جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسات العامة في تونس
وإشكالية تفعيل أدوار المجتمع المدني
في ظل تجربة التحوّل الديمقراطي
2015-2010

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص رسم السياسات العامة.

إعداد الطالبة:
خالدة بوعبدلي

إشراف الأستاذ:
د.خالد تلعيش

لجنة المناقشة:

- د.فلة بن جيلالي .....رئيسا
- د.خالد تلعيش .....مشرفا و مقررا
- د.جمال بن مرار..... عضوا مناقشا

جوان 2016

الإهـــداء

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل ، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلاّ بمشيئته جلّ شأنه .

إلى ربيع قلبي وزهرة دربي ونور حياتي"أمي الحنون"حفظها الله لي وأطال في عمرها.

إلى الذي لن يكرره الزمن في حياتي، الذي علمني بسلوكه و أخلاقه أنّ لا شيء في هذه الدنيا يغير الكدّ والاجتهاد والأدب والاحترام "أبي الغالي" رزقه الله الصحة والعافية.

إلى من فتح لي كفوف يديه وجعلها تضيء دربي ضياء القمر أخي الحبيب "محمد" تمنياتي من المولى عزّ وجلّ أن يوفقه.

إلى الأنامل التي سهرت من أجل إتمام هذا العمل أختي"نبيلة"وفقها الله.

إلى الذين أفتخر بوجودهم إخوتي وأخواتي: فتحي، عماد الدين،شريفة،زبيدة هدى.

إلى الذين جمعني بهم القدر في جامعة الجيلالي بونعامة فالتقينا على المحبة والوئام وقضينا أحلى الأوقات والتي ستخلد ذكراهم إلى الأبد.

إلى كل عائلة حدوش.

إلى من كانت نور حياتنا "جدتي رحمها الله"

إلى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي.

لكم جميعا أهدي عملي هذا.

خـــالدة

شكـــر وعرفان

لا شكر إلاّ بعد شكر الله عزّ وجلّ على توفيقه هذا العمل.

إنّ واجب الوفاء والإخلاص يدعوني أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل " **الدكتور خالد تلعيش**" الذي أفادني بنصائحه وإرشاداته القيّمة وكان لي سند في عملي.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني ووقف إلى جانبي في إنجاز هذا العمل خاصة كل من الأستاذ " **عبد الرحمان موساوي** "والأستاذ "**مسعود حنصالي** " و كل الأساتذة بقسم العلوم السياسية.

المقـــدمة

تمهيـــد:

تعتبر السياسة العامة من المفاهيم الحديثة في العلوم السياسية بشكل عام، وحظيت باهتمام بالغ من طرف علماء السياسة نظرا لأهميتها العلمية والعملية، فمن الناحية العلمية أصبحت من بين الدراسات العلمية المتخصصة والمستحدثة في حقل علم السياسة، فهي تساعدنا على اكتساب معرفة أكبر للنظام السياسي بالإضافة إلى أنّها تكوّن قاعدة علمية ومعرفية يستند إليها السياسيون،أما من الناحية العملية هو حاجة الدول إلى المزيد من التدخل في حل مشاكلها في ظل زيادة الفواعل.

إنّ دراسة السياسة العامة تمكننا من مناقشة وتحليل الكثير من مكونات وديناميكيات الحياة السياسية في الدولة، من خلال الكشف عن طبيعة القوى والتكوينات الفاعلة والمؤثرة وكيفية استجابة النظام وضغوطات المجتمع وآليات توصيل المطالب إلى صانعي القرار.

تمكننا هذه الدراسة من الوقوف على مدى فاعلية الأجهزة والمؤسسات المعنية لهذه العملية مع تفسير أسباب زيادة أو ضعف هذه الفعالية،كما تساعدنا أيضا على معرفة درجة الانفتاح والديمقراطية في النظام السياسي من خلال مؤشرات الشفافية والمساءلة والمحاسبة على التجاوزات وعلى أشكال الفساد السياسي والمالي المرتبط بتنفيذ السياسات.

لقد حاول علماء السياسة والإدارة العامة والاجتماع أن يربطوا مفهوم السياسة العامة بقضايا الشؤون المجتمعية العامة ومجالاتها التي تتمثل بالحاجات والمطالب والقضايا والمشكلات، فأدركت الحكومات على اختلاف أنظمتها السياسية واتجاهاتها الفكرية أنّها بحاجة إلى دعم ومساندة شعوبها لما تتخذه من قرارات وما تقوم به من أعمال متنوّعة في جميع الظروف والأوقات،وحتى يتحقق لها ذلك،فإنها أخذت تسعى جاهدة إلى حل مشاكلهم والاستجابة لمطالبهم المتنوعة من خلال مجموعة من الخطط والبرامج يطلق عليها السياسة العامة،الهادفة إلى تحقيق جملة من المنافع وتخفيف المعاناة عن الغالبية.

إنّ ما يميز السياسات العامة هو شمولية نتائجها لشرائح واسعة من المجتمع إن لم يكن المجتمع كله،مما يلزم الاهتمام بصياغتها أو رسمها بشكل يؤدي إلى زيادة فرص نجاحها وتحقيق المنافع المتوقعة عند تنفيذها، وتقليل احتمالات فشلها إلى أقل نسبة ممكنة.

إنّ السياسات العامة التي تصاغ بشكل دقيق بالاعتماد على معلومات ومعطيات صادقة

وصحيحة،تجنّب المجتمع الكثير من التضحيات والآلام والإحباط الذي يصاحب تنفيذ السياسات العامة الفاشلة أو المرسومة بشكل غير صحيح،ونظرا لتشعب موضوع السياسات العامة وتعدد الفواعل المساهمة في صنعها سواء رسمية أو غير رسمية، ومن بين هذه الفواعل غير الرسمية نذكر المجتمع المدني حيث أنّ الاهتمام به لم يكن وليد الصدفة،بل جاء ضمن سياق عالمي ارتبط سياسيا بالتحولات التي عرفتها عملية إنتاج القرار نتيجة التحولات الشاملة والعميقة والسريعة التي شهدها المجتمع العالمي بقيادة المجتمعات المتقدمة،فالحاجة إلى التغيير، وبروز مطالب اجتماعية جديدة جعلت من إعادة صياغة النظام الاقتصادي والسياسي أحد الأولويات الكبرى ببلدان العالم،وتبعا لذلك إعادة النظر في دور المؤسسات والفاعلين الاجتماعيين ومكانة الدولة ومؤسساتها.

لقد حظي المجتمع المدني باهتمام خاص من المفكرين والباحثين في العلوم الإنسانية عموما والعلوم السياسية خصوصا،لكونه يحمل في ثناياه الحدّ من استبداد النظم السياسية ودكتاتوريتها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا،إلى جانب الأهداف والوظائف لمعالجة الخلل الذي يصيب الكثير من النظم السياسية بسبب انفراد صنّاع القرار بالحكم وما يترتب عن هذا الخلل من آثار وانعكاسات على حياة المجتمع عموما،وذلك بخلق بيئة واسعة للتنافس مع النظم السياسية بأساليب مشروعة قانونا،فمثلا في البلدان العربية أصبحت بعض مؤسسات المجتمع المدني تمثل حلقة وصل بين النظام السياسي والمجتمع،وهذا ما تحتاجه البلدان العربية لكسر حاجز الصمت الذي طال بسبب استبداد هذه النظم.

1/-أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب ذاتية وأسباب موضوعية لاختيار الموضوع وهي :

- **الأسباب الذاتية:** تتمثل في :

✓ الرغبة في دراسة النظام التونسي وتقديم دراسة في هذا الصدد ترصد دور أحد الفاعلين في أحداث التحول أو التغير في المشهد السياسي خاصة وإن هذا النوع من الدراسات قليل .

✓ معرفة وفهم ما يدور من تفاعلات وصراعات وحتى مساومات داخل النظام السياسي بمؤسساته المختلفة.

✓ إثراء المكتبة الجزائرية بصفة خاصة والعربية بصفة عامة بهذا النوع من الدراسات المتخصصة التي نأمل أن يستفيد منه طلبة العلم في المستقبل إن شاء الله .

- **الأسباب الموضوعية:** تتمثل في:

✓ النقص الواضح الذي تعانيه مكتبة العلوم السياسية في مجال الدراسات المتخصصة والمتعلقة بحقل السياسات العامة،ومن زاوية الفواعل غير الرسمية باعتبارها لها الدور الأساسي في توجيه وصنع السياسة العامة للدولة،بالإضافة إلى حداثة الموضوع ومحدودية الدراسات والأبحاث في هذا المجال.

✓ الوقوف على مدى مساهمة المجتمع المدني في ترقية السياسات العامة في تونس خاصة وأنّ ظاهرة ما يعرف بالمجتمع المدني قد عرفت تحوّلا كبيرا في معظم الدول يبعث على الانتباه .

✓ محاولة مقارنة ما يتم تناوله نظريا حول السياسة العامة والمجتمع المدني في تونس وما نجده في أرض الواقع وذلك من خلال تطور الأدوار والعلاقات لكليهما في تحقيق شؤون المجتمع .

✓ تسليط الضوء على مختلف مشاكل المجتمع المدني والتي تؤثر على دوره في صنع السياسة العامة في تونس،وبالتالي تؤثر على الاستجابة لمطالب المواطنين .

2/- أهمية الموضوع :

✓ تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول دور المجتمع المدني في إطار السياسات العامة في تونس،وهذا ما يكسب أهمية كبيرة في ضوء مجموعة الاعتبارات،فمن ناحية اتجهت مؤسسات المجتمع المدني في الألفية الجديدة إلى التزايد،ومع هذا التطور في الحجم حدث تنوع في أنماط وأنشطة المجتمع المدني .

✓ إضافة إلى ظهور خطاب سياسي جديد يؤكد على قيمة إسهام المجتمع المدني في عملية التنمية البشرية والبناء الديمقراطي والحكم الراشد والسياسة العامة.

✓ من ناحية أخرى هناك أبعاد مهمة لهذا الموضوع، فإذا كنا نناقش دور المجتمع المدني في إطار علمي فإن ذلك يفتح الباب واسعا أمامنا لطرح منهجية التقييم العلمي لدور المجتمع المدني.

✓ إضافة إلى أهمية منظور السياسة العامة والذي يفتح الباب لتقييم التعاون بين المجتمع المدني والدولة .

✓ كما تمثل هذه الدراسة نقطة التقاء بين موضوعين هامين في مجال العلوم السياسية وهما المجتمع المدني والسياسات العامة.

3/–أهداف الموضوع :

في كل دراسة علمية يتم تحديد مجموعة من الأهداف،و تتمثل أهداف الدراسة في :

✓ تحديد الدور المحوري الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في ترقية السياسات العامة في تونس .

✓ الكشف عن العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني وصانعي السياسة العامة ومعرفة مدى تأثير هذه المؤسسات في تحقيق السياسات العامة عبر مراحلها خاصة وإنّ مثل هذا الموضوع من القضايا الحديثة التي تتميز بالتشابك والتعقيد و التفاعل و التي تستدعي الدراسة والتحليل .

✓ تقديم رؤية مستقبلية لدور مؤسسات المجتمع المدني لأجل تحقيق السياسات العامة في تونس.

4/–أدبيات الدراسة :

سنتطرق إلى مواضيع ومذكرات تطّرقت إلى الموضوع من جميع النواحي للإلمام بجميع الدراسات ومعرفة النقاط المشتركة بين المواضيع المدروسة والموضوع قيد الدراسة،لذلك يجب الوقوف عند أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع :

✓ دراسة للباحثة **ضمبري عزيزة** في مذكرتها تحت عنوان " **الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر** "،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،حيث تطرقت فيها إلى ذكر مفهوم السياسة العامة،بالإضافة إلى مجموعة من التعاريف،الخصائص، وأهم التصنيفات للسياسة العامة.

✓ دراسة للباحثة **لعباش عائشة** في مذكرتها " **التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي–مثال تونس**"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص رسم السياسات العامة،جاء في هذه الدراسة عرض ملامح الحياة

السياسية في تونس قبل وبعد الرئيس الحبيب بورقيبة،كما تطرقت إلى دراسة الفواعل المساهمة في صنع سياسة الدولة.

- ✓ دراسة للباحث **لعياضي يوسف** في مذكرته " **التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية–تونس**"،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية،تخصص أنظمة سياسية مقارنة و حوكمة،حيث تطرّق في هذه الدراسة إلى طبيعة النظام السياسي في تونس في فترة ما بعد الاستقلال وبداية حكم الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة والقوانين التي سنّها في أول دستور،وأيضا التعديلات الدستورية التي قام بها الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي في شتى المجالات.
- ✓ دراسة للباحثة **شهرزاد صحراوي** في مذكرتها " **هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية –دراسة مقارنة تونس،الجزائر،المغرب**"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص دراسات مغاربية،وتناولت هذه الدراسة إشكالية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي،وتتبع أداء النظام التونسي في الأخذ بالتعديلات الدستورية لعملية التحول الديمقراطي ورصد أوجه الاختلاف والتشابه بين طبيعة النظام التونسي بعد الاستقلال إلى غاية قيام الثورة.

5/_إشكالية الموضوع:

على الرغم من اهتمام الحكومة بإعادة هيكلة مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة التحديات العالمية والمحلية،وتطبيق العديد من الإصلاحات السياسية في هذا الشأن،إلاّ أنه لا توجد أساليب علمية تمكّن هذا القطاع المهم ليكون لبنة أساسية فعّالة في وضع السياسة العامة .

تنطلق هذه الدراسة من مسلّمة أنّ المجتمع المدني متغير ضروري لابد منه لكل ممارسة ديمقراطية،و الإشكالية التي تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عليها هي :

ما مدى مساهمة المجتمع المدني في تفعيل ونظم السياسات العامة في تونس؟

يندرج ضمن هذه الإشكالية بعض الأسئلة الفرعية المتمثلة فيما يلي:

- ✓ ما المقصود بالسياسات العامة؟
- ✓ ما المقصود بالمجتمع المدني؟
- ✓ كيف يمكن للمجتمع المدني أن يكون فاعلا في إنتاج السياسات العامة؟

✓ هل تعدد الأحزاب السياسية واختلافها يؤثّر على مسار التحوّل الديمقراطي في تونس؟

6/- فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي :

✓ **الفرضية الرئيسية:**

يلعب المجتمع المدني التونسي أدورا متميزة جعلت منه لاعبا أساسيا في معادلة التنمية .

✓ **الفرضيات الجزئية:**

الفرضية الأولى:السياسة العامة عبارة عن مجموعة معقدة من التدابير العامة المتعددة،يتم تصميمها وتنفيذها من طرف فاعلين في الإقليم .

الفرضية الثانية:يعتبر المجتمع المدني ركيزة حيوية في ترقية السياسات العامة .

7/-حدود الدراسة:

تعتبر المواضيع السياسية من أكثر المواضيع تعقيدا، فهي تختلف من زمن لآخر ومن مكان لآخر.

الإطار الزماني:

خلقت المواضيع المعاصرة نوع من الغموض للكثير من الدارسين في العلوم السياسية،خاصة الفترة الأخيرة حيث ظهرت أحداث أصبحت حديث العالم، الأمر الذي دفعني لاعتماد الفترة مابين:2010-2015.

الإطار المكاني:

نظرا لما مرّت به تونس في هذه الفترة من متغيرات وتطورات سياسية تطرقنا إلى دراسة ظاهرة من بين الظواهر العديدة التي هي حديث الساعة والمتمثل في التطورات التي طرأت على الوضع السياسي في اتخاذ سياسات تخدم المواطنين.

8/-مناهج الدراسة:

من أجل الوصول وتحقيق أهداف الدراسة والتأكد من صحة الفرضيات في بحثنا هذا اعتمدنا على مجموعة من المناهج العلمية والمتنوعة،لأن لكل منهج له سبيل يستطيع أن يساهم به الطالب للوصول لأهدافه المسطرة في دراسته،وكان لنا إتباع بعض المناهج:

المنهج التاريخي:يستخدم هذا المنهج في دراسة ظاهرة لها علاقة بالماضي،كمحاولة دراسة موضوع التحوّل السياسي في تونس وذلك بالرجوع إلى بدايات النظام السياسي،وتتبع الظروف التي نشأ فيها،كما يقوم أيضا بتتبع التغيرات والتطورات التي طرأت على الوضع السياسي القائم في تونس،وإبراز دور الفواعل في إنتاج سياسات عامة .**المنهج التحليلي**: هو جملة الأفكار والمبادئ التي بواسطتها يتم التوصل إلى الحقائق، حيث يساهم في تفسير وتحليل مختلف الظواهر السياسية،ويعمل على مواكبة كل التطورات والأحداث الحاصلة على الساحة السياسية التونسية.

المنهج الوصفي:يستخدم هذا المنهج في دراسة مساهمة المجتمع المدني في ترقية السياسات العامة،وله أهمية في مختلف التطورات والأحداث الخاصة بالسياسات بناء على دراسات سابقة وشاملة حول الظاهرة،كما يمكننا من التنبؤ مستقبلا بالسياسات المقبلة، وكذا لأنه يهتم بدراسة خصائص السياسة العامة والفواعل المؤثرة فيها.**منهج دراسة حالة**:من أجل فهم الموضوع كان لابد من ربطه مع الواقع وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات مع توظيفها وربطها بموضوع الدراسة ،وكذا دراسة عملية التحول السياسي من خلال الوقوف على التجربة التونسية سواء في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة أو في عهد الرئيس زين العابدين بن علي أو في مرحلة ما بعد الثورة.

المنهج الإحصائي:يستخدم هذا المنهج في تحليل المعلومات التي تكون على شكل أرقام وبيانات،استخدمنا هذا المنهج من أجل عرض نتائج البرامج المؤثرة في السياسات العامة، وتنظيمها وتحليلها.

9/-هندسة الدراسة:

لتحليلنا لهذا الموضوع سوف نحاول إتباع الخطة التالية:

-**الفصل الأول**:يتناول المجتمع المدني و السياسات العامة:نحو تفاعل في العلاقات والأدوار الهدف من هذا الفصل هو إعطاء نظرة شاملة عن مفهوم السياسة العامة والمجتمع المدني،حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين،المبحث الأول يتناول السياسة العامة وعلاقتها بالمجتمع،ويتفرع إلى ثلاثة مطالب،نشأة السياسة العامة في حقل العلوم السياسية ،مفهومها ، خصائصها ومكوناتها،وكذا مراحلها التي مرّت بها،كما تناول المبحث الثاني المجتمع المدني وأدواره المجتمعية،ويتفرع إلى ثلاثة مطالب،التطور التاريخي للمجتمع المدني، مفهومه وخصائصه،وكذا وظائفه.

-**الفصل الثاني**:خصصنا هذا الفصل من أجل دراسة تطور النظام السياسي والإداري في تونس حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى دراسة سسيولوجية للنظام التونسي،وينقسم إلى مطلبين، النظام التونسي قبل التحول الديمقراطي وهذا في المطلب الأول،أمّا المطلب الثاني يختص بدراسة النظام التونسي بعد التحول الديمقراطي،أمّا المبحث الثاني فيتناول البناء المؤسساتي في تونس،ويتفرع إلى ثلاثة مطالب على التوالي،المؤسسة العسكرية،السلطة التنفيذية،السلطة التشريعية والقضائية،أمّا المبحث الثالث يتناول المجتمع المدني في تونس ومقاربة التحول،وينقسم إلى ثلاثة مطالب،المطلب الأول يتعلق بالمجتمع المدني،أمّا المطلب الثاني يتعلق بالجمعيات، أمّا الأحزاب السياسية(خارطة جديدة) في المطلب الثالث.

-الفصل الثالث: يتناول هذا الفصل مؤشرات السياسات العامة في تونس،من خلال المجتمع المدني وديناميكية النهوض بسياسة التشغيل-واقع وآفاق التحول(2015-2011)، الذي يتناول مطلبين،دعم المجتمع المدني لبرامج النهوض بسياسة التشغيل في المطلب الأول،أمّا المطلب الثاني يتناول حوصلة لانجازات الصندوق الوطني 21-21 ،أمّا المبحث الثاني يتناول المجتمع المدني وترقية الخدمة العمومية:برامج الإدارة الإلكترونية أنموذجا وهذا في مطلبين،الأول متعلق بالإدارة الإلكترونية في تونس ودورها في التنمية،والمطلب الثاني متعلق بعقبات المجتمع المدني في التأثير على السياسات القطاعية في تونس بعد الثورة.

10/-مصطلحات الدراسة:

-**السياسة العامة**:هي النشاطات والتوجهات الناجمة عن العمليات الحكومية،استجابة للمطالب الموجهة من قبل النظام الاجتماعي إلى النظام السياسي[1].

-**الحكومة**: الجهاز الذي يعنى بتنفيذ السياسات العامة،كما أنها من الأجهزة التي تمارس الدولة عن طريقها السلطة السياسية من حيث كيفية إسناد مهام السلطة وكيفية ممارستها[2].

---

(1) فهمي خليفة الفهداوي، السياسة **العامة:منظور كلي في البنية والتحليل**.عمان:دار المسيرة،2001م،ص 33.

(2) مفهوم الحكومة-شبكة التنمية القانونية ، 8612: Blogposst: eald.net/xn/detail/6578167، ص 01،تم الاطلاع عليه:2016/02/21م،15:00.

المجتمع المدني:يقصد به مجتمع مستقل عن جهاز الدولة وعن إشرافها،فهو يتسم بالاستقلالية،وروح المبادرة الفردية والجماعية والعمل التطوعي من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة،كما أنّ المجتمع المدني مجتمع واسع عبر مجموعة من المؤسسات[1].

11_صعوبات الدراسة:

- ✓ صعوبة توفر المراجع حول موضوع الدراسة المتعلقة بالوضع السياسي في تونس خاصة باللغة الأجنبية.
- ✓ اختلاف المعلومات في بعض المراجع ممّا يصعب علينا تنقي المعلومات التي تخدم الموضوع بدقة.

(1) أحمد شكر الطيبي ،إشكالية مفهوم المجتمع المدني.**أطروحة دكتوراه (غير منشورة)**،قسم الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة،2002م،ص28.

الفصل الأول

المجتمع المدني والسياسات العامة: نحو تفاعل في العلاقات و الأدوار

تمهيد:

إنّ دراسة السياسة العامة هو جهد علمي هدفه فهم وتحليل وتقييم الكيفية التي تمارس بها الحكومة دورها في خدمة المجتمع، فدور الحكومة قد بلغ درجة من التعقيد حيث أصبحت هي المخطط والمنظّم والموجّه والمراقب لحياة الأفراد والجماعات،ومن هنا اكتسبت دراسة السياسة العامة أهمية خاصة،فكلّما اتّسع نطاق العمل الحكومي في خدمة المجتمع وازداد نشاطه كلّما برزت الحاجة إلى الاعتماد على أساليب علمية بالغة التعقيد في رسم وتقييم السياسة العامة الحكومية .

كما يعتبر المجتمع المدني أحد تجليّات الدولة الحديثة التي توفر شروط قيامه عن طريق تقنين نظام للحقوق ينظّم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع،كما أنّ المجتمع يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسيّة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات،فالدولة تستطيع أن تسهم في تقوية المجتمع المدني أو في تطور مجتمع صحيّ ، من خلال وضع قوانين واضحة قابلة للتطبيق لعمل هذا المجتمع ، وبالتالي تصبح منظمات المجتمع المدني أكثر فعاليّة في المشاركة في عملية صنع السياسة العامة،إذا كانت الدولة تتمتع بالسلطات متماسكة قادرة على وضع السياسات وتنفيذها .

وعلى هذا الأساس تطرّقنا إلى هذا الفصل والذي يتعلّق بالمجتمع المدني والسياسة العامة : نحو تفاعل في العلاقات والأدوار،وينقسم إلى مبحثين:يهتم المبحث الأول بدراسة السياسة العامة وعلاقتها بالمجتمع،من خلال أربعة مطالب سيتم فيها توضيح: نشأة السياسة العامة في حقل العلوم السياسية، دراسة تطور مفهوم السياسة العامة،مكوّنات وخصائص السياسة العامة ، ومراحل السياسة العامة الصنع – التنفيذ .

أمّا المبحث الثاني: يتعلّق بالمجتمع المدني أدواره المجتمعيّة من خلال ثلاثة مطالب سيتم فيها توضيح : تاريخيّة المجتمع المدني ،مفهوم المجتمع المدني وخصائصه ، ووظائف المجتمع المدني.

المبحث الأوّل: السياسة العامة وعلاقتها بالمجتمع:

حاول علماء السياسة العامة والاجتماع أن يربطوا مفهوم السياسة العامة بقضايا الشؤون المجتمعيّة العامة و مجالاتها التي تتمثل بالحاجات والمطالب والقضايا والمشكلات التي تواجه المجتمعات والحكومات والدول للوصول بذلك إلى حلول لكل الصعوبات والعراقيل.

المطلب الأوّل: السياسة العامة ونشأتها في حقل العلوم السياسية:

إنّ الاهتمام بقضايا المجتمعات وكيفية تنظيمها،يمثل جلّ العناية المكثّفة التي اهتم بها الفلاسفة والعلماء والمفكرين السياسيين،و استمر ذلك حتى منتصف القرن التاسع عشر،حينما كانت معظم الجامعات الأوروبية تدرس السياسة والحكم كفرع من فروع الفلسفة،لكن بعدها بدأ يتبلور علم السياسة وأصبح فرعاً من فروع العلوم الاجتماعية عقب استقلاله عن الفلسفة الأخلاقية[1]

حظيّت السياسة العامة بالدعم العلمي وأصبحت جزء من النشاط الاجتماعي والنفسي للمجتمع.

بعد الحرب العالمية الثانية زاد الاهتمام بموضوع السياسة العامة ، وتمّ التركيز على مفهوم وكيفية بلورتها والتبصّر في أهدافها ومضامينها وحتى أساليب تنفيذها ضمن إطار تحليلي[2] ،وهذا نتيجة تعاظم دور الدولة وضرورة تدخلها في النشاط الاقتصادي لإعادة بناء الاقتصاد القومي، فأصبحت في بعض الأحيان هي السلطة المهيمنة والمنسّقة لكافة الوظائف السياسية و الاجتماعية والثقافية، الأمر الذي قاد بعض المفكّرين إلى القول أنّ هذا العصر هو عصر تدخل الدولة[3].

(1) فهمي خليفة الفهداوي ، **المرجع السابق** ، ص 27 .

(2) **المرجع نفسه** ، ص ص 27 – 30.

(3) حسن أبشر الطيّب ، **الدولة العصرية دولة مؤسسات** . القاهرة : الدار الثقافية ، 2000م ، ص 18.

في الخمسينات من القرن العشرين،اكتسب علم السياسة العامة معناه الاصطلاحي علميًّا على يد عالم السياسة "هارولد لازويل"،الذي تناول بالدراسة في كتابه"من يحصل على ماذا؟ متى؟وكيف؟جوهر العمليات المتبادلة والتوزيعية للقيم والمنافع المتضمنة في رسم السياسات العامة وتنفيذها.

وكما يقول " هارولد لازويل":" إن هناك اتجاها واضحًا في العلوم الاجتماعية يتجاوز الحدود التخصصيّة لتلك العلوم المختلفة،ولهذا الاتّجاه وجهان،ففي الوجه الأوّل هناك اهتمام وتركيز على احتياجات عملية صنع السياسات من المعلومات،وهو يركّز على عملية السياسات وتنفيذها،أمّا الوجه الثاني والذي يهتم بتطوير محتوى المعلومات وتفسيرها لصانعي السياسات،فإنّه يقع خارج نطاق العلوم السياسية " (1).

في الستّينات تطوّرت دراسات السياسة العامة وشملت مختلف العلوم السياسية و الاجتماعية والاقتصادية وحتى مجالات علمية أخرى،وأنشأ دارسوا السياسية العامة منظمة في الولايات المتحدّة،وفتحوا مدارس في أمم أخرى،خاصة بعد ظهور العديد من المشاكل السياسيّة،كل هذا أدّى التحوّل الدول الغربية من نظم حكم تسلطيّة إلى نظم حكم ديمقراطية .

في بداية السبعينات زاد الاهتمام بمخرجات النظام السياسي بسبب تفاهم المشكلات الاجتماعية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بين السود والبيض،وتورطها في حرب الفيتنام، حيث ظهرت الحاجة داخل مؤسسات حكومتها إلى تحليل هذه المشكلات وفهمها ومحاولة صياغة سياسات لمعالجتها،لذلك سرعان ما احتلّت دراسات تحليل السياسات أهمية كبرى داخل مركز المعلومات والاستخبارات ومراكز البحوث،قاموا محللو السياسات في هذه المراكز بصياغة السياسات(2) .

---

(1) أحمد مصطفى الحسين ، **تحليل السياسات : مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية** . دبي : مطابع البيان التجارية ، 1994م ص31 .

(2) سلوى شعراوي جمعة وآخرون ، **تحليل السياسات في الوطن العربي** . القاهرة : مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، 2002م ،ص29 .

من خلال تطور الأبحاث برزت دراسات عدّة تولي اهتمامًا بالمؤسّسات السياسيّة والسلوك السياسي والمؤثّرات الاجتماعية الشخصيّة على السياسة،فضلا عن بنية المؤسّسات الحكومية وممارستها،ودور المؤسّسات السياسيّة غير الحكومية والأفراد في صنع السياسة العامة،خاصة عندما حصلت تغيّرات في دور الدولة،وتزايد أدوار المنظّمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، في صياغة أولويّات السياسات العامة وتحديد مساراتها،أدّى ذلك إلى ظهور كتابات تؤكّد على دور الفاعلين الجدد في السياسات العامة وعن دور الشركات الكبرى،ومنظّمات حقوق الإنسان للتأثير في بعض السياسات(1).

أصبحت بعد ذلك السياسات العامة ما هي إلاّ محصلة للتفاعلات الرسمية والغير الرسمية، وهذا ما يطلق عليه بـ: " الشبكة السياسيّة" .

كل هذا أدّى إلى تنامي دور السياسة العامة وانتقالها من الوصف إلى التحليل بعدها إلى المقارنة بين مختلف الدول والنظم السياسية،لكن يظلّ دور السياسة العامة المستقبلي أكثر أهميّة خاصة وأنّ القرن الحادي والعشرين يتّسم بانطلاقات سريعة،لذلك لابدّ أن يواجه التغيّرات والتوجّهات الجديدة في ظلّ العولمة وتكنولوجيا المعلومات والحروب والنزاعات(2) والأزمة المالية العالمية .

المطلب الثاني: السياسة العامة:دراسة في تطور المفهوم والخصائص–المكونات:

السياسة العامة موضوع ومفهوم مستحدث في حقل العلوم السياسية،لكننا نجد لها إرهاصات في الحقل المعرفي القديم،فمنذ أن وجد الإنسان وزادت اهتماماته بالظواهر المحيطة به عرف أشكالا من التنظيم الذي يخصّ شؤون أفراده وكلّ ما يرتبط بمشاكلهم الاجتماعية والسياسيّة التي تخصّ شؤون الحكم والمجتمع .

- **مفهوم السياسة العامة:**

قبل التطرّق إلى مفهوم السياسة العامة لابدّ من الإشارة إلى مصطلح السياسة أوّلاً:

---

(1) فهمي خليفة الفهداوي ، **المرجع السابق** ، ص ص 30- 31 .

(2) **المرجع نفسه** ، ص 32 .

ــأ ــتعريف السياسة:

هناك تعاريف متعددة ومتباينة لكلمة "سياسة"،واختلاف هذه التعريفات يرجع إلى اختلاف زوايا النظر إلى المصطلح و المنطلقات الفكرية لعلماء السياسة والمفكرين والباحثين .

ــ يعرّف أحد علماء السياسة وهو " presthus " السياسة بأنها: "أسلوب أو طريقة للتصرّف الذي يتم اختياره بواسطة الحكومة والمنظّمات الجماعية أو الأفراد من بين العديد من البدائل في ضوء ظروف معينة لكي ترشد وتحدّد القرارات الحالية والمستقبلية"(1).

أي أنّها سلوك يختار من قبل أعضاء الحكومة والمنظمات المختلفة وجموع أفراد من بين كثير من السلوكات قصد تحديد وتوجيه البرامج والخطط الحالية والمستقبليّة .

ــ في تعريف آخر عرّفت السياسة بأنّها : " مجموعة القواعد والمبادئ التي يلتزم بها المخطّطون والمنفّذون في كلّ مرحلة العمل،فهيّ تعبير عن الاتّجاهات الرسمية في التنظيم نحو أنماط السلوك والمسموح به، وتعبّر أيضاً عن الوسائل التي يمكن إتباعها لتحقيق الأهداف "(2).

فهذا التعريف يشير بأنّ السياسة هي القواعد والوسائل المختلفة حسب المراحل التي يرتكز عليها صنّاع القرار في اتّخاذهم القرار الصائب الذي يؤدّي للوصول للأهداف المسطّرة .

ــ هناك من عرّف السياسة من زاوية محدّدة كعملية تحكم صنع القرار في تعريف يصفها بأنها:" مرشد للتفكير في اتّخاذ القرار، فهي تحكم وتصف إجراء عملية اتخاذ القرارات في ضوء أو من خلال إطار محدّد،وهذا الإطار هو مجموعة من القواعد التي تحكم وتوجّه عملية اتّخاذ القرارات "(3).

ــ أيضاً السياسة تعرّف بأنّها: " الإجراءات والطرق التي تؤدّي إلى اتّخاذ القرارات من أجل المجموعات البشرية وكذلك تعني توزيع القوّة والنفوذ ضمن مجتمع ما ذو نظام معيّن"(4).

---

(1) Presthus . R , **public administration** , The ronalc press comping , n , y , 1975 , p 15.

(2) محمد قاسم القريوتي ، مهدي حسين زويلف ، **المفاهيم الحديثة في الادارة : النظريات والوظائف** . ط 3 ، عمان : (د . د . ن) ، 1993م ، ص 124 .

(3) أحمد رشيد ، **نظرية الادارة العامة** . القاهرة : دار المعارف ، 1987م ، ص 13 .

(4) هايل عبد المولى طشطوش ، **مبادئ أساسية في العلوم السياسية** . الأردن : دار الكندي للنشر والتوزيع ، 2006م ، ص ص 15-16 .

من خلال ما تمّ تقديمه حول مفهوم السياسة استخلصنا بأنّها: هي صياغة الأهداف،وفي مفهومها العام هي اتّجاه يوضّح أسلوب التفكير عند اتّخاذ القرارات الصالحة لمشروع ، كما أنّها الموجّه والمرشد للأفعال والقرارات لأنّها تضع الأساس الذي يربط تلك الأفعال بالأهداف، وهناك ارتباط وثيق وثمّة علاقة جوهريّة بين المبادئ و السياسات والقواعد في مجال التطبيق العملي .

ــب ــ تعريف السياسة العامة:

لا يختلف مفهوم السياسة العامة عن كثير من المفاهيم الأخرى في العلوم الاجتماعية من حيث عدم وجود تعريف واحد له،إذ رصد أحد الباحثين نحو أربعين تعريف للمفهوم[1].

ولضمان الإحاطة الوافية لهذا المفهوم،سيتم تقديم عدّة تعار يف للكتّاب الغربيين وبعض الكتّاب العرب:

ــ يعرّف" كارل فريديريك "السياسة العامة على أنّها: " مجموعة القرارات الحكوميّة المتضمّنة لكلّ ما يجب أن تفعله أو لا تفعله الحكومة في ظلّ معطيات الأوضاع القائمة "[2].

ــ كما يعرّف "توماس داي" السياسة العامة باعتبارها نشاك حكومي هادف من خلال عدّة جوانب أهمّها:

" هي اختيار الحكومات لما تفعله وما لا تفعله ضمن مجال معيّن .

هي توضيح لما هيّ أفكار الحكومة .

هي عملية لضبط الصراع بين سلوكيات أعضاء المجتمع وبيروقراطيّات التنظيم بشأن بعض الخدمات ."[3]

ــ يعرّفها "هارولد لازويل" بأنّها: " من يجوز على ماذا ؟ متى ؟ وكيف ؟[4] من خلال

(1) حسن أبشر الطيّب ، **المرجع السابق** ، ص 294 .

(2) Carl fredrick , **public policy and The nature of administrative responsibility**. edited by francis ERook , Boston : Toromto, little Brown and company , 1984 , p 318 .

(3) Thomas RDye , **Understanding public policy** . New Jersey : prentice hall , England cliffs , 1992 , p p 22-23 .

(4) Harold lasswell , **polities** : **who gets what**, **when** , **how** . **New york** : Meridian books , 1958 , p p 13-15 .

نشاطات ←ـــــ تتعلّق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنويّة وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوّة والنفوذ، والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذ على مصادر القوّة "(1).

ـ كمّا يعرّفها محمد نصر مهنا بأنّها: " محصّلة تفاعل المداخلات (والتي تتمثل في المطالب والدعم الحكومي) مع المخرجات (والتي تتمثل في القرارات الخاصة بالمصالح العامة) يهدف التعبير عن أداء النظام السياسي في كافة المجالات (الإستراتيجية والتنظيميّة والتوزيعيّة والرمزية والاستجابة الدولية) وذلك من خلال القرارات والسياسات المتّخذة "(2).

ـ يعرّفها الدكتور علي الدين هلال بأنّها: " مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكّل قرارات أو مخرجات النظام السياسي بصدد مجال معيّن،ويتم التعبير عن السياسات العامة في عدّة صور وأشكال منها القوانين واللّوائح والقرارات الإدارية والأحكام القضائية"(3)، ويعكس هذا التعريف الطابع العلمي والفنيّ لمضمون السياسة العامة ومحتواها ونتائجها داخل المجتمع، وكذا تحليل أداء المؤسّسات الإدارية التي تهتم بمهام صنع السياسة وتنفيذها .

ـ كما تعرّفها أيضاً الدكتورة سلوى شعراوي جمعة حين ترى أنّ فهم السياسة العامة يعتمد على أربعة مفاهيم حيث تقول: "كثير ما يقال إنّ فهم السياسات العامة يعتمد في الأساس على أربع مفاهيم تبدأ جميعها في اللّغة الإنجليزية بحرف (I) وهي:Ideas بمعنى الأفكار والإيديولوجيّات التي توجّه السياسات العامة،Interests أي المصالح (السياسات العامة انعكاسات لمصالح معيّنة) وهي تشير إلى أي مدى يمكن اعتبار السياسة العامة انعكاساً لمصالح طبقة معيّنة... ،In dividuals ويقصد بالأفراد هنا القادة أو النخبة السياسة التي تقوم برسم السياسات العامة،و أخيرا Institution أي المؤسّسات السياسيّة والإداريّة المختلفة التي تساهم في رسم وتنفيذ والرقابة على السياسات العامة(4).

---

(1) فهمي خليفة الفهداوي ، **المرجع السابق** ، ص 23 .

(2) محمد نصر مهنا ، **النظرية السياسية والسياسة المقارنة** . الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، (د . س . ن) ، ص ص 100-101.

(3) علي الدين هلال وآخرون ، **معجم المصطلحات السياسيّة** . ص 212 .

(4) سلوى شعراوي جمعة ، " أنماط القيادة والسياسة العامة ، " **في تحليل السياسات العامة : قضايا نظرية ومنهجية** . المحرر : علي الدين هلال ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ،1988م ، ص126 .

ــ من بين هذه التعاريف تخلص إلى أنّ السياسة العامة هي قرارات بأفعال وتصريحات تترجم في شكل خطط أو برامج أو قوانين أو لوائح تصدر عن الحكومة لعلاج مشكلة ما أو الوقاية منها كما قد تنصرف إلى حالة عدم اتّخاذ القرارات .

-مكوّنات وخصائص السياسة العامة:

من خلال ما سبق من تحديد لمفهوم السياسة العامة،نجد أنّ مضمونها اتّضح بشكل عام لكن مفهومها العلمي الدقيق يمكن التوصل إليه والتعمّق أكثر فيه من خلال الكشف عن العناصر الأساسيّة ومختلف الخصائص المميّزة للسياسة العامة،والتي يمكن حصرها في الآتي

أولاً : مكوّنات السياسة العامة:

بعد التطرّق لمختلف مفاهيم السياسة العامة ، يجب توضيح عناصرها الأساسية كالآتي:

1_ المطالب الأساسيّة والاحتياجات:

وهي الإجراءات التي تطالب الجهات العامة أو الخاصة الحصول عليها وانجازها من قبل الموظفين الرسميّين بخصوص قضيّة أو مشكلة معيّنة وهو ما يطرح على طاولة السياسة في الحكومة التي تأتي من قبل الأفراد والمواطنين بصرف النظر عن هويّتهم وأجناسهم وانتماءاتهم والتي تمثّل الاحتياجات الاجتماعية المختلفة،وتختلف هذه المطالب في طبيعتها،كما تعمل التنظيمات الموجودة في النظام السياسي كالجمعيّات المحلية والأحزاب والنّقابات وجماعات الضغط والرأي العام ووسائل الإعلام على تنظيم وتعبئة هذه المطالب والتي تقدّم صورة معيّنة إلى الحكومة(1).

حيث تدفع المشكلات والقضايا العامة المعروفة بالحكومة إلى التحرّك كي تكون المطالب مقدمة سبباً مباشرًا يثير قلق الحكومة ويشدّ انتباهها لدراستها والاستجابة لها بالفعل أوعدم الفعل .

فالمطالب المطروحة من طرف الأفراد والمواطنين تثير انتباه راسميّ السياسة العامة وبالتالي تعدّ نقطة البدء في عملية صنعها(2).

---

(1) محمد شبلي ، **المنهجية في التحليل السياسي** . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر : 1997م ، ص 195 .

(2) جيمس أندرسون ، **صنع السياسات العامة** . تر : "عامر الكبيسي" ، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 1999م ، ص 17 .

2_ القرارات السياسيّة:

هي التي تتّخذها الجماعات الرسمية والتي تكون بمثابة توجيهات ومحتويات لإجراءات السياسة العامة أي ما يصدره المخوّلون قانونًا ورسميًّا من الأوامر والقوانين للتعبير عن إدارة الحكومة(1). بمعنى استجابة الحكومة للمطالب المقدمة كرد فعل إمّا إيجابي أو سلبي وفي شكل قوانين، أو، لوائح إدارية أو تقديم تفسيرات إجرائية للعملية القضائية حيال تطبيق القوانين

3_ إعلان محتويات السياسة العامة:

تمثل الخطابات والإعلانات الرسمية أو التفسيرات والتصريحات الحكومية العامة الموجّهة للمجتمع أو للرأي العام للمعنيين والتي تعبّر عن اتّجاهات الحكومة وما تنوي وترغب القيام به لتحقيقها وكذا الموقف الحكومي الواضح إزاء المشاكل المطروحة كالبطالة وتبييض الأموال..(2)

4_ مخرجات السياسة العامة:

تتمثل في البيانات والمؤشّرات الملموسة الناتجة عن السياسات العامة،والتي تمثّل ما تمّ انجازه نتيجة القرارات المتّخذة والبيانات الوضعية،وتعني ما تنجز الحكومة بالمقارنة بما تدّعي القيام بإنجازه مستقبلا،أي ما يمكن أن تترجمه وتحوّله عملية التنفيذ وإمكانية التحقق منه عمليًّا وميدانيًّا،أيضًا تمثّل القرارات والأفعال الواجب القيام بها والملزمة التي تمثّل ردود أفعال الحكومة المزمع تنفيذها بشكل فعلي وظاهرة للأعيان ويمكن قياسها ومتابعتها وتقويمها، وبذلك تكون السياسة العامة الحقيقيّة للحكومة،هي تلك السياسات العامة كما تمّ تنفيذها بأكثر من كونها قرارات أو بيانات متداولة بين المشرّعين والمتخّذين السياسيين(3).

5_ آثار السياسة العامة :

هي النتائج التي يتلقّاها من من تطبيق السياسات العامة سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة والتي تنجم عن الفعل والامتناع عن الفعل،أو تمثّل صدى السياسة العامة في المجتمع

---

(1) جيمس أندرسون ، **المرجع السابق** ، ص 18 .

(2) فهمي خليفة الفهداوي ، **المرجع السابق** ، ص 41 .

(3) محمد نصر مهنا ، **العلوم السياسية بين الأصالة والمعاصرة** . الإسكندرية : مركز الدراسات للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002م ، ص 168.

وما تحقّقه من عوائد سواء بالرضى والقبول أو بالرفض أو بالتنديد وتكون مقصودة أو غير مقصودة فلكلّ سياسة آثار معيّنة إذا كانت ناجحة وإيجابية فإنها حقّقت المصالح العامة ورضى الشعب،أمّا إذا كانت آثارها سلبيّة نتجت عنها مضاعفات سلبية حينها لابدّ من سياسة أخرى جديدة وإعادة العمليّة من الجديد(1).

ثانيا : خصائص السياسة العامة :

إنّ مفهوم السياسة العامة يقوم على بلورة العلاقات وإقامة تفاعلات بين مكوّنات النظام الاجتماعي والسياسي ككلّ بما في ذلك العلاقات والممارسات المتجسّدة عن سلوكيات المؤسّسة الرسمية ممّا يدفع القول بأنّ مضمون السياسة العامة يتجلى في خصائصها وسماتها .

1/_ السياسة العامة هي فعل للمؤسسة الحكومية:

السياسة العامة تمثّل الخيارات الحكوميّة ونشاطاتها الرسمية المتطورة،فالحكومة تقوم بتبني سياسة عامة معيّنة إزاء مشكلة أو قضية مجتمعيّة(2)، ويصدر بشأنها قانونًا أو مرسومًا أو تعليمات نظاميّة تحدد المسارات والأنشطة والأهداف التي ستكون من مهام المؤسسات الحكومية المعنيّة بتلك المشكلة أو القضيّة،وبالتالي فالسياسات العامة تشمل البرامج والأعمال المنسّقة التي تصدر عن القادة الحكوميين وليست القرارات المنخفضة والمتقطّعة ، فإنّها تشمل مثلاً المراسيم الصادرة بتشريع القوانين والقرارات المنفّذة لهذه القوانين مثل مواجهة الفقر(3) والقضاء على البطالة وإقامة برامج اجتماعية لرعاية الأطفال والشيوخ ....

2/_ السياسة العامة ذات سلطة شرعيّة :

تشكّل السياسة العامة بعدًا مهمًّا من أبعاد الالتزامات القانونية والشرعية،حيث بمجرّد إصدار و إقرار السياسة العامة يتم وضع وإصدار قانون أو مرسوم أو نظام يمنع أو يجيز تصرّف

---

(1) Thomas RDye , OP , eit , p 45.

(2) حسن أبشر الطيّب ، **المرجع السابق** ، ص 49 .

(3) فهمي خليفة الفهداوي ، **المرجع السابق** ، ص 45.

وسلوك معيّن وترتبط هذه الخاصيّة بعملية تنفيذ السياسة العامة وتطبيق مقرّراتها كنشاط عملي وممارسة فعلية ومثال على ذلك إصدار قوانين لحماية الأنهار من التلوثّ بمنع رمي الأوساخ والمخلّفات الملوّنة فيها(1).

3/_ السياسة العامة نشاط هادف ومقصود:

إنّ السياسة تشمل الأعمال الموجّهة نحو أهداف مقصودة ولا تشمل التصرّفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين،فالسياسات العامة في ضوء الأنظمة السياسيّة لا تتضمّن أشياء تحدث آنيًّا .

ولأجل التوصل إلى تطبيق فعلي للسياسة العامة،من خلال كونها نشاطات هادفة ومقصودة فمثلا على السياسة العامة أن تكون فيما تقرّره حول زيادة الخدمات الصحيّة،وتوفير اللّقاحات الدوريّة في أوانها، إضافة إلى التخصّصات الطبيّة والوسائل والمعدّات المطلوبة بما يكفل التنفيذ الفعلي لمتطلّبات السياسة العامة المتّخذة .

4/_ السياسة العامة استجابة واقعيّة ونتيجة فعليّة:

السياسة العامة تعبّر عن أمور ومسائل واقعيّة التي تشكّل احتياجات ومطالب ملموسة ومحسوسة ، ويجب عليها أن تكون نتائج ومخرجات يمكن تطبيقها قي الواقع،ولا يجب أن تعبّر عن أمور غامضة وغير قابلة للتطبيق،كإدعاء الحكومة عن نيّتها للقيام بجهود في المستقبل، دون أن يكون هناك ما يشير أو يبيّن المباشرة في العمل الحقيقي والفعلي،ذلك لأنّ السياسة العامة هي وعود وجهود،قول وعمل كونها أيضًا تقوم ببلورة مطالب وحاجات الأفراد بطريقة منظّمة حيال مشكلة أو قضيّة قائمة وذلك يستوجب الاتفاق وتوحيد الاتّجاهات لتحقيق ما ينبغي القيام به،وصولاً إلى الهدف المطلوب(2).

5/_ السياسة العامة في خدمة المجتمع:

إنّ الحكومات الحديثة تمارس أنواعاً متعدّدة من السياسات العامة في سبيل حماية المصلحة

---

(1) فهمي خليفة الفهداوي ،**المرجع السابق** ، ص 46 .

(2) حسيبة غارو ، " **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة _ دراسة حالة الجزائر من 1997–2007م**".مذكرة شهادة الماجستير ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2011-2012م،ص63.

العامة،التي تمثّل المصالح المختلفة لفئات المجتمع،وبالتالي تنقسم السياسات العامة لمجموعتين أساسيّتين :[1]

ـ السياسات العامة ذات الطبيعة المادية: والتي تحتاج إلى أموال من خلال الإنفاق عليها من مصادر الأموال العامة،لغرض معالجة المشكلات القائمة والملحّة وفقاً للعملية التشريعيّة المعتمدة في هذا الشأن .

ـ السياسات العامة ذات الطبيعة الرمزية: والتي تمثل توجّهات الحكومة وأعمالها التي ينجم عنها التزام عاطفي أو وطني يدعو إلى الاعتبار والفخر الوطني .

6/ـ السياسة العامة توازن بين الفئات والجماعات المصلحيّة:

تتأثر السياسة العامة بعدّة قوى فاعلة والمتمثّلة في مجموعات المصالح والضغط،التي تشكّل تحالفات للحفاظ على مصالحها وهذا ما يسمّى بتحالفات المثلثات الجديدة (بين مجموعات المصالح واللّجان التشريعيّة للسياسات العامة والوكالات والأجهزة الإدارية المنفّذة) ،حيث تعتبر هذه المثلثات نتيجة طبيعيّة لسياسات أقطاب المصالح التي تعمل جاهدة في سبيل تطوير حجمها وفعاليّتها السياسيّة[2].

7/ـ السياسة العامة قد تكون غير معلنة أو غير مؤطرة بقانون أو نظام:

يمكن لراسمي السياسات العامة وضع سياسة عامة معيّنة وذلك من خلال عدم فعل أي شيء وكأنّهم يؤدّون شيء،وهذا ما رآه" توماس داي"حينما عرّف السياسة العامة بأنّها: " اختيار الحكومات لما تفعله وما لا تفعله ضمن مجال معيّن "، فالسياسة العامة قد تأمر بتصرّف معيّن كما قد تنهي عن القيام بتصرّفات أخرى غير مقبولة،أو قد يكون عدم رسم سياسات أو عدم التزام هذه الأخيرة بالتصرّف إزاء مشاكل أو قضايا معيّنة بمثابة توجيه للحكومة،قد تتبنى مثلا سياسة عدم التدخل أو رفع اليد في ميدان أو قطاع معيّن،وفي هذه الأحوال فهي

---

(1) جوزيف كاير ، لويس وسلر ، **الإدارة العامة : تغيير اجتماعي والإدارة المتكيّفة** . تر :" محمد الخطيب " ، عمان : دار البشير للطباعة والنشر ، 1996، ص 38.

(2) **المرجع نفسه** ، ص 38 .

تؤثّر من خلال هذه المواقف على السكان أو على المعنيين في هذه الأمور ، ذلك برغم من كون طبيعة السياسة العامة سلبية أم ايجابية وتؤثر على المعنيين بها(1).

8/_ السياسة العامة تعكس الجدوى السياسيّة:

تعكس هذه الخاصيّة تقييماً للآثار المتوقعة للسياسة العامة المتّخذة قبل المباشرة بتنفيذها حيث تشكّل الجدوى السياسية مؤشّرا من مؤشرات نجاح السياسة العامة،وهذا ما أشار إليه "ماثيوكن" إلى فائدة المجال الذي تغطّيه السياسة العامة من حيث تنفيذها ونتائجها ، وبالتالي فإنّ السياسة العامة فأخذ شكل برامج وخطط عمل تتولاّها السلطات الرسمية وغير الرسمية، وتلقى إمّا التأييد أو الرّفض وهذا يرتبط بطبيعة النتائج والآثار الناتجة(2).

المطلب الثالث: مراحل السياسة العامة: الصنع _ التنفيذ:

بما أن السياسة العامة هي برنامج أو خطّة توضع حيّز التنفيذ كي تصل وتحقّق الأهداف المرجوّة والمقصودة ومن ثمّ معرفة الآثار المترتّبة عنها،فهي إذن تمرّ بعدة مراحل التي تعتبر أساس وجوهر نجاح أيّ سياسة عامة في إتباعها بدقّة، وبالتالي سنتطرّق في هذا المطلب إلى هذه المراحل المتمثّلة فيما يلي:

المرحلة الأولى: تحديد وتعريف المشكلة:

تعتبر مرحلة تحديد وتعريف المشكلة القاعدة والركيزة التي تبنى عليها السياسة العامة،حيث تشمل تحديد محيط المشكلة وأبعادها وتحديد المهام والمسائل المتعلقة والمرتبطة بها،حيث أنّ المشكلة ذات الاهتمام المثير في الوسط البيئي الداخلي والخارجي هي التي تدفع صنّاع السياسة العامة للتحرّك بوضعها مجموعة من المطالب والحاجات والقيّم يجب الاستجابة لها،لأنّها تعتبر "إطار فكري يساعد على وصف واقع معيّن وعلى تنظيم الجهد الهادف لفهم وتغيير هذا الواقع من حال إلى حلٍ(3).

---

(1) عبد الحافظ العوالمة ، **إدارة المؤسسات العامة الأسس النظرية وتطبيقاتها في الإدارة** . عمان: مؤسسة زهران ، 1993م ،94.

(2) سلوى شعراوي جمعة ، **صنع السياسات البيئية في مصر** . القاهرة ، مركز البحوث الاجتماعية ، 1997م ، ص ص 11-112.

(3) ثامر كامل محمد الخزرجي ، **النظم السياسيّة الحديثة والسياسات العامة** . عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004م ، ص . 163

وبما أنّ المشكلة جوهر بناء أي سياسة عامة فهيّ تعتبر كمحفّز لاتخاذ أي قرار، فهيّ، " ظرف أو موقف يثير الحاجات وعدم الرضا لدى الأفراد وربّما يجعلهم يطلبون العون والمساعدة لمواجهة يعانون منه، وهذا يحصل عادة من جانب الذين يهمّهم الموقف أو المتأثرين به أو من جانب الممثّلين أو المتعاطفين معهم"(1).

وهناك أربعة مصطلحات تستعمل كثيرًا في مناقشة موضوعات تتعلّق بالسياسة العامة وكأنّها مترادفات،وهي"مشكلة عامة"،" قضيّة"،و"قضيّة عامة" والواقعّ أنّ هذه المصطلحات تمثّل تدرجا نحو الأعلى ، فالمشكلة تنشأ عن حدث طبيعي أو تصرّف بشري باعتبار شخص أو أشخاص أنّ لهم حاجات ومطالب ورغبات لم يتم إشباعها ، أمّا إذا اتسع نطاق المشكلة إلى المستوى العام أو مستوى المجتمع وبلغ مداه حدودًا لا يمكن لغير الحكومة حلّها ، تنتقل المشكلة في هذه الحالة إلى مستوى مشكلة عامة .

كما يمكن أن تكون المشكلة العامة معقّدة لصعوبة الاتّفاق على تعريفها،وإذا احتوت على مجموعات من المشاكل العامة المترابطة التي يجب أخذها كلّها بعين الاعتبار عند البحث عن الحلّ ، في هذه الحالة تتحولّ المشكلة العامة إلى قضيّة تشغل الرأي العام والمسؤولين الحكوميين، بعد ذلك تأتي القضيّة العامة التي تحتوي على مجموعات من القضايا المترابطة تثير كلّ منها جدلاً موضوعيًّا حادًا ، فهي عبارة عن مدرج يتكون من مجموعات ومستويات من المشاكل العامة المتداخلة والمعقّدة كلّ منها يعتمد على الآخر ويرتبط به(2).

كما يمكن اعتبارها تلك المشاكل التي تلفت وتثير انتباه الحكومة وتدفعها للتحرّك والفعل ، ومن بينها : الفقر،البطالة،الأمية،انخفاض الدخل،التنمية،التضّخم.... كل هذه المشاكل تشكل موجة من القلق وعدم الارتياح الحكومي،كما قد تشكل مجالا لتحرّك بعض الأطراف و المتأثرين والمتعاطفين نحو التأثير على الحكومات وتوجيه نظرها لهذه المشكلة دون أخرى،فلا بدّ للمشكلة أو القضيّة العامة أن تنتشر وإلاّ لا يكون لها صدى ووقع لدى صانعيّ السياسات العامة .

---

(1) سيّد الهواري ، **الإدارة الأصول والأسس العلميّة** . القاهرة : مكتبة عين الشمس ، 1976م ، ص 458 .
(2) ثامر كامل محمد الخزرجي ، **المرجع السابق** ، ص 163 .

فعلى الحكومة أن تجد سبيلا لتشخيص المشكلات كأوّل خطوة في عملية صنع السياسة العامة، سواء كان ذلك بتشكيل لجان خاصة والاعتماد على خبرة المسؤولين والموظّفين الحكوميين،أو بالاعتماد على مؤسسات خاصة بتحليل المشكلات وتقديم المعلومات اللاّزمة حولها[1].

المرحلة الثانية: تجميع البيانات والمعلومات حول مشكلات السياسة العامة:

تعتمد هذه المرحلة على جمع المعلومات اللاّزمة والبيانات الواقعيّة والحقيقيّة،لأن وجود أي مشكلة والسعي إلى إيجاد حلول لها يتطلّب ذلك،كما يمكن الحصول على أكبر قدر من المعلومات حول المشكلة محلّ الاهتمام حيث تعبّر هذه المعلومات القاعدة الأساسيّة في بناء السياسات،فكلّما كانت المعلومات دقيقة و متكاملة،كلّما كان الاستدلال والاستنتاج والتحليل والتقديم والاختيار للبدائل واضّحا وجليًّا جدًّا،كما تعدّ أيضًا الدعامة الأساسيّة التي تحرّك السياسات وتقودها إلى سبيل الرشاد[2].

المرحلة الثالثة: بلورة السياسة العامة (وضع البدائل):

تعتبر هذه المرحلة نقطة المنتصف في عملية ومراحل صنع السياسة العامة،كونها توظّف معطيات المرحلة السابقة من المعلومات ومعطيات وبيانات لوضع سياسة عامة بشأن مشكلة أو قضيّة ما.

في هذه المرحلة يتم محاولة التعرف على الحلول المختلفة للمشكلة القائمة حيث تتوقف جدوى وضع هذه الحلول على قيمة المعلومات والتحاليل والخبرات والكفاءات والمهارات المتوفرّة لدى صنّاع السياسة الرسميّون ، لأن في نظرهم لا توجد مشكلة لها طريق واحد وبالتالي تعطي لنا صورًا عن حلول مختلفة،فصانع القرار يكون لديه مجموعة من البدائل ومن ثمّ يقوم بدراسة كلّ بديل على حدا باعتبار كلّ بديل هوّ حلّ للمشكلة القائمة[3].

وكون العمليّة تخضع لصراع ومساومة فإنّ عملية وضع البدائل تراعي جميع الأطراف وتتجنّب البدائل التي من شأنها أن تحدث آثارًا سلبية أو تفقد السياسة فحوارها في المراحل الموالية.

---

(1) ثامر كامل محمد الخزرجي ، **المرجع السابق** ، ص 164 .

(2) إبراهيم درويش ، الوسيط في الإدارة العامة . ط2 ، القاهرة : دار النهضة العربية ،1995م ، ص 30 .

(3) إبراهيم عبد العزيز شيحا ، أصول الإدارة العامة . الإسكندرية : منشأة المعارف للنشر والتوزيع ، 2004م ، ص 351.

المرحلة الرابعة: صياغة السياسة العامة:

تتضمن مرحلة صياغة السياسة العامة بلورة مقترحات أولية لبرامج العمل اللاّزمة لمواجهة المشكلة،وذلك تقييم شامل لكلّ البدائل واختيار الأفضل والملائم لحلّ المشكلة بناءً على المفاضلة بين مختلف الحلول المقترحة لاختيار الحلّ او البديل المناسب وذلك بناءً على المعايير ذات العلاقة بالأبعاد الاجتّماعية والسياسيّة والاقتصادية وغيرها[1].

كما تتم المفاضلة بين البدائل انطلاقاً من مجموعة من المعايير وذلك على النحو التالي:

ـ تكلفة البديل المترتّبة عنه حينما يتم تنفيذه .

ـقدرة البديل على استغلال الموارد المتاحة التي سيتم تفسيرها في حلّ المشكلة .

ـ نوعيّة المعالجة التي يعمل البديل على تقديمها إزاء المشكلة هل هيّ جزئية أم كليّة ؟

ـ مدى الانسجام بين البديل وأهداف السياسة العامة على صعيد النظام والعوامل البيئيّة .

ـ مدى السرعة والتوقيت المطلوب في تنفيذ الحلّ وإظهار نتائجه المحتملة[2].فصياغة المشكلة لا يعني بالضرورة إصدار قانون أو أمر تنفيذ أو قاعدة إداريّة،فيمكن لصانعيّ السياسة عدم الفعل أو التحرّك إزاء قضايا معيّنة وتركها على جنب، فالأحداث والقضايا هيّ التي تحدّد ذلك، بمعنى أنّ وجود مشكلة على جدول الأعمال لا يعني بالضرورة أنّ سياسة عامة ستتّخذ بشأنها[3].

حيث تتضمّن قرارات السياسة العامة عملاً يصدر من يعطى الرسميين والهيئات لتصادق ولتعدّل أو لترفض، وتؤدّي عملية اختيار البديل إلى إصدار القرارات بشكل نهائي .

كما أنّ جوهر ولبّ هذه المرحلة هو أن تعكس السياسة العامة ما يسمى بالجدوى السياسيّة، حيث تعكس هذه الخاصيّة تقويمًا قبليًّا للآثار المتوقعّة من السياسة العامة كما تشكّل الجدوى مؤشّرًا من مؤشّرات نجاح السياسات.

وعليه لا بدّ أن تكون المعايير موضوعيّة وخاصة أن تكون المعلومات اللاّزمة والضروريّة متوفرة ودقيقة وتخدم عملية المفاضلة واختيار أفضل بديل.

---

(1) أحمد مصطفى الحسين ، **المرجع السابق** ، ص 67 .

(2) فهمي خليفة الفهداوي ، **المرجع السابق** ، ص 103.

(3) جيمس أندرسون ، **المرجع السابق** ، ص 90 .

المرحلة الخامسة: تنفيذ السياسة العامة:

يقصد بالتنفيذ تحويل البديل إلى عمل فعّال عن طريق التطبيق الفعلي له على أرض الواقع بما يتماشى وتحقيق الأهداف،فلا قيمة ولا أهمّية لأيّ بديل يتم اختياره ما لم يكن قابل للتطبيق من طرف الفواعل المعنية بالتنفيذ في إطار الصلاحيات الممنوحة لها .

كما يشير أيضًا إلى مجموعة النشاطات والإجراءات والتدابير التنفيذية والهادفة لإخراج السياسة العامة ووضعها حيّزا التنفيذ الفعلي العملي،وذلك باستخدام وسائل و إمكانيات ماديّة وبشريّة وغيرها لأجل تحقيق أهداف السياسة العامة .

كما تعتبر هذه العملية صعبة ومعقّدة لأنّها عملية ذات تأثير وبالتالي لا بدّ أن تكون مرنة ومستمرة،لأنّه في النظم المعاصرة ونظرًا لتعقّد مهام الإدارة حيث يتم من خلاله جعل السياسة لتحقيق الأهداف المرجوّة وأيّ إهمال في هذه المرحلة قد يؤدّي إلى فشل في تنفيذ السياسة .

المرحلة السادسة: تقييم وتقويم السياسة العامة:

بعد تنفيذ البديل لا بدّ من التأكدّ من فعاليته ممّا يتطلب المراقبة والتقويم،وبذلك يتم تحديد مدى مساهمته في حلّ المشاكل واكتشاف الانحرافات منذ البداية بهدف معالجتها قبل أن تستفحل.

كما تعتبر عملية التقويم عملية أساسيّة وملازمة لجميع مراحل صنع السياسة العامة ولا يمكن الاستغناء عنها،وذلك لتشخيص وقياس آثار السياسة العامة من أجل التوصل إلى معرفة نتائجها،كما يمثل التقويم طريقة نظاميّة للتعليم واستخدام الدروس المستفادة من النشاط الجاري في المستقبل،من خلال تحليل مختلف مراحل وبرامج السياسة العامة من خلال ملائمتها، صياغتها،فعاليتها ، وقبولها لدى جميع الأطراف المعنيّة(1).

وبالتالي يجب أن يتم التقويم ضمن جميع عمليات السياسة العامة وأن لا يتوقف إجراءه على النتائج التنفيذية بل هوّ نشاط وظيفي يجب أن يتحقّق من خلال عمليات الصنع والصياغة والتطبيق أي ينبغي أن يكون خلال النظر في القضايا والمشكلات العامة،لأجل توفير المعلومات

.

(1) هبة احمد نصّار، " **تقييم السياسة العامة : قضايا للمناقشة** " . **في تحليل السياسات العامة : قضايا نظرية ومنهجية** . المحرّر : علي هلال الدين ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1988م ، ص 180 .

وحساب الحسابات المنطقيّة والعمليّة حول نتائج المقترحات والآراء المطروحة ضمن هذا الجانب(1).

ففي ظل المرحلة التقويميّة يمكن الوقوف على حقيقة السياسات العامة وكشف عيوبها،وتبيان مواطن الخلل فيها لإعادة النظر فيها في السياسات المقبلة.

المبحث الثاني: المجتمع المدني وأدواره المجتمعيّة :

يعدّ المجتمع المدني من المصطلحات التي شهدت انتشارًا واسعًا في السنوات الأخيرة على المستوى الأكاديمي والسياسي دوليًّا وبرغم انتشار هذا المصطلح،إلاّ أنّ هناك صعوبة في تعريفه بشكل جامع مانع و ذلك نتيجة لعدّة عوامل من بينها أنّ المجتمع المدني من المصطلحات التاريخيّة التي تعرّضت إلى تغيّرات كثيرة على مرّ العصور،كما أنّ المهتمين بمفهوم المجتمع المدني والمتحدّثين عنه لديهم خلفيّات وتجارب سياسيّة واقتصادية واجتماعية مختلفة،مما أدى إلى فهمه والتعبير عنه بطرق متباينة،وفي إطار الحديث عن معنى المجتمع المدني وخصائصه التي تميّزه تبيّن لنا أنّه يقوم بدور هام كحلقة للتوسط والوصول والاتّصال تربط بين الحكومة والحكوميين، كما تربط بين مختلف الجماعات والأفراد،وهذا الدور يتفرّغ عنه عدد من الوظائف الهامة التي يحتاجها المجتمع لتحقيق أهدافه .

المطلب الأول: المجتمع المدني: مقاربة تاريخيّة:

إنّ المجتمع المدني كمفهوم حديث لم يظهر ويتطوّر بشكله الحالي المنظّم في دفعة واحدة،ولم يتم على يدّ فيلسوف أو مفكر واحد،وإنّما نشأ وتطوّر بفضل تراكم إسهامات الفلاسفة والمفكرين خاصة السياسيين المبنيّة على اختلافاتهم الفكريّة،ولقد شكّلت إسهامات فلاسفة العقد الاجتماعي أولى الأفكار التي عبّرت عن إرادة الفكر الغربي آنذاك في إبعاد السيطرة الدينيّة عن المجتمع(2).

(1) فهمي خليفة الفهداوي ، **المرجع السابق** ، ص 309 .

(2) فريال حسن خليفة ، **المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك** . ط1 ، القاهرة : مطبعة مدبولي ، 2005م ، ص 51 .

ومن بين المفكرين في الفكر الغربي الكلاسيكي نذكر :

لقد اتّفق كلّ من " توماس هوبز" و " جون لوك" و "جان جاك روسو" على أنّ الإنسان قد مرّ بمرحلتين :

حالة الطبيعة وحالة العقد الاجتماعي،فالأولى هي الحالة التي كان عليها الإنسان قبل أن يدخل في المجتمع فكان يعيش بموجب قوانين الطبيعة وحدها[1] ،والحالة الثانية هي المرحلة اللاّحقة وهي التي انتقل إليها للعيش داخل المجتمع واحترام قوانينه،وعلى الرغم من اتّفاق فلاسفة العقد الاجتماعي على أنّ المجتمع المدني يقوم على أساس تعاقدي،إلاّ أنّهم اختلفوا في تحديد الملامح الأساسيّة لطبيعة العقد وكذلك للحالة الطبيعيّة،وضوابطه عبر إقرار التعاقد الاجتماعي بين الموجودين داخل المجتمع. فالفيلسوف" توماس هوبز" الذي أحدث انقلابًا فكريًا في الفكر الغربي حيث جعل كل سلطة مدينة من أصل مجتمعي دنيوي،يرى ضرورة إحكام قوانين العقل للانتقال من الحالة الطبيعيّة إلى الحالة السياسيّة المدنية،والتي تقوم على التعاقد الحرّبين أفراد متساوين ومستقلّين يتنازل فيه الأفراد إراديًّا عن حريّتهم وكلّ حقوقهم للحاكمّ ،وبذلك يكون " توماس هوبز" منظّرًا للسلطة المطلقة[2].

والمجتمع المدني عنده هوّ مجتمع قائم على التعاقد و لو اتّخذ شكل الحكم المطلق،ووقف نظريّته فإنّ السلطة تقوم على إرادة الأفراد المؤسّسة على قانون العقل وعلى احترام التعاقد .

وعلى النقيض التّام من ذلك يرى "جون لوك" أنّ حالة الطبيعة تتّسم بالسلام والإخلاص والمحافظة على النفس والمساعدات المتبادلة ، وأنّ قانون الطبيعة يؤمّن لهم قدرًا كافيًا من الحقوق والواجبات[3]، غير أنّ الخطر الوحيد الذي يتعرّض له المجتمع في حالة الطبيعة هو غياب العدالة الطبيعية،وهذا نتيجة غياب الأنظمة والمؤسسات القادرة على تنفيذ القانون الطبيعي، ووضعه موضع التطبيق[4].

---

(1) سعيد بن سعيد العلوي وآخرون ، **نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث** . ورقة قدمت إلى: الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية . المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية . ط1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992م ، ص 48 .

(2) بطرس بطرس غالي ، محمود خيري عيسى ، " **المدخل في علم السياسة** " . القاهرة : المكتبة الأنجلو مصرية ، 1998م ، ص 106 .

(3) **المرجع نفسه**، ص 109 .

(4) حسن نافعة ، **مبادئ علم السياسة** . ط1 ، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، 2002م ، ص 145 .

وفي ظلّ هذا التهديد الذي يتعرّض له أفراد المجتمع،من جرّاء غياب سلطات قادرة على الضبط فيه،اتّفق الأفراد على تكوين مجتمعًا مدنيًّا،ضماناً لحقوقهم التي كانوا يتمتعون بها في ظلّ القانون الطبيعي،ثمّ تخلوا بعد ذلك عن إدارة شؤونهم العامة لصالح سلطة جديدة قامت برضاهم وتضطلع بمهمّة صيانة حقوقهم الأساسيّة كحق التملك،حق الحياة،حق التمتّع بالحرية،مقابل أن يلتزم أولائك الأفراد بطاعة تلك السلطة طالما التزمت هي بما جاء في الاتّفاق[1].

وفي واقع الأمر ، يرى "جون لوك " أنّ هذا التنازل ما هو إلاّ وسيلة لتحقيق هدف واضح، وهو إقامة المجتمع المنظّم، أي المجتمع الذي توجد فيه سلطة تحكم باسم القانون .

وفي هذا السياق يرى "جون لوك " أنّه يمكن عزل تلك السلطة إذا تمرّدت عن العقد الذي وقّعته،أو تجاوزت مقتضيات القانون الطبيعي،عبر الاعتداء على أملاك المواطنين وحريّاتهم وحياتهم من دون وجه حق،إلاّ أنّه يفضّل أن تتم عملية العزل بأسلوب منظّم عن طريق الانتخابات الدورية، بدلاً من العصيان العنيف والحروف الأهلية[2] .

فالمجتمع المدني "جون لوك " هو ذلك المجتمع الذي يدخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي .

أمّا بالنسبة " لجان جاك روسو" فهو يرى أنّ حالة الطبيعة لا شرًّا خالصًا ولا خيرًا خالصًا، وبالتالي فهو يقف وسطا بين " توماس هوبز "، و" جون لوك " في وصفه لحالة الطبيعة، غير أنّ حالة الطبيعة عنده تتكون من عدّة مراحل،ففي البداية سادت المساواة المطلقة وعاش الإنسان في شبه معزل عن الناس،يتمتع ببساطة الحياة ، ولم يكن في حاجة ماسة إلى الآخرين لكن وبمرور الوقت ونتيجة لدخول الأفراد في علاقات اجتماعية مع بعضهم البعض بدأت المشاكل و الصراعات،خاصة في ظلّ قلّة الموارد وندرتها،فضلاً عن ظهور الملكية الخاصة[3].

---

(1) ناصر الشيخ على ، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسيّة في فلسطين** . رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسيّة ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس (فلسطين)كلية الدراسات العليا ، 2008م ، ص ص 19-20 .

(2) احمد شكر الصبيحي،**مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** . ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000م ،ص ص 19-20

(3) حسن نافعة ، **المرجع السابق** ، ص ص 154-155.

كما يرى أنّ انتقال الإنسان من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع المنظّم ليس بالضرورة خطوة إلى الأمام لتحقيق سعادة وأمن الإنسان المفتقدين،وبالتالي فهو انتقال اضطراري،كان نتيجة الإحساس المتزايد بالاغتراب،ذلك أنّ الانتقال إلى مرحلة المدينة أو المجتمع الحديث،كان قد وضع أمام الإنسان مجموعة من القيود والعراقيل والتحدّيات،ممّا أدى إلى انتشار الفوضى والاضطراب .

وبموجب هذا العقد،يتنازل كل فرد عن كافة حقوقه الطبيعيّة للمجتمع بأسره، والذي تصبح له شخصية معنوية،ويتمتّع بإرادة مستقلة عن إرادة الأفراد سمّاها "جان جوك روسو" بالإرادة العامة وتصبح هذه الأخيرة هي صاحبة السيادة التي تجسّدها الدولة[1] ،وهذه السيادة لا تنقسم وغير قابلة للتنازل،فالشعب وحده صاحب السيادة ولا بد أن يكون هدف كل نظام اجتماعي أو سياسي هو الحفاظ وحماية حقوق الأفراد وإقامة نظام جمهوري،وبذلك يقام المجتمع المدني الذي يرضى به الشعب[2].

إنّ هذه الأفكار قد ساهمت إلى حدّ بعيد في بروز فكرة المجتمع المدني ودعمه، وعليه فيمكن أن يعرف المجتمع المدني حسب نظرية العقد الاجتماعي بأنّها: "كلّ تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية، والذي يتمثل بوجود هيئة سياسيّة قائمة على الاتفاق التعاقدي

ومن بين المفكرين في الفكر الغربي الحديث نذكر :

- " جورج فريديريك هيغل ":

إنّ تشكل المجتمع المدني عند "هيغل" يتم بعد بناء الدولة،وهو يمثل الحيّز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة ، فالمجتمع المدني عند " هيغل " هو مجتمع الحاجة والأنانية وبناء على هذا فهو في حاجة دائمة إلى المراقبة من طرف الدولة، وصف هيغل المجتمع المدني بأنه مجال وساحة للنزاع والتفكك وتبادل الخدمات،وأنّ الاستقرار لا يتحقّق له إلاّ بوجود الدولة[3].

---

(1) حسن نافعة ، **المرجع السابق** ، ص 155.

(2) أحمد شكر الصبيحي ، **المرجع السابق** ، ص 19 .

(3) فهيمة خليل أحمد العيد ، " **الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني** . " ورقة بحث قدمت في مؤتمر التوافق السنوي الثالث حول : " هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية " ، الكويت ، 10-11 أفريل 2006م ، ص 11 .

يعتبر" هيغل" أوّل من تحدّث بصراحة عن وجود فصل بين ما هو سياسي وما هو مدني، حيث ميّز بين المجتمع المدني وبين الدولة السياسيّة والمجتمع السياسي، فأدرج مؤسسات المجتمع المدني ما بين مؤسسات الدولة ذات السلطة وما بين التجاري والاقتصادي القائم على أساس الربح[1].

- "كارل ماركس ":

يرى" كارل ماركس " أنّ المجتمع المدني هو الأساس الواقعي للدولة،نافيًّا بذلك مثالي "هيغل" وقد شخّصه في مجموع العلاقات الماديّة للأفراد في مرحلة من مراحل تطوّر قوى الانتاج

بعبارة أخرى: المجتمع المدني عنده هو مجال للصراع الطبقي وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة، وهنا يظهر نقده" لهيغل" الذي اعتبر المجتمع المدني يتشكل بعد نشوء الدولة[2].

وبصفة أخرى: " فهو يعتبر المجتمع المدني مجتمعًا برجوازيًّا، وهو بالتالي الجذر الذي تمخضّت عنه الدولة ومؤسساتها المختلفة[3].

- " ألكسيس دي توكفيل":

لقد أشار " ألكسيس دي توكفيل" في كتابة " الديمقراطية في أمريكا" إلى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينضم إليها المواطنون بكلّ عفويّة، وربط ضمان الحرية السياسيّة بالقوانين والعادات، أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب، ومن هنا تبرز أهمية المدينة وأهمية المواطنة كمكانة قانونيّة باعتبارها مجموعة أدوار اجتماعية ومجموعة من الصفات الأخلاقية .

ويقول "ألكسيس دي توكفيل" أنّه لا بدّ للمجتمع من عين فاحصة ومستقلة، وهذه العين

---

(1) عبد الله هوادف ، **" مفهوم المجتمع المدني بين العالمية والخصوصية "** ، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الثامن حول : " دور المجتمع المدني في تنمية الدولة " ، الجزائر : جامعة أدرار ، 20-22 نوفمبر 2005م ، ص 40 .

(2) أحمد شكر الصبيحي ، **المرجع السابق** ، ص 22.

(3) محمد صالح القادري ، الدولة و المجتمع المدني بين عالمية المقاربة وخصوصية التجربة التونسيّة ، ط1 ، تونس : **جريدة الحريّة** ، 2009م ، ص 75 .

الفاحصة ليست سوى مجموعة متعدّدة من الجمعيات المدنية دائمة اليقظة والقائمة على التنظيم الذاتي[1].

- " آنطونيو غرامشي ":

يرى الفيلسوف الايطالي" آنطونيو غرامشي" أنّ المجتمع المدني يمثّل أحد مكوّنات البنيّة الفوقية ويشير هنا إلى وجود مستويين فوقيين وهما المجتمع المدني (تنظيمات خاصة) والدولة (المجتمع السياسي) ،هذان المستويان ينطويان على وظيفة الهيمنة،بحيث أنّ الطبقة المسيطرة تمارس سيطرتها على المجتمع، ومن جهة ثانية تمارس هيمنتها المباشرة من خلال الدولة[2]، ولهذا فالدولة عنده ليست جهازًا للحكم فحسب،بل جهاز للهيمنة الخاص أو المجتمع المدني، أي أن الدولة تتكون من المجتمع السياسي (سلطة الدولة + المجتمع المدني كحقل إيديولوجي والأجهزة الإعلامية والتربوية للدولة البرجوازية الحديثة)[3].

كما يرى " غرامشي " أنّ الدولة لا ينبغي أن تقتصر على دورها القمعي، ذلك أنّها تشمل على مؤسسات حرّة قانونيًّا، والتي بإمكانها إرساء الإيديولوجية المهيمنة، وعلى هذا الأساس يعتبر " غرامشي " أنّ المجتمع المدني ليس فضاء أسبق للدولة، وأنّه هو المكان الذي تمارس فيه وظيفة الهيمنة الثقافية والسياسيّة، ومعنى هذا أنّ المجتمع المدني ليس فضاء اقتصاديًّا فحسب ، وإنّما هو فضاء سياسي أيضًا وكذا فضاء انتشار الإيديولوجيات الأخرى[4].

يمكن القول بأن " غرامشي "كان يريد أن يقول أنّ الوصول إلى السلطة والسيطرة عليها غير كاف فلتحقيق الاستقرار وسيطرة البورجوازية ونظامها، وإنّما لا بدّ من وجود مجال الدولة الذي تمتلك فيه أجهزة من شأنها تحقيق السيطرة المباشرة من مجال وهو مجال المجتمع المدني، وما يشتمل عليه من أحزاب ونقابات وجمعيات ومدارس ومساجد، لتحقيق وظيفة ثانية وهي

---

(1) أحمد شكر الصبيحي ، **المرجع السابق** ، ص ص 23- 24 .

(2) صالح ياسر ، **الديمقراطية والمجتمع المدني** . بغداد : منشورات طريق الشعب ، سلسلة قضايا فكرية ، 2005م ، ص 15.

(3) **المرجع نفسه،** ص 15 .

(4) سلاف سالمي ، "**دور المجتمع المدني في دول المغرب العربي في عهد التعدديّة السياسيّة . دراسة حالة الجزائر**" ، رسالة ماجستير ، جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2009 – 2010م ، ص 18 .

الشرط الأساسي لبقاء أي نظام وهي وظيفة هيمنة الإيديولوجيات الثقافية التي تمارس على المجتمع[1].وطالما أنّ الهيمنة مرتبطة بالإيديولوجيات فإنّ المثقفين هم أدواتها،لذلك حاول " غرامشي " إعادة تعريف المثقّف وتحليل دوره والمراهنة عليه في إحداث تحول اجتماعي ، لكن المراهنة على المجتمع المدني أو بالأحرى على المثقف لا تعني أن " غرامشي " قد ألغى دور الدولة وإنما كان يرى أنّ العمل في إطار المجتمع المدني هو جزء من العمل في إطار الدولة وسياساتها الرامية إلى التحويل،وعليه فالدولة والمجتمع المدني يسيران جنبًا إلى جنب لممارسة السيطرة الاجتماعية[2].

المطلب الثاني: المجتمع المدني: مفهومه_ خصائصه:

بعدما تطرّقنا إلى تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي، لابدّ من توضيح وضبط تعريف لمصطلح المجتمع المدني، وأهم خصائصه .

1/_ مفهوم المجتمع المدني:

لغة:

كلمة مركبة من مصطلح " société " و" civil " فالأولى كلمة لاتينيّة تعني : المجتمع أمّا الثانية : فكلمة لاتينيّة من أصل civis وتعني : المواطن .

والأمر الذي نشير إليه هنا أنّ الاشتقاق ليس من " civilisation "كما هو شائع[3].

ولفظ civis في الترجمة العربية يعني مدني من المدينة،أو التمدن،وتعني المدينة المكان الذي يجتمع فيه الأفراد للعيش معًا استجابة للعوامل المختلفة وبالتالي يحتضن الشأن العام[4].

كما يقصد بلفظ مدني أن يرتبط المجتمع المدني بأواصر مدينة فقط لا عوامل سياسيّة أو إيديولوجية[5].

---

(1) ناصر الشيخ علي ، **المرجع السابق** ، ص 24.

(2) **المرجع نفسه** ، ص 24 .

(3) عزمي بشارة ، المجتمع المدني : **دراسة نقدية إشارة إلى المجتمع المدني العربي** .ط1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 98 ص 64 .

(4) مولود مسلم ، " المجتمع المدني : دراسة نظرية " . **مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية** ، جانفي 2004م ، ص 301

(5) محمد السيّد سعيد ، " فكرة المجتمع المدني العالمي " . **مجلة العربي** ، العدد 447 ، فبراير 1996م ، ص 29 .

والمنظمات الغير الحكومية،كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوّعة وتلتزم في وجودها ونشاطها،بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السليمة للتنوّع والاختلاف[1].

يعرّف أيضا المجتمع المدني بأنّه: عبارة عن مؤسسات مدينة ينظم إليها الأفراد بصفة طوعية خدمة لمصالح الناس ومن أبرز المؤسسات التي تنشط في المجتمعات المدنية هي: النقابات المهنية والعالمية والجمعيات الثقافية و النسوية والمرافعة عن حقوق الإنسان[2].

يعرّف أيضًا المجتمع المدني على أنّه مجموعة المؤسسات والمنظّمات المدنية غير الحكومية التي يعبّر بها المجتمع الحديث عن نفسه وعن البطالة وعن أهدافه وغاياته بحيث يكون قادرًا على الدّفاع عن نفسه في مواجهة المجتمع السياسي المتمثّل في الدولة[3].

بصفة عامة يمكن تعريف المجتمع المدني بأنّه: "جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعدّدة،منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني ومنها غايات نقابية كالدّفاع عن مصالح العمال ... ومنها أغراض ثقافية كالجمعيات الثقافية التي تهدف لنشر الوعي ..."[4].

2/_ خصائص المجتمع المدني:

تتحدّد خصائص المجتمع المدني تبعًا لاختلاف المؤسسات والتنظيمات فيما بينها،وهناك أربع معايير يمكن استخدامها للتحكم على مدى التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما وهيّ : القدرة على التكيّف في مقابل الجمود،الاستقلال في مقابل التبعيّة والخضوع،التعقّد في مقابل الضعف التنظيمي،والتجانس في مقابل الانقسام[5].

---

(1) الفالح متروك ، **المجتمع والديمقراطية والدولة في الوطن العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000م ، ص 26

(2) حداد المطران غريغوار وآخرون ، **فكرة المجتمع المدني العربي والتحدّي الديمقراطي** . مؤسسة فريديش ايبرت ، أفريل 2004م ص 23 .

(3) محمد محمد بدران ، **النظم السياسية المعاصرة : دراسة تحليليّة مقارنة** . دار النهضة العربية ، 1997م ، ص 229 .

(4) عبد الكريم أبو حلاوة ، " إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني " . **مجلة عالم الفكر** ، العدد الثالث مارس . 1999م ، ص 11

(5) Samuel P . Huntimgton , **political Development and political Decay** . world politics vol . 17, No . 3 April 1965 , pp 394 – 401 .

_ أ_ **القدرة على التكيّف**: وهي قدرة المؤسسة على التكيّف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها،إذ كلّما كانت المؤسسة قادرة على التكيّف كانت أكثر فاعلية وهي عدّة أنواع :

1_ التكيّف الزمني: يقصد به القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، لأنّ ذلك يزيد من قيمتها .

2_ التكيّف الجيلي: يقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها .

3_ التكيّف الوظيفي: يقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيّف مع الظروف المستجدّة، وبهذا لا تكون مجرّد أداة لتحقيق أغراض معيّنة .

_ **ب _ الاستقلال**: بمعنى أنّ لا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليه .

_ **ج _ التعقد**: يقصد به تعدّد المستويات الرأسية والأفقيّة داخل المؤسسة أي تعدّد هيئاتها التنظيميّة .

_ **د _ التجانس**: يعني عدم وجود أي صراعات داخل المؤسسة تؤثّر سلبًا في أنشطتها[1].

المطلب الثالث: المجتمع المدني: الوظائف :

كما تتعدّد معاني المجتمع المدني وخصائصه تتعدّد أيضًا وظائفه وأدواره في المجتمع .

أ/_ وظائف المجتمع المدني :

يقوم المجتمع المدني بوظائف عديدة سواء كانت هذه الخدمات والأنشطة التي يقوم بها موجهة للحكومة أو موجهة للمجتمع، ومن بين هذه الوظائف :

_1_ تحقيق النظام والانضباط في المجتمع :

فهو أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات اتّجاه بعضهم البعض ، ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى أنّ كلّ منظمة أو جمعية تضع مجموعة من القواعد

---

(1) أحد شكر الطيبي ، **المرجع السابق** ،ص 28 .

بخصوص الحقوق والواجبات التي تترتّب على الفرد نتيجة لانضمامه إلى عضويتها، ويعبّر التزام الأعضاء بهذه القواعد شرطًا لقبولهم داخل المنظمة و استمرارهم فيها .

_2_ تحقيق الديمقراطية :

فهو يوفّر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام وفي المجال السياسي،كما تعدّ منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبّرة عن الإرادة الحرّة والمشاركة الإيجابية النابعة من التطوع،وليس التعبئة الإجبارية التي تفرضها الدولة على المجتمع للتظاهر بالتّمتع بالجماهيرية والتأييد الشعبي .

_3_ التنشئة الاجتماعية والسياسية :

والتي تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ منها : التعاون،الانتماء،التضامن وتحمل المسؤولية...[1] .

_4_ الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق :

وعلى رأس تلك الحاجات الحاجة للحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ومنها حريّة التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها والحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات والحوار والنقاش حول القضايا المختلفة .

_5_ الوساطة والتوفيق :

والتي تتحرّك مباشرة للتأثير على عملية تشريع ووضع القوانين وتهدف للوصول إلى نقطة اتّفاق والتقاء بين الآراء المتعددة كأساس للاستقرار .

إنّ وظيفة منظمات المجتمع المدني هي الدفاع عن المصالح الخاصة والمشتركة لفئات معيّنة وكذلك تمدّ يدّ العون والمساعدة للمحتاجين وتقدّم خدمات خيرية اجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع[2] ، وتتنوع أشكال المساعدة ما بين مساعدات مالية وأخرى خدماتية كبناء المدارس والمستشفيات ....

---

(1) غنية ابرير ، " **دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية . دراسة حالة الجزائر** " ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص : سياسات عامة وحكومات مقارنة ، جامعة باتنة ، 2009-2010م ، ص 14 .

(2) ليلى عمارة ، " **دور المجتمع المدني في التنمية السياسية** ". مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص : السياسة العامة والإدارة المحلية ، جامعة بسكرة ، 2012 - 2013م ، ص 15 .

خلاصة و استنتاجات :

من خلال هذا الفصل تمّ التعرّف على أصل المصطلحين المجتمع المدني والسياسة العامة من خلال وتطور الأدوار والعلاقات لكليهما،بحيث تعدّدت المفاهيم المتعلقة بكلّ من مفهومي المجتمع المدني والسياسة العامة وهذا راجع إلى اختلاف المنطلقات الفكرية والفلسفية لكل مفكر أو باحث،فبالنسبة للسياسة العامة تطرّقنا إلى نشأتها وتطورها ومعرفة مكوّناتها وخصائصها إلى جانب المراحل التي مرّت بها،أمّا بالنسبة للمجتمع المدني فركزّ على تاريخيّته ومفهومه وخصائصه وتطرّقنا أيضا إلى الوظائف والأهداف التي يقوم بها .

واستنتجنا من خلال العرض ما يلي :

_السياسة العامة هي خطط أو برامج أو أهداف تكون عامة وليست خاصة لفرد أو شخص وهي حصيلة المجهودات الجماعية حيث يقومون بتقديم اقتراحات حول القضية المطروحة بعد التحليل والدراسة،وفيما بعد يكون اختيار حلاً لتلك القضية التي تعاني منها فئة من المجتمع .

_تتكون السياسة العامة من خمسة مكوّنات أساسية وتتمثل في المطالب الأساسية والاحتياجات، القرارات السياسية،إعلان محتويات السياسة العامة،مخرجات السياسة العامة وفي الأخير أثار السياسة العامة .

_تحتوي السياسة العامة على مميّزات عديدة التي بدورها تؤدي إلى توضيح الغموض والنقص في مضمونها مما يساعد على فهم مدلولاتها ومعالمها الأساسية .

_تمرّ عملية صنع السياسات العامة بمراحل متعددة اختلاف العلماء في تحديد عددها ، ومن هذا المنطلق أفرد علماء السياسة حيّزًا معتبرًا للسياسات العامة من حيث إعدادها وتنفيذها وتقييمها في ضوء آثارها المتوقعة وغير المتوقعة على المجتمع والنظام السياسي .

_مرّ المجتمع المدني بمراحل عديدة ليصل إلى ما هو عليه الآن وخضع للتأثيرات والتغييرات الدولية الكثيرة ليأخذ بعدًا علميًّا لأنّه يعتبر موضوعًا حيويًّا وثريًّا .

_ تقوم نظرية العقد الاجتماعي على تنازل جميع الأفراد عن كافة حقوقهم ، ومن ثمّ تحوّلوا إلى مجتمع قادر على تسيير ذاته دون اللّجوء إلى الدولة ، بحيث قام المفكرين " توماس هوبز "، "جون لوك "،و " جان جاك روسو " بإعطاء تعريف للمجتمع المدني كل حسب رأيه .

_ أصبح المجتمع المدني اليوم في الدول المتقدمة مركز لقيادة السلطة، ولقد نمى المجتمع المدني وتعاظم ليمتّد تنظيمه على المستوى العالمي بظهور ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي و المعبّر عنه بالمنظمات الغير حكومية العالمية كالهلال والصليب الأحمر،منظمات حقوق الإنسان، ومنظمات الشفافية الدولية وغيرها .

_وجود تكامل بين وظائف المجتمع المدني،فحماية المجتمع المدني لحقوق ومصالح الأفراد والجماعات لا يتعارض مع كونه أداة للتنظيم والحفاظ على الاستقرار في المجتمع .

_تكمن علاقة المجتمع المدني بالسياسة العامة كونه فاعل من فواعل التأثير غير المباشر على السياسات العامة ، وبالتالي يعتبر فاعل مهمّ وضروري لتفعيل وترشيد السياسات العامة .

الفصل الثـــــاني
تطور النظام السياسي والاداري في تونس

تمهيد:

عانت تونس لمدة عقود من الدكتاتورية التي ترسّخت بسبب انعدام التوازن بين السلطات الثلاث،السلطة التشريعية،التنفيذية، والقضائية،وانعدام الرقابة بينهم نظرا لامساك شخص واحد لكل هذه السلطات في شكل نظام رئاسي،وبخصوص تنظيم السلطات كان ينقصه الوضوح لدرجة عدم قدرة بعض الخبراء على تحديد نوع نظام الحكم في تونس .

اعتقد العديد من التونسيين بأنّ الاستقلال هو المفتاح لإرساء النظام الديمقراطي والحل اللاّزم للخروج بالبلاد من التخلف والتبعيّة،مما كانت تعانيه من اختلالات فكرية واجتماعية موروثة عن الاستعمار وتندرج تونس ضمن النظام الجمهوري للبلاد،بعد الاستقلال سنة 1956م وحتى 2011م،وكان النظام ديكتاتوري وقد شهد رئيسين هما: الرئيس بورقيبة لمدة ثلاثين سنة، ثمّ الرئيس زين العابدين بن علي لمدة ثلاثة وعشرين سنة.

وسنحاول التفصيل أكثر من خلال العرض،حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى:

ــ النظام السياسي: دراسة سسيولوجية .

ــ البناء المؤسساتي في تونس بعد التحول .

ــ المجتمع المدني في تونس ومقاربة التحول .

المبحث الأوّل : النظام التونسي:دراسة سسيولوجية:

يعتبر تاريخ تونس جزء من تاريخ العديد من الحضارات التي تعاقبت عليها عبر التاريخ، وليس فقط تاريخ دولة عربيّة مسلمة تقع شمال إفريقيا .

تعدّ تونس من أصغر بلدان المغرب العربي مساحة،وهي عبارة عن جيب جغرافي بين الجزائر وليبيا،تمتاز تونس بسهولة الوصول إليها برّا وبحرا،ممّا جعلها عبر تاريخها عرضة لتأثيرات خارجيّة .

لعبت تونس أدوارا هامة في التاريخ القديم منذ عهد الفينيقيين و الأمازيغ و القرطاجيين والرومان(1) ،وقد عرفت باسم مقاطعة أفريكا إبان الحكم الروماني لها،والتي سميّت باسمها كامل القارة،فتحها المسلمون في القرن السابع الميلادي،أسّسوا فيها مدينة القيروان سنة الخمسين الهجري،لتكون أوّل مدينة إسلامية في شمال إفريقيا في ظلّ الإمبراطورية العثمانية،كانت تسمى "الايّالة التونسية"(2)

المطلب الأول: قبل التحول الديمقراطي:

وقعت تونس تحت الاحتلال الفرنسي في عام 1881م، ففي ظلّه كان أبناء الوطن محرومين من التعليم الحديث وليس أمامهم إلاّ مدارس المنظمات الوطنية التي كانت تتعرّض للمحاربة المستمرة وفرض التخلّف الثقافي على هذا الشعب،ليتسنى للاستعمار التأثير عن طريق جعل الثقافة الاستعمارية بديلا عن الثقافة الوطنية بكلّ ثقلها التاريخي واللّغوي والتراثي(3).

كما اعتبر الاستعمار اللّغة العربية لغة أجنبيّة في تونس،وبمحاربة اللّغة العربية كان يدرك أنّها العامل الموحّد والمحرّر،لأنّها السلاح الفكري الفعّال في ميدان الصراع بين الشعب والاحتلال، بين الأصالة والعملية الاستعمارية.

---

(1) يحي أبو زكريا ، " **الحرية الاسلامية في تونس (من الثعالبي وإلى الغنوشي)**".تونس:حقوق النشر محفوظة لناشري ،2003م ، ص13

(2) مقالة عن الجمهورية التونسية (2011)http://www.tumisie.gov.tm في 15مارس2009م،ص ص 05-06.تم الاطلاع عليها : 2016/01/09م ، 12:15.

(3) عبد المالك خلف التميمي ، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي – المغرب العربي. فلسطين–الخليج العربي**: دراسة تاريخية مقارنة،(د،س،ن)، ص ص 76 ، 77 .

كما أصدرت الإدارة الاستعمارية قوانين عدّة تطالب بأن يقتصر التعليم فيه على حفظ القرآن وعدم التعرّض لتفسير الآيات التي تدعو إلى التحرّر،واستبعاد التاريخ العربي الإسلامي والتاريخ الوطني المحلي،إضافة إلى عدم دراسة الأدب العربي وبالتالي نجح الاستيطان الاستعماري في رفع نسبة الأميّة في المنطقة ونشر الجهل والشعوذة والخرافات،وواجه الشعب التونسي في المنطقة تحديا حضاريّا أدى إلى عرقلة التعليم في أوساط المواطنين،وهذه هي عادة الاحتلال في كل زمان(1).

بعدما حصلت تونس على استقلالها في 20مارس 1956، لتصبح رسميّا المملكة التونسية، وفي 25 جويلية 1957م،قرّر المجلس التأسيسي التونسي إلغاء المملكة بالإجماع وذلك بعد خلع الملك محمد الأمين،وإعلان الجمهورية التونسيّة في نفس السنة بعد عام ونصف من إعلان الاستقلال ، لتتكرّس هيمنة الزعيم الحبيب بورقيبة وحزبه الحزب الحرّ الدستوري الجديد على الحياة السياسية وأركان الدولة(2) .

تمّ اختيار الرئيس الحبيب بورقيبة كأول رئيس للجمهورية التونسية في 25 جويلية 1957م كان الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة يتفاخر بالعلمانية،كما كان يتمنى لو كان موقع تونس الجغرافي على مقربة من الدول الاسكندينافية.

فالرئيس الحبيب بورقيبة الذي كان مشبعا بالثقافة الفرنسية وأحد أبرز المعجبين بالطرح العلماني حاول بناء دولة تونسيّة علمانية على غرار ما فعله مصطفى كمال أتاتورك* في تركيا، ولجأ في بداية حكمه إلى تمجيد دور جامع الزيتونة الذي لعب أكبر الأدوار في تاريخ تونس المعاصر ، واحتضن روّاد حركات التحرير من كل دول المغرب العربي .

في 01 جويلية 1959م تمّ إصدار دستور جديد يعدّ دستورا ديمقراطيّا يعترف بحريّة الرأي والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع والتجمع .

(1) عبد المالك خلف التميمي ،المرجع السابق، ص 78.

(2) راغب السرجاني ، **قضيّة تونس من البداية إلى الثورة 2011م** .ط1 ، القاهرة : دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة ، 2011م ، ص 34.

*مصطفى كمال أتاتورك : هو قائد الحركة التركية الوطنية ، في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، ولد في 1881/05/19، أسس جمهورية تركيا الحديثة ، وألغى الخلافة الإسلامية وأعلن علمانية الدولة ، أطلق عليه اسم الذئب الأغبر ، واسم أتاتورك (أبو الأتراك)، وذلك للبصمة التي تركها عسكريا في الحرب العالمية الأولى ،وبعد ذلك بدأ في بناء جمهورية تركيا الحديثة ، توفي في 10 نوفمبر 1938.

إنّ النظام الجمهوري التونسي نظام رئاسي،حيث يتولى رئيس الجمهورية منصب رئيس الوزراء أيضا،ويتم انتخابه لمدّة خمس سنوات بالاستفتاء العام ويمكن أن يعاد انتخابه ثلاث مرّات متتالية.

تميّز الحكم مدّة رئاسة الرئيس الحبيب بورقيبة بحكم الحزب الواحد وهو الحزب الدستوري الذي قاد الحركة الوطنيّة حتى استقلال البلاد سنة 1956م، بالرغم من وجود بعض المنظمات القوميّة كالمنظمة العالمية والاتحاد العام التونسي للشغل،كما نظّمت أوّل انتخابات 1989م شاركت فيها كلّ الأحزاب المعرّف بها ومنها: الحزب الشيوعي التونسي، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وحزب الوحدة الشعبيّة،والحزب الاجتماعي للتقدم ، والاتحاد الديمقراطي الوحدوي. كما أسفرت هذه الانتخابات عن فوز الحزب الحاكم وهو التجمع الدستوري الديمقراطي(1).

عند توليّ الرئيس الحبيب بورقيبة زمام الحكم أصرّ على طمس الهويّة العربيّة التونسيّة وقهر الإسلام عن طريق مجموعة من القوانين التي أقرّها رغم مخالفتها للدين الإسلامي ونذكر من بينها:

_منع تعدّد الزوجات،وكلّ من تزوّج وهو في حالة الزوجيّة وقبل فك عصمة الزواج السابق يعاقب بالسجن لمدّة عام وغرامة مالية قدرها مائتان وأربعون ألف فرنك،والقانون التونسي الذي يعاقب على تعدّد الزواج يبيح الزنا ولا يعاقب مرتكبيها .

_ شرّعت الحكومة التونسيّة في 04 مارس 1956م قانونا يجيز التبنّي مادام المتبني شخصا رشيدا ذكرا أو أنثى متزوجا وله حقوقه المدنية،مع العلم بأنّ جميع المذاهب الإسلامية أجمعت على حرمة التبنّي(2).

---

(1) محمد احمد مهدي الشويخات وآخرون ، **الموسوعة العربية العالميّة** .**www.INTAJ.net** 2004م ، ص ص05 ، 06 .

(2) الجمهورية التونسية، تونس: **مجلة الأحوال الشخصية التونسية**،منشور بالرّائد التونسي، عدد 66 الصادر في 17 أوت 1956م.

ــ إلغاء المحاكم الشرعية وتوحيد القضاء التونسي (الرائد الرسمي للجمهورية التونسيّة العدد77)
ــ تحويل بعض المساجد الصغيرة إلى مستودعات ومخازن[1].
ــ قام الرئيس الحبيب بورقيبة على استغلال محاولة الانقلاب التي استهدفه عام 1962م وذلك لتجميده الحزب الشيوعي ويعطّل كل الصحف المعارضة والمستقلة ، ويقيم بذلك نظام الحزب الواحد،مستعينا في ذلك بالاتحاد العام التونسي للشغل،الذي تحالف مع الحزب الدستوري إلى درجة قبول التدخّل في شؤونه وفرض الوصاية عليه وقيادته.
ــ كما شوّه الرئيس بورقيبة صور رموز التاريخ التونسي وبطش أبناء الحركة الإسلامية وشرّدهم وأذاقهم الويلات وسوء العذاب.
ــ كما نزل الرئيس بورقيبة إلى الشارع بعد الاستقلال ونزع بيديه الحجاب عن المرأة التونسيّة ، وسنّ قانونا يمنع ارتداء الحجاب ويعتبره زيّا طائفيّا يشجّع على الانقسام داخل المجتمع.
ــ قام الرئيس بورقيبة بكلّ جهده على توفير جميع السبل وتسهيل كل الطرق المؤديّة إلى اختلاط الشباب بالفتيات،وفتح المواخير وأمدّ البارات بالمعونات،ووضع أجهزة إعلامه تحت تصرّف الشيوعيين ومحترفي الفرانكفونية*[2].

(1) محمد مصطفى الزمزمي ، **تونس الإسلام الجريح** . القاهرة : دار أفلام للنشر والتوزيع والترجمة ، 2006م ، ص 48.
(2) راغب السرجاني ، **قضيّة تونس من البداية إلى الثورة 2011م .المرجع السابق** ، ص 40.
*الفرانكفونية : هي منظمة دولية للدول الناطقة باللغة الفرنسية(كلغة رسمية او منشودة)، وهي ذلك الواقع المعاش ونمط التفكير وسلوك الحياة قبل أن تكون انخراطا في النموذج السياسي ، فهي كيان يتحرّك فيه الإنسان ضمن تنوّعه العرقي والديني والوطني .

ـ تخضع كل المساجد في تونس لنظام صارم،يقضي بفتحها أمام المصلّين في أوقات الصلاة فقط،ثم غلقها فورا،ولا يسمح لأحد بالبقاء داخل المسجد،كما يمنع عقد أي اجتماع داخل المسجد مهما كانت الأسباب(1).

العمل الأكثر خطورة الذي قام به الرئيس الحبيب بورقيبة إعلان نفسه ندّا لرب العالمين، بعدما صرّح أنّ القرآن مليء بالمتناقضات،وبعدما سخر واستهزأ بالنبيّ صلى الله عليه وسلم، فراح يبدل أحكام الله،ويسنّ قوانين أخرى أكثر تطوّرا وعصرية وتناسبا مع المجتمع وحاجاته كما يدّعي.

كما شهدت تونس محاولات خطيرة للقضاء على الحجاب،بسبب الصحوة الإسلامية التي حدثت في السبعينيّات،وأصدر الرئيس بورقيبة قانونا في سنة 1981م،الذي عرف بمنشور رقم " 108" والذي وصف فيه الحجاب بالزى الطائفي،وأنه ليس من الدين شيء.

بالإضافة إلى القانون الإجرامي،صدر قانون آخر يعرف بقانون "102" في سنة 1986م.

يؤكدّ على خطر الحجاب بشكل تام على نساء تونس،وأدى ذلك إلى اعتقال مئات النساء والفتيات المتديّنات،وتعذيبهنّ و محاكمتهنّ،وإيداعهنّ السجون من غير جريرة غير ارتداء اللّباس الإسلامي وأداء الصلاة،وهذا ما أدّى إلى إصابة العشرات منهنّ بانهيار عصبي بشهادة المنظّمات الإنسانية(2).

عمل الرئيس بورقيبة على التحريض على إشاعة السحر والشعوذة والكهانة وذلك بمنح التصاريح بفتح مكاتب للكهان والسحرة،ونشر إعلاناتهم في الصحف والدوريات،وهذا ما أدّى إلى زعزعة عقيدة التوحيد في قلوب الناس(3).

وفي هذا السياق قال الشيخ عبد العزيز بن باز مفتي عام المملكة العربية السعودية بأنّ الرئيس الحبيب بورقيبة عندما وصف النبيّ الكريم محمدّ صلى الله عليه وسلم بأوصاف لا تليق فقد أفزع كل مسلم قرأه أو سمعه،لما اشتمل عليه من الكفر الصريح و الجرأة على الله

---

(1) عمر النمري ، تونس الحديثة وصراع الهويّة . **مجلّة البيان** ، بتاريخ ذو الحجة 1421هـ ، مارس 2001م ، العدد 160 ، ص ص 129-135.

(2) هيئة الأمم المتحدة ، تقرير منظمة العفو الدولية ، الوثيقة رقم30/02/93 تاريخ 30 يونيو 1993م.

(3) محمد مصطفى الزمزمي ، **المرجع السابق** ، ص ص 341- 344.

وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم من مسؤول دولة تنتسب إلى الإسلام.

ووجّهت رسالة من كلّ من الشيخ أبو الحسن التدوي،أمين العلماء في الهند،والشيخ عبد العزيز بن باز مفتي عام المملكة العربية السعودية والشيخ حسنين مخلوف مفتي مصر وآخرون، وجاء في رسالتهم لبورقيبة:" فالواجب عليكم المبادرة إلى التوبة،والعودة للإسلام وإلاّ وجب عليكم المبادرة إلى التكذيب الصريح ونشره في العالم بجميع وسائل النشر وإعلان عقيدتكم الإسلامية،وإنّ عدم التكذيب دليل على الإصرار على الردّة ومثار فتن لا يعلم عواقبها إلاّ رب العالمين".

أمّا الرئيس الحبيب بورقيبة أبي واستكبر،وكأنه لم يسمع شيئا مع اشتعال النار في صحف العالم الإسلامي ولم يبارك مقالته إلا الشيوعيون العرب والمنافقون والمنافقات،كما قال الله تعالى " المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض."[1] [التوبة : 67.]

كانت هذه بعض انجازات مؤسّس تونس الحديثة،وواضع حجر الأساس للعلمانية التونسية، ورائد سياسة التغريب والفرنسية في تونس الخضراء،وحامل لواء الحرب على الحجاب.

في فجر اليوم السابع من نوفمبر 1987م، تمّ الشروع في تنفيذ خطة استهدفت إزاحة الرئيس الأوّل للجمهورية التونسيّة الرئيس الحبيب بورقيبة،بناء على الفصل السابع والخمسين من الدستور التونسي الذي ينص على أن يتولى الوزير الأول رئاسة الجمهورية في حالة عجز أو وفاة رئيس الجمهورية،وذلك لأنّ الرئيس بورقيبة أصبح آنذاك غير قادر على تولي شؤون البلاد[2].

بعدها دخلت تونس مرحلة جديدة من التطور السياسي والاجتماعي،فأصبح الرئيس زين العابدين بن علي يعرف برجل النظام القوي الذي أطاح بالمجاهد الأكبر الرئيس الحبيب بورقيبة، فقد ألغى الرئيس زين العابدين بن علي الرئاسة مدى الحياة وأعطى الإشارة لتقنين وظهور أحزاب جديدة،وأطلق سراح كل المساجين السياسيين[3].

(1) راغب السرجاني ، المرجع السابق ، ص 48.

(2) صلاح الدين الجورشي ، مقارنة تونسية : نمو اقتصادي يقابله تصلب سياسي ، **مقال** بتاريخ 31 أكتوبر 2007م ، **infohttp://www.swissinfo.ch/ara/front.** ، ص 03 تم الاطلاع عليه : 2016/01/27م، 18:00.

(3) تقرير شامل عن الجمهورية التونسيّة: **www.startimes.com/F.aspx?t=14733091** ، تم الاطلاع عليه: 2016/01/28م ، 19:10.

فكان الرئيس زين العابدين بن علي ذلك الرجل العسكري المحترف الذي اصطفاه الرئيس الحبيب بورقيبة منذ سنوات ليكون قبضته الحديديّة في مواجهة خصومه والأزمات التي حلّت بنظام الرئيس الحبيب بورقيبة،وكانت النتيجة أن أزيح الرئيس بورقيبة نفسه عن الحكم،فقد وصفته صحيفة فرنسية بقولها: أنيق المظهر،حليق الذقن دائما،في الواحد والخمسين من عمره عندما استولى على الحكم،يجلس برصانة ويتحدث الانجليزية والفرنسية إضافة إلى العربية ومحسوب على الغرب قلبا وقالبا.

كما قال أحد الوزراء التونسيين عن الرئيس زين العابدين بن علي أنّ هذا الأخير سيضع حدّا لتنافر الألوان والأصوات لا يتكلّم إلاّ عندما يكون لديه شيء يقوله،إنّه يعي إيجاد حلول لها، استتاب الاستقرار والأمن العام وأمن المواطنين وحماية أرزاقهم ومقدراتهم وأنّه يعي دروس الحياة ولديه طموح ويعرف ما يجب عمله،وإذا ما ساء الحظ وغاب الرئيس فليس هناك خوف من المستقبل(1).

بعد تولي الرئيس زين العابدين بن علي الرئاسة قال بأنّ برنامجه يكمن في بناء مجتمع مزدهر ومتفتح ومتسامح ويسوده السلام،وقد أثبت انضباطا كبيرا في خدمة النظام التونسي،وفي بيانه الأوّل وعد بأن ينقذ تونس من الانهيار الاقتصادي والسياسي ووعد بوضع برنامج متمسكا يسمح لتونس بأن تصبح دولة ديمقراطية،دولة الحريات الأساسيّة والنقابيّة وحريّة التعبير والرأي والصحافة(2).

دعا الرئيس زين العابدين بن علي الأحزاب السياسيّة السبعة القائمة إلى الانضمام إلى ممثلي النقابات والأعراف والمنظمات المهنية ورابطة حقوق الإنسان واتحاد الفلاحين والاتحاد الوطني للمرأة التونسية وعمادة المهندسين للعمل معا على وضع الميثاق الوطني وهو وثيقة على غاية من الأهمية باعتبارها مكسبا حضاريّا يجسّم الإجماع حول القيم الديمقراطية،وبعد ذلك نظّمت

---

(1) مجلة جون أفريك التي تصدر في باريس بتاريخ تشرين الأول–أكتوبر1987م، riftvalley.net/publicationslan=396 تم الاطلاع عليه : 2016/01/24م ، 15:00.

(2) جريدة السفير البيروتية في 08 تشرين الثاني – نوفمبر 1987م ،http.//assafir.com، تم الاطلاع عليه : 2016/01/25م ، 17:17.

انتخابات تعدديّة حرّة سنوات 1999،1994،1989، وفازت أربعة أحزاب من بين أحزاب المعارضة الستّة في انتخابات 1999 بنسبة 34 مقعد في مجلس النواب الذي يعدّ 182 نائبا. كما احتفظ التجمع الدستوري الديمقراطي وهو الحزب الحاكم بأغلبية المقاعد.

كما أعيد انتخاب الرئيس زين العابدين بن علي في 10 أكتوبر 1999م لفترة رئاسيّة ثالثة مدّتها خمس سنوات [1]، وتعتبر هذه الانتخابات قانونيّا تعدديّة بعدما يربو على 12سنة من استلامه للحكم وصفها البعض بأنّها انتخابات تعدديّة مخلصة للأحاديّة[2]، حيث أنّ نتائجها كانت قد اعتبرت محسوسة سلفا لصالحه[3]، كما أجرى تعديل دستوري بالفصلين 39 و 40 من الدستور لإزالة الحدّ الأقصى لتقلد المنصب الرئاسي ومنحه الحق في الترشح لانتخابات[4] 2009م،ومنح تراخيص عمل لعدّة أحزاب غير فاعلة ونشاطها السياسي ضئيل،وقرّر مواصلة حظر حركة النهضة وحزب العمل الشيوعي التونسي نظرا لشعبيّتها العالية لدى الأوساط الدينيّة وخاصة العالمية،فاعتمد الرئيس زين العابدين بن علي على سياسة القبضة الحديديّة في إدارة البلاد التونسيّة ومحاربة كل ما هو إسلامي أو يمدّ للإسلام بصلة إذا كانت العلمانية التي رفعها الطاغية الرئيس بن علي من نوع فريد،ربما فاقت علمانية أتاتورك في تركيا،وما هي إلاّ سنوات مرّت من الانقلاب الأبيض والوعود الزائفة حتى انقلب الرجل ليصبح الرجل الواحد في البلاد، وانتشر الفساد والاستبداد في جميع مناحي الحياة التونسيّة السياسيّة منها الاجتماعية والاقتصادية والفكريّة والاقتصاديّة .

ففي سنة 1991م كانت حركة النهضة الأقوى سياسيّا ومبدئيّا تتواجد في النقابات والجمعيات والأحياء في كل المدن والقرى والأرياف،يحترمها العدوّ والصديق[5]، وفي حرب

---

(1) الرئيس زين العابدين بن علي ، الدستور التونسي أوّل دستور في العالم العربي.[2009/01/03م]: **http/www.alryad/.com/434774**. تم الاطلاع عليه : 2016/01/26م، 18:15.

(2) انتخابات تونس ، تعدديّة مخلصة للأحاديّة ، اسلام أون لاين ، تمّ الاطلاع عليه : 2016/01/27م ، 15:05.

(3) التصويت في الانتخابات التونسيّة :BBC، -http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle-east news/newsid-3946000/3946119.stm. تم الاطلاع عليه : 2016/01/27م ، 16:25.

(4) نخب الحكم الجمهورية وفنّ التحايل على الدساتير – دار الحياة . تمّ الاطلاع عليه : 2016/01/27م ، 18:45.

(5) علي بن سعيد ، مستقبل الإسلام السياسي في تونس. **مجلة أقلام مجلة فكرية سياسيّة** ، العدد 18، السنة الخامسة ، يوليو 2006م.

الخليج الثانية (1990-1991م) اندلعت المواجهة بين السلطة الطاغية وحركة النهضة،فكان ذلك بداية تغيير جوهري لأسلوب تعامل النظام مع المعارضة والمجتمع المدني،فلا شك أن القيادة السياسيّة الجديدة للبلاد لم تكن تنوي أن تسلّم الحكم بكل بساطة لغيرها[1].

كانت مرحلة التسعينيات الأسوأ في تاريخ تونس ضد الحركة الإسلامية،لقد كانت محنة تمخّض عنها المنفى لكل من يرفع شعار: " الإسلام هو الحلّ لمعضلات الأمّة في المجالات المختلفة، فالسيف والقمع والظلم الجبروت هو الحلّ الذي اختارته يدّ الطاغية لقمع الإسلام في تونس، بعد أن ظهر جليّا مدى حبّ وتعاطف الشعب التونسي مع الحركة الإسلامية في الانتخابات النقابية والمحلية،وفهم الطاغية أنّ الإسلام المتغلغل في الحياة السياسيّة هو القوة الوحيدة و الرئيسيّة في البلاد التي قد تعصف بسلطته .

ففي ماي 1991م أعطى الطاغية الإذن لأجهزة الأمن بالقبض على أبناء الحركة الإسلامية، الذين بلغ عددهم ثمانية آلاف شخص،وفي أوت 1992م حكمت محكمة عسكرية على 256 قياديّا وعضوا في الحركة بأحكام وصلت إلى السجن مدى الحياة، فكان عقد التسعينيّات الأسوأ في علاقة حركة النهضة بالسلطة،إذ سخّرت كلّ إمكانيات الدولة من أجل تفكيكها وعزلها ، وفرض أعلى درجات الحظر على أنشطتها،وقد تعرّضت إلى مالم تتعرّض له أي حركة سياسيّة وإيديولوجية في البلاد منذ قيام النظام الجمهوري،وكانت هذه السنوات ثقيلة لا على الإسلاميين وحدهم،بل على المجتمع التونسي بأسره[2].

فكان إقصاء أبناء الحركة الإسلامية مستمرا،ومن مظاهر هذا الإقصاء استمرار حبس المئات من قادة هذه الحركة وأنصارها لأكثر من أربعة عشر عاما دون انقطاع،مع تعرّضهم لمعاملة شديدة القسوة،واستمرار نفي المئات من أبناء هذه الحركة إلى الخارج،ومن بين مظاهر هذا

---

(1) صلاح الدين الجورشي ، **المرجع السابق** ، ص 03.

(2) العجيمي الوريمي ، الإسلاميون والسلطة في تونس : قراءة في مسار الحياة السياسيّة وأفق تطويرها ، **شبكة الحوار نت** ، بتاريخ : 7نوفمبر 2009م.

الإقصاء أيضا عدم السماح لأيّة هيئة سياسيّة أو فكريّة قريبة من التيار الإسلامي من العمل القانوني[1].

كما أجرى الرئيس زين العابدين بن علي سنة 2002م تعديلا دستوريّا في الفصل 51 في حالة شغور رئيس الجمهورية سواء بالوفاة أو الاستقالة أو العجز التّام،يجتمع المجلس الدستوري ويقرّر الشغور النهائي بالأغلبية المطلقة ويبلّغ تصريحا بذلك إلى رئيس مجلس المستشارين ورئيس مجلس النواب الذي يتولى فورا مهام رئيس الدولة بصفة مؤقّتة لأجل أدناه خمسة وأربعون يوما وأقصاه ستّون يوما[2].

تسلّم زين العابدين بن علي السلطة في جوّ من الانسداد السياسي والتشنّج الاجتماعي، وأعلن عن العديد من الإصلاحات التي تمّ بمقتضاها تنقيح الدستور في عدّة مناسبات أهمّها تنقيح سنة 1989م،1997م و 2000م .

كما تهدف هذه الإصلاحات بصفة عامة إلى ترسيخ مبادئ الجمهورية ودولة القانون والمؤسّسات،وتعزيز منظومة حقوق الإنسان،وتوسيع فضاء المشاركة السياسيّة،وتعميق التعدديّة السياسيّة ، والتنافس على السلطة عن طريق الانتخابات[3]

كما شكل التغيير الذي أحدثه الرئيس زين العابدين بن علي محطة بارزة عن طريق تعزيز مكانة الدستور كمرجعية قانونية وسياسية،وذلك لتلخيص دستور البلاد من الشوائب التي علّقت به،وثوابت المشروع الإصلاحي التحديثي الوطني وعنون مكاسب البشرية المكرسة لمبادئ الحريّة والكرامة وحقوق الإنسان، فحذفت منه الرئاسة مدى الحياة وألغيت الخلافة الآلية، وعزّز ببنود لمزيد دفع المسار الديمقراطي وتدعيم المؤسسات الدستورية وتكريس دور الأحزاب وترسيخ مكانة المرأة والشباب في المسيرة الإصلاحية،وإضفاء الصيغة الإلزامية على

---

(1) محمد الهاشمي الحامدي ، مقال بعنوان : الأولويّة الرئيسيّة في تونس إطلاق سراح المساجين الإسلاميين وتطبيع وضع الحركة الإسلامية ، على الرابط : www.alwihdah.com/htm.2488-26-04-2010/issues/other-issues تمّ الاطلاع عليه : 2016/10/20م ، 23:00.

(2) صلاح الدين فوزي ، **واقع السلطة التنفيذية في دساتير العالم مركزية السلطة المركزية**. القاهرة : دار النهضة العربية ، 2002م-2003م ، ص 203.

(3) لطفي طرشونة ، الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسيّة ، " منظومة الحكم التسلطي والانحراف الاستبدادي " .**سلسلة ملفات** ، الدوحة : آيار / مايو 2011م ، ص ص 04-05 .

آراء المجلس الدستوري لجميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ضمانا لعلوّية الدستور دون المساس بصلاحيات مجلس النواب ودون التعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات،ودون تشكيل سلطة رابعة تعلو السلطات الثلاث الدولة [1]

فضلا عن إصدار قوانين دستورية تتعلّق بإدخال أحكام استثنائية على الفقرة الثالثة من الفصل 40 لتكريس الخيار الديمقراطي التعددي في الانتخابات الرئاسية،ففي سنة 2004م فاز فيها بن علي بنسبة 94،4 %،ثمّ ترشّح مجدّدا في 2009م وفاز بنسبة 89،62% من أهم أصوات الناخبين،وقد توجّه الرئيس بن علي بهذه المناسبة بكلمة إكبار وتقدير لكل من ساهم في وضع هذا الدستور لمن كتبوا صفحات ناصحة في تاريخ تونس المجيد،كما أوضح الرئيس بن علي على أنّ الدستور الأوّل من يونيو 1959م كرّس الحقوق والحريات الأساسيّة للمواطن فأعلن المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ضمن حريّة المعتقد وحرية التنظيم وتكوين الجمعيات،والرئيس بن علي قاعدة فصل السلطات واستقلال السلطة القضائية بالخصوص وأقام دعائم النظام الجمهوري .

المطلب الثاني: بعد التحول الديمقراطي:

في 17ديسمبر 2010م انطلقت شرارة الثورة التونسيّة في مدينة سيدي بوزيد من قبل الشاب محمد البوعزيزي الذي أضرم في نفسه النّار[2] ،تعبيرا عن غضبه على بطالته ومصادرة عربته التي يبيع عليها،ومن ثّم قيام شرطية بصفعه أمام الملأ،مما أدى في اليوم التالي وهو يوم السبت 18 ديسمبر2010م لاندلاع المظاهرات وخروج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه أوضاع البطالة وعدم وجود العدالة الاجتماعية وانعدام التوازن الجهوي وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم.

تحولت هذه المظاهرات إلى انتفاضة شعبية شملت عدة مدن في تونس وأدت إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن،ومما زاد في تفاقمها وفاة

(1) الحسين بن الحاج نصر ، ندوة وطنية للاحتفال بالذكرى الخمسين للدستور : الرئيس زين العابدين بن علي : الدستور التونسي أوّل دستور في العالم العربي. الرياض : 2009م ، العدد : 14954.

(2) الأحداث من اندلاع الثورة وحرق البوعزيزي نفسه ، **الحوار نت** ،13يناير 2011م ، تمّ الاطلاع عليه : 27جانفي 2016م ، 18:55.

الشاب محمد البوعزيزي يوم الثلاثاء 04 يناير 2011م نتيجة الحروق،وقد أجبرت الانتفاضة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي على إقامة عدد من الوزراء بينهم وزير الداخلية وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي نادى بها المتظاهرون،كما أعلن عزمه على عدم الترشح لانتخابات الرئاسة عام 2014م(1).

لكن الانتفاضة الشعبية توسعت وازدادت شدتها حتى وصلت إلى المباني الحكومية مما أجبرت الرئيس زين العابدين بن علي الذي كان يحكم البلاد بقبضة حديدية طيلة 23 سنة،على التنحي عن السلطة والهروب من البلاد،حيث توجه أولا إلى فرنسا التي رفضت استقباله خشية حدوث مظاهرات للتونسيين فيها،فلجأ إلى السعودية،وذلك يوم الجمعة الموافق ل14يناير 2011م(2).

بعد هروب الرئيس زين العابدين بن علي إلى السعودية في 14 يناير 2011م،أعلن الوزير الأول محمد الغنوشي عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه(3)،وذلك استنادا على الفصل 56 من الدستور التونسي،والذي ينص على رئيس الدولة أن يفوض الوزير الأول في حال عدم تمكنه من القيام بمهامه،غير أن المجلس الدستوري أعلن أنه بعد الاطلاع على الوثائق لم يكن هناك تفويض واضح يمكن الارتكاز عليه بتفويض الوزير الأول ، وأن الرئيس لم يستقيل،وبما أن مغادرته حصلت في ظروف معروفة،وبعد إعلان الطوارئ ربما أنه لا يستطيع القيام بما تلتزمه مهامه ما يعني الوصول لحالة العجز النهائي،فعليه قرر اللجوء للفصل 57 من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس وبناء على ذلك أعلن في يوم السبت 15 يناير 2011م عن تولي رئيس مجلس النواب محمد فؤاد المبزع منصب رئيس

---

(1) الرئيس زين العابدين بن علي يعد بإصلاحات ديمقراطية ، **الجزيرة نت** ، 14 جانفي 2011م ، تم الاطلاع عليه 27جانفي 2016م ، 17:30.

(2) رئيس تونس السابق يصل إلى السعودية ، **وكالة الأنباء السعودية** ، 15 يناير 2011م ، تم الاطلاع عليه: 2016/01/26م،14:20.

(3) الرئيس زين العابدين بن علي يغادر تونس والغنوشي يتولى الحكم ، بي بي سي العربية ، 15يناير 2011م، تم الاطلاع عليه2016/01/26م، 21:45.

الجمهورية بشكل مؤقت[1]، وذلك لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة من خمسة وأربعون يوما إلى ستون يوما حسب ما نص عليه الدستور، وقد تم في يوم 17 يناير تشكيل حكومة جديدة برئاسة الوزير الأول محمد الغنوشي،شارك بها عدد من زعماء المعارضة،
وأعلن الغنوشي إن الحكومة ستعمل بعيدا عن الأحزاب السياسية،كما أعلن عن حاجة الحكومة إلى ستة أشهر على الأقل قبل إجراء الانتخابات العامة ،كما أكد على التزام حكومته بالإفراج عن السجناء السياسيين وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق ومحاربة الفساد السياسي
والتجاوزات والتحقيق مع أصحاب الثروات الهائلة أو المشتبه في فسادهم ،وقد أطاح الشعب بهذه الحكومة ، وقد تم إعادة تشكيلها في 27 جانفي،وقد قدم الوزير الأول محمد الغنوشي يوم 27 فيفري استقالته أمام القنوات التلفزية في نقل مباشر،وقد أ وكل الرئيس التونسي المؤقت محمد فؤاد المبزع الوزير المتقاعد الباجي قائد السبسي في عهد الرئيس السابق الحبيب بورقيبة بتشكيل حكومة جديدة،وقد شكلها وترأسها في يوم 07 مارس2011[2]، واستمر في منصبه حتى 13 ديسمبر 2011،حين قام المنصف المرزوقي رئيس الجمهورية المنتخب في 12 ديسمبر 2011،بتكليف حمادي الجبالي*أمين عام حزب حركة النهضة بتشكيل الحكومة الجديدة، ترشح للانتخابات الرئاسية التونسية سنة 2014،عن حزب نداء تونس الذي قام بتأسيسه سنة 2012،وتمكن من الفوز في الانتخابات إثر إعلان الهيئة العليا المستقلة للانتخابات يوم 22 ديسمبر 2014 عن فوزه بشكل أولي قبل الطعون وإعلان النتائج النهائية[3]لمنافسه منصف المرزوقي،وأصبح الرئيس الرابع للجمهورية التونسية.

---

(1) الرئيس محمد فؤاد المبزع يؤدي اليمين رئيسا "مؤقتا" لتونس ، سي إن إان العربية ، 15يناير 2011م ، تم الاطلاع عليه:2016/01/26م، 22:00.

(2) مشاركة لزعماء المعارضة وفصل للدولة عن الأحزاب وانتخابات خلال ستة أشهر ، العربية نت ، (18 يناير2011) ، تم الاطلاع عليه : 2016/01/23 ، 18:00.

*حمادي الجبالي : هو سياسي ومهندس وصحفي تونسي ، ولد سنة 1949 بسوسة ، تولى منصب رئيس الوزراء في ديسمبر 2011 ، بعد فوز حركة النهضة في انتخابات المجلس التأسيسي 2011 ، وانتهت ولايته رئيسا للوزراء في مارس 2013

(3) الرئيس الباجي قائد السبسي ــ ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، https://ar.wikipedia.org/wiki/ ، تم الاطلاع عليه : 2016/01/20م ، 23:00.

تولى فيما بعد تكليف الحبيب الصيد* بتشكيل الحكومة التونسية الجديدة إثر اختياره من قبل الحزب ألأغلبي كمرشح لرئاسة الحكومة من قبل البرلمان التونسي .

شهدت تونس عام 2014،مرحلة جديدة من تاريخها،ظهر ذلك مع إعلان نتائج الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية في 22 ديسمبر 2014،في أعقاب مرحلة انتقالية استمرت عامين وتسعة أشهر،شهدت ولادة دستور جديد مطلع العام،وانتخاب برلمان تعددي في أواخره.

فالجمهورية التونسية عام 2014،التي فاز بها الرئيس الباجي قائد السبسي برئاستها بـ: 55،66% من الأصوات،تختلف عن نظيرتها عام 1957،في كل شيء تقريبا،التعددية الحزبية الحقيقية،والدستور المجمع عليه،وحرية التعبير،والاختيار ترشحا وتصويتا،لهذا السبب يمثل الحدث الانتخابي التونسي أهمية للمتابع والخبير والمتصفح،فهو إثبات على أنه بإمكان الربيع العربي،لو توفرت له متابعة من طبقة سياسية ملتزمة بتعهداتها لجمهورها،أن ينجب ديمقراطية حقيقية(1).

فمرحلة الانتقال الديمقراطي في تونس هي المرحلة الحديثة من تاريخ تونس المعاصر،والتي انتقلت فيها السلطة من تحت نظام الرئيس زين العابدين بن علي الديكتاتوري الذي سقط بثورة شعبية إلى دولة ديمقراطية يضمنها الدستور ويعلوها القانون .

فالبعض يختلف في بداية فترة الانتقال الديمقراطي،حيث يعتبر البعض تاريخ 17ديسمبر 2010م أين بدأت الثورة التونسية،هو بداية الانتقال الديمقراطي،أمّا البعض الآخر يعتبر أنّ تاريخ 14يناير 2011م هو نقطة بداية مرحلة الانتقال الديمقراطي،بما أن النظام سقط في ذلك اليوم،والديمقراطية لم تبدأ قبل سقوط الرئيس،وفي كلتا الحالتين يعتبر التاريخين المذكورين نقطتي بداية ونهاية الثورة التونسية(2).

---

*الحبيب الصيد :هو رئيس الوزراء التونسي منذ يناير 2015 ، ولد سنة 1949 بسوسة ، شغل مناصب عديدة في حكومات سابقة منها منصب وزير الداخلية ومدير مكتب وزراء الداخلية والفلاحة ، وكاتب دولة لدى وزير الفلاحة .

(1) تونس ... الجمهورية التونسية ، **الجزيرة نت** ، www.aljazeera.net/.../2014، تم الاطلاع عليه : 2016/01/19م، 13:13.

(2) مقالة عن سياسة وحكومة تونس ،" الانتقال الديمقراطي في تونس" ، https://ar.wikipedia.org/ ، تم الاطلاع عليها: 2016/01/19م، 13:00.

ففي نهاية سنة 2014م حتى سنة 2015م بدأت نهاية مرحلة الانتقال الديمقراطي،وذلك بانتخاب مجلس نواب الشعب الذي بدأ أعماله في 02ديسمبر2014م،وانتخاب رئيس الجمهورية الذي باشر مهامه في 31ديسمبر2014م،وانتصاب الحكومة الجديدة في 06 فبراير 2015م،وأخيرا إنشاء وتنصيب الهيئات الدستورية الجديدة في سنة 2016م إلى جانب المحكمة الدستورية .

المبحث الثاني:البناء المؤسساتي في تونس بعد التحول:

تعتبر المؤسسات السياسية بمثابة الدور الحيوي والأساسي في تعريف وتشكيل ما هو ممكن ومحتمل في الحياة السياسية للشعوب،وذلك عن طريق تكوين وتطوير الهياكل والقواعد والأعراف التي تقوم عليها كل دولة، وإن نوع وطبيعة المؤسسات هو الذي يحدد الكيفية التي تمارس بها أي دولة نشاطاتها وتحكم بها نفسها،وعلى كل شعوب الدول أن يهتموا بهذا المكون الأساسي والضروري لبناء الدول. ومن هذا المنطلق سوف نتحدث عن بعض المؤسسات السياسية والدستورية في تونس كالآتي:

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية:

تعتبر المؤسسة العسكرية في الدول العربية ليست سوى أداة في يد أنظمة الحكم تسخر لخدمتها وقمع خصومها،وتتشابه الدول العربية في مسألة العلاقات المتشابكة والمعقدة بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية،إذ عرفت أغلب النظم السياسية العربية منذ الاستقلال تدخلا لمؤسساتها العسكرية في العملية السياسية،نظرا لأن الكثير من هذه الدول قد قامت من خلال أدوار بارزة للجيوش أو من خلال انقلابات عسكرية[1]، ومن بين الثورات الشعبية التي شهدتها هذه الدول نذكر منها وعلى سبيل المثال تونس،فلقد أظهرت وقائع الأحداث الأخيرة في تونس ما يشير إلى عكس ذلك تماما،بل وأكدت أن الجيوش في المنطقة العربية في هذه المرحلة تحديدا ربما أصبحت مهيأة للعب دور مساعد في عملية التحول الديمقراطي،كما

(1) علي الدين هلال ، نفين مسعد ، **النظم السياسية العربية** : **قضايا الاستمرار والتغيير** .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، (د،س،ن)،ص 144.

أكدت الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في معادلات السياسة العربية،وفي توجيه بوصلتها والتحكم في مساراتها،إلّا أن المؤسسة العسكرية تبقى أحد أهم مكونات المنظومة السياسية، وليست بعلم عما يدور من أحداث وتطورات سياسية داخلية،ولا يمكن الفصل بين الأمن الداخلي وهو وظيفة جهاز الشرطة والأمن الخارجي للدولة وهو وظيفة المؤسسة العسكرية(1)، فالأمران متداخلان ومترابطان ومتكاملان،ومن هذا المنظور عندما تتدهور

الأوضاع السياسية الداخلية قد يتدخل الجيش،وتتدخل المؤسسة العسكرية،حيث تكون مدفوعة إلى تدخلها لأسباب كثيرة منها(2): الفساد السياسي الذي ينخر في الجسد السياسي

للدولة،ويحولها إلى مؤسسة هشة، وإلى التناحر وعدم الاتفاق بين الأحزاب والقوى السياسية، وانتشار مظاهر الفقر والكساد الاقتصادي وغياب العدالة الاجتماعية،وفقدان الثقة بالقيادات السياسية التي لا همّ لها إلاّ الحكم،والمعضلة ليست في دور المؤسسة العسكرية،بل في طبيعة النظام السياسي ودرجة ديمقراطيته.

تأسس الجيش التونسي سنة 1956م عقب استقلال تونس عن الاستعمار الفرنسي،وتحوّل إلى رمز من رموز السيادة والاستقلال.

حاول الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة عام 1957-1987م،الذي نصب نفسه زعيما علمانيّا وتحديثيّا على شاكلة الزعيم التركي كمال أتاتورك،بناء جيش جمهوري على غرار النموذج الفرنسي،ممّا اقتضى إبعاد الجيش عن المجال السياسي،وساهم في تقويته عبر برامج التعاون العسكري بين تونس وفرنسا.

شهد المجتمع التونسي خلال أيام الثورة وبعدها صعودا لدور المؤسسة العسكرية التي كانت غائبة عن الساحة السياسية والاجتماعية قبل ذلك،هذه المؤسسة كانت قد أزعجت الرئيس الحبيب بورقيبة على أثر محاولة الانقلاب العسكري في عام 1962م،بقيادة الضابط لزهر

(1) ناجي صادق شراب،الموقف في تفسير دور المؤسسة العسكرية ،http://almawqef.com/spip.php ?article2472 الثلاثاء 22 فبراير 2011م ، تاريخ الاطلاع عليه 19فيفري 2016م ، 18:53.

(2) عايش علي عواس ، المؤسسة العسكرية في المنطقة العربية وأدوارها المتغيرة ، "في ضوء ثورتي مصر وتونس". تونس : مركز سبا للدراسات الإستراتيجية ، **صحيفة آفاق** ، 05 مارس 2011م ، العدد 15102 ، تم الاطلاع عليها : 2016/02/17م ، 17:45.

الشرايطي،التي حكم خلالها على العديد من الضبّاط بالإعدام أو السجن،كما عمد الرئيس الحبيب بورقيبة بعدها إلى تقييد قدرات الجيش ليعطي للحرس الوطني صلاحيّة مراقبة هذا الأخير في عام 1968م،خالقا بذلك العداوة بين هذين الجهازين(1).

يعتبر خطاب الرئيس الحبيب بورقيبة بتاريخ 14أكتوبر 1965م مرجعا أساسيا في فهم ملامح دور الجيش ومحددات السياسية الدفاعية التونسية،فهو كان يعتقد أنه مهما بلغت قوة الجيش التونسي ودرجة فعاليته،فإنه لا يمكن أن يصل إلى المستوى الذي يسمح له بتأمين وحدة الدولة وسيادتها دون دبلوماسية منفتحة على الخارج وتحالفات أمنية خاصة مع المعسكر الغربي دون تلاحم بين الجيش والشعب(2).

كما اعتقد الرئيس الحبيب بورقيبة أن هشاشة الوضع الأمني في تونس مرتبطة بعوامل داخلية وأخرى إقليمية ودولية وهي مرتبطة عضويا بتطورات الأزمة الليبية التي قد تستمر إلى مابين العشرين والثلاثين سنة القادمة وبالنظر لطبيعة هذه الأزمة جغرافيا فإنها تتسبب في تهديدات خطيرة عسكريا وأمنيا بالنسبة لتونس.

كما اعتبر أن من بين أبرز أخطاء العقود الماضية النظرة التي كانت سائدة سياسيا ومجتمعيا للمؤسسة العسكرية،وبلغت حد التجاهل والتقاضي لحاجيات هذه المؤسسة وذلك تفاعلا مع الشعار الذي رفعه الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة في فترة ما:" الجيش في ثكناته"،وقد كرس بعض المسؤولين خلال العقود الماضية واقع "تهميش المؤسسة العسكرية"(3)، واعتبروا أنه لا علاقة له من قريب أو بعيد بالشأن العام .

لكن بعد وصول الرئيس زين العابدين بن علي إلى الحكم ،عمل على المحافظة في التعامل مع القوات المسلحة طيلة حكمه،وتمكن من نسج علاقاته مع جميع المؤسسات الأمنية،وعرف كيف يوظفها لجلب دعم المؤسسة العسكرية من أجل إزاحة الرئيس الحبيب بورقيبة عن السلطة

---

(1) المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية ، "الجيش سيعود إلى ثكنه".مركز كارينغي للشرق الأوسط ، 2011/11/03م ، carnegie-mec.org/publication/ ?Fa=45909 ، تم الاطلاع عليه: 2016/02/17م ، 14:50.

(2) إبراهيم أسعيدي ، دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي في تونس. www.al-watan.com/view news.aspx ?cat=conf. ،ص 03 ، تم الاطلاع عليه 2016/02/17م ، 15:48.

(3) كمال بن يوسف ، منية العرفاوي ، وجيه الوافي ، "أي دور المؤسسة العسكرية في المرحلة القادمة" ؟ تونس :**ندوات الصباح** ، 2015م ، www.assabah.com.tm/... ، تم الاطلاع عليها : 2016/02/17م ، 22:33.

فهو كان يعرف الجيش جيدا من الداخل بحكم تكوينه العسكري،فهو يعتبر من أبناء المؤسسة العسكرية،فقد سعى لتعزيز دور الشرطة على حساب الجيش(1)، وشغله مناصب عديدة داخل هذه المؤسسة التي التحق بها سنة 1958م، كما أنه كان يدرك الاتجاهات السائدة داخل الجيش خاصة التحفظات التي كان يبديها كبار الجنرالات فيما يتعلق بالدفع بالجيش إلى تقلد مهام من اختصاص جهاز الأمن الداخلي،وكان يعي إحساس كبارالعسكريين بالتهميش داخل سلم النخب التونسية في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة،غير أنه رغم انتماء الرئيس زين العابدين بن علي إلى الجيش فإنه يتخصص في قضايا الأمن الداخلي،ويظهر اسمه كمكلف بملف الإسلاميين.

نتيجة لهذه الاعتبارات،تمكن من الانقلاب على السلطة بتاريخ 07 نوفمبر 1987م، ونصب نفسه رئيسا للدولة بمقتضى الفصل 57 من الدستور،وبدعم من المؤسسات الأمنية التي كان يشرف عليها،حيث كان مديرا للأمن الوطني مابين1977و1980م،ثم مابين 1984و1986م السنة التي عين فيها وزيرا للداخلية،كما استفاد من دعم المؤسسة العسكرية في فترة كانت فيها تونس على أعتاب حرب أهلية بسبب تدهور الأوضاع المعيشية والحرب المعلنة على الإسلاميين،فكان للعسكريين رغبة في التخلص من نظام الرئيس الحبيب بورقيبة الذي كان ضحية تناقضات نظام يدعي الحداثة،لكنه سلطوي وقائم على العلاقات لهذا فإن وصول الرئيس زين العابدين بن علي إلى السلطة دون عنف في ظل استمرار اشتغال مؤسسات الدولة وتنظيم انتخابات كان محل توافق داخل مؤسسة الجيش .

عندما أصبح الرئيس زين العابدين بن علي على رأس السلطة قام بتعيين بعض العسكريين في مناصب على مستوى الولايات،لكن هذا الدور سرعان ما اختفى مع تصاعد نفوذ أجهزة الأمن الداخلي خاصة جهاز الحرس الرئاسي،وبعد فترة انفتاح سياسي نسبي،جعل الرئيس زين العابدين بن علي من تونس دولة بوليسية ترتكز على جهاز امني يضم أكثر من 120 ألف فرد بمعدل 13 من عناصر الأمن .

---

(1) المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية ، "الجيش سيعود إلى ثكنه".مركز كارينغي للشرق الأوسط ، 2011/11/03م ، carnegie-mec.org/publication/ ?Fa=45909 ، تم الاطلاع عليه: 2016/02/17م ، 14:50.

استمر بذلك الرئيس زين العابدين بن علي في سياسية تهميش الجيش وإبعاده عن المجال العام، فالشعب لا يعرف الشيء الكثير عن هذه المؤسسة،ماعدا الدور الذي تقوم به فيما يتعلق بقضايا الدفاع المدني[1] ،وما تتناوله الصحافة عن مشاركته في عمليات حفظ السلام ، ومع ذلك كان يتمتع بقدر من التقدير الشعبي على خلاف جهاز الأمن الذي كان في نظر الشعب مرادفا للاستعمال المفرط للقوة .

عند سقوط الرئيس زين العابدين بن علي شهدت تونس في خلال 48 ساعة انتقال السلطة بين ثلاثة رؤساء،زين العابدين بن علي،محمد الغنوشي،ومحمد فؤاد المبزع،غير أن هذه اللحظة التاريخية وقعت في ظل سريان منع التجوال وإعلان حالة الطوارئ في البلاد،كما صاحبتها أحداث أمنية خطيرة تمثلت في هروب مئات من المساجين الجنائيين وامتناع أفراد الشرطة والأجهزة الأمنية عن ممارسة مهامهم في حفظ أمن الناس والممتلكات العامة .

لقد عاشت البلاد طيلة أسبوع بعد هروب الرئيس زين العابدين بن علي أوقات عصبية على المستوى الأمني،فاستمرت عمليات القتل وراجت إشاعات عن مصادمات بين الحرس الجمهوري ووحدات من الجيش[2] .

نخلص إلى القول بأن الجيش لا يبدي استعداده لاستلام السلطة السياسية خلال المرحلة الحرجة الراهنة،لكنه في الوقت نفسه يرفض انهيار مؤسسات الدولة،ويظل احتمال سيطرة الجيش التونسي على الحكم ضعيفا بالنظر إلى عدد من الاعتبارات أهمها:

أن الجيش يضطلع بمهمة دقيقة جدا من أجل تهدئة الأوضاع وإعادة الاستقرار لمؤسسات الدولة،ودعم الشرعية الدستورية.

فالمؤسسة العسكرية في تونس كانت مهمشة في عهد الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة والرئيس زين العابدين بن علي،ولم تكن تلعب أي دور سياسي في البلاد،بالإضافة إلى الموقف المشرف للجيش التونسي الذي رفض تنفيذ أوامر بإطلاق النار على المتظاهرين،كما أن الجيش

---

(1) إبراهيم أسعيدي ، **المرجع السابق** ، ص 09.

(2) الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد ، دراسة حالات ، بيروت : مؤسسة درغام ، 2013م ، ص ص 42-43.

التونسي من غير المتوقع أن يخوض مغامرة من هذا النوع ،خاصة وأن الشعب والطبقة السياسية متفقون جميعا على المضي قدما نحو تأسيس مجتمع ديمقراطي تسوده الحريات[1].

المطلب الثاني: السلطة التنفيذية:

تختلف الأنظمة السياسية فيما بينها حول كيفية تشكيل مؤسساتها الدستورية طريقة عملها واختصاصاتها وعلاقاتها ببعضها البعض،وأن المؤسسات السياسية في تونس لم تكن وليدة تطور تاريخي،بل جاءت نتيجة تمخضات كبيرة في الخمسينيات من القرن العشرين،وأعطت للنظام السياسي الحالي خصائصه المميزة،وجعلته في قطيعة مع كل الأنظمة التي عرفتها تونس عبر التاريخ .

من بين هذه المؤسسات هي السلطة التنفيذية،وعرفت عدة تعاريف مختلفة،فهي السلطة المختصة بتنفيذ أحكام القانون،وتعمل على إقامة المرافق العامة وتنظيمها بما يكفل إشباع حاجات الناس في الدولة،وهي تشمل جميع العاملين الذين يقومون بتنفيذ إة وقوانينها .

كما يمكن أن نعرفها وفقا للنظام السياسي بأنها: مجموعة الهيئات الدستورية التي تختص أساسا بتنفيذ القانون الذي تسنه السلطة التشريعية وعرضا بسن القوانين التنظيمية التي تسهل العمل الإداري،كما تقوم بعرض مشاريع القوانين على البرلمان،وتختص بوظيفة رقابية داخلية،وذلك وفقا لطبيعة نظام الحكم السائد[1].

لقد جاء الأمر المؤرخ في 29 ديسمبر 1955م،والمتعلق بإحداث مجلس قومي تأسيسي لما له من أهمية كبيرة في تأسيس النظام السياسي التونسي،لهذا أكد المجلس القومي التأسيسي على ضرورة إقامة سلطة تنفيذية قوية.

في سنة 1959م قام المجلس القومي التأسيسي بوضع نظام سياسي يقوم على سلطة تنفيذية قوية،و أدى هذا إلى جعل السلطة التنفيذية السلطة الأهم في النظام السياسي التونسي،رغم

(1))"رياض بالطيب القيادي في حركة النهضة التونسية "، القادة والمؤسسون حركة التوحيد الإسلامي ، www.altawhid.org/ 2011/05/07م ، تم الاطلاع عليه : 2016/02/17م.16:26.

(2) رياض دنش ، المسؤولية السياسية والجنائية للسلطة التنفيذية في ظل التعديل الدستوري 1996م.**مجلة الاجتهاد القضائي** ، العدد الرابع ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 378، تم الاطلاع عليها : 2016/02/25م ، 22:54.

تصنيفها في الباب الثالث من الدستور بعد السلطة التشريعية،وقد نص الدستور على أحادية السلطة التنفيذية يعني وجود رئيس يرأس وفي نفس الوقت الدولة والحكومة،بمساعدة مجموعة من كتاب الدولة،فلم يكن يوجد وزير أول أو حكومة آنذاك .

أما في سنة 1969م تم إحداث منصب الوزير الأول الذي يرأس الحكومة،فأصبحت السلطة التنفيذية ثنائية،يعني تتكون من رئيس الدولة الذي يرأس البلاد،وكذلك وجود حكومة يرأسها الوزير الأول.

أولا : رئيس الجمهورية :

ينص الفصل "37" من دستور 1959م على أن رئيس الجمهورية يمارس السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة يرأسها وزير أول .

كما ينص الفصل "38" من الدستور أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ودينه الإسلام .

نصّ الفصل"39" من الدستور على أن انتخاب رئيس الجمهورية يتم مباشرة من قبل الشعب لولاية تصل مدتها إلى خمس سنوات انتخابا عاما،حرا،مباشرا،سريا،بالأغلبية المطلقة للأصوات المصرّح بها[1].

فإذا تعذر إجراء الانتخاب في الميعاد المقرر لسبب حالة حرب أو خطر داهم فإن مدة الرئاسة تمدد بقانون إلى أن يتسنى إجراء الانتخاب .

كما يجوز لرئيس الجمهورية أن يجدد ترشحه مرتين متتاليتين.

حدد الفصل "40" شروط الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية وهي أساسا شرط الجنسية التونسية والدين الإسلامي، يعني يحق لكل تونسي غير حامل لجنسية أخرى، مسلم مولود لأب ولأم وجدّ لأب وأم تونسيين وكلهم تونسيون بدون انقطاع.

كما يشترط على المترشح شرط السن الأدنى أربعين سنة،والأقصى خمسة وسبعين سنة،علاوة على شرط التمتع بالحقوق المدنية والسياسية .

---

(1) تاريخ الرئاسة في تونس ، صحيفة العرب، www.alarab.co.uk/ ?id=37897 ، العدد : 10197، 2013م ، تم الاطلاع عليها : 2016/02/25م ، 20:43.

كما يشترط على المترشح شرط السن الأدنى أربعين سنة، والأقصى خمسة وسبعين سنة،علاوة على شرط التمتع بالحقوق المدنية والسياسية .

رئيس الجمهورية هو الضامن لاستقلال الوطن وسلامة ترابه ولاحترام الدستور والقانون ولتنفيذ المعاهدات،وهو يسهر على السير العادي للسلط العمومية الدستورية ويضمن استمرارية الدولة

كما يمارس الرئيس العديد من الصلاحيات نذكر منها:[1]

رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة،وهو الذي يعتمد الممثلين الدبلوماسيين للدولة لدى الدولة الأجنبية،ويوجه رئيس الجمهورية السياسة العامة للدولة ويضبط اختياراتها الأساسية ويعلم بها مجلس النواب .

كما يعين رئيس الجمهورية الوزير الأول، ويعين باقتراح من الوزير الأول بقية أعضاء الحكومة، ويرأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء،كما يسند رئيس الجمهورية باقتراح من الحكومة الوظائف العليا المدنية والعسكرية،ويخاطب رئيس الجمهورية مجلس النواب مباشرة بطريقة بيان يوجه إليه، ويختم رئيس الجمهورية المعاهدات،ويشهر الحرب ويبرم السلم بموافقة مجلس النواب،يسهر رئيس الجمهورية على تنفيذ القوانين ويمارس السلطة الترتيبية العامة وله أن يفوّض كامل هذه السلطة أو جزء منها للوزير الأول،وله حق العفو الخاص،يختم رئيس الجمهورية القوانين الدستورية والأساسية والعادية ويسهر على نشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما ابتداء من بلوغها إليه من طرف رئيس مجلس النواب[2]، مشاريع القوانين تقع مداولتها في مجلس الوزراء والأوامر ذات الصبغة الترتيبية يقع تأشيرها من طرف الوزير الأول وعضو الحكومة المعني بالأمر،لرئيس الجمهورية إذا تعذر عليه القيام بمهامه بصفة

---

(1) الرئيس زين العابدين بن علي الدستور التونسي أول دستور في العالم العربي ، **المرجع السابق** .

(2) الجمهورية التونسية ، دستور 2004م ، ص 29 .

وقتية أن يفوّض بأمر سلطاته إلى الوزير الأول ماعدا حق حلّ مجلس النواب، وأثناء هذا التعذر الوقتي الحاصل لرئيس الجمهورية تبقى الحكومة قائمة إلى أن يزول هذا التعذر ولو تعرضت إلى لائحة لوم،ويعلم رئيس الجمهورية رئيس مجلس النواب بتفويضه المؤقت لسلطاته،ينهي رئيس الجمهورية مهام الحكومة أو عضو منها تلقائيا أو باقتراح من الوزير الأول،لرئيس الجمهورية له حق مشاريع القوانين للبرلمان ولمشاريعه أولوية النظر،كما أنه يختم القوانين ويسهر على نشرها، وله أن يرفض ختمها ويرجعها إلى البرلمان لتلاوة ثانية بأغلبية البرلمان(1).

كما للرئيس أن يتخذ مراسيم في حالة العطلة البرلمانية أو في حالة التفويض من البرلمان أو في حالة حلّ مجلس النواب، ويمكن للرئيس دعوة البرلمان للانعقاد في دورة استثنائية .

أمّا في الحالات الاستثنائيّة: نصّ الفصل" 46"من الدستور على أن لرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدّد لكيان الجمهورية وأمن البلاد واستقلالها بحيث يتعذّر السير العادي لدواليب الدولة،اتّخاذ ما تحتّمه الظروف من تدابير استثنائية يعد استشارة الوزير الأوّل ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين .

ثانيا: الحكومة :

نصّ الفصل"37" من الدستور،تتمثّل وظيفة الحكومة في مساعدة رئيس الجمهوريّة في ممارسة السلطة التنفيذية،أمّا في الفصل"58" تسهر الحكومة على تنفيذ السياسة العامة للدولة طبق التوجيهات والاختبارات التي يضبطها رئيس الجمهوريّة،الحكومة مسؤولية عن تصرّفها لدى رئيس الجمهورية .

كما يتم تعيين رئيس الحكومة بكامل الحريّة من طرف رئيس الدولة،فيما يعيّن أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأوّل،ولرئيس الجمهوريّة أن ينهي مهام الحكومة أو عضو منها تلقائيا أو باقتراح من الوزير الأوّل،فالحكومة مسؤولية عن تنفيذها لسياسة الدولة أمام مجلس النواب الذي يستطيع أن يصوّت على لائحة لوم ضدّها فيجبرها على الاستقالة (2)

(1) محمد شفيق صرصار، مناظرة الدخول إلى المرحلة العليا ، مراجع لإعداد الاختبار الكتابي في الاختصاص بالنسبة لحاملي الشهادة الوطنية لمهندس ، تونس : المدرسة الوطنية للإدارة ، 2007م ، ص 48 .

(2) المرجع نفسه ، ص 49 .

كما لأعضاء الحكومة الحق في الحضور بمجلس النواب و بلجانه، كما لكل نائب أن يتقدم إلى الحكومة بأسئلة كتابيّة أو شفهية .

يمكن لرئيس الجمهورية إذا صادق مجلس النواب على لائحة لوم ثانية بأغلبيّة ثلثي أعضائه أثناء نفس المدّة النيابية،أمّا أن يقبل استقالة الحكومة أو أن يحلّ مجلس النواب،ويتحتّم أن ينصّ الأمر المتّخذ لحلّ مجلس النواب على الثلاثين يوما .

أمّا في حالة حلّ مجلس النواب يمكن لرئيس الجمهورية اتّخاذ مراسيم يعرضها فيما بعد على مصادقة مجلس النواب،كما يجتمع المجلس الجديد وجوبا في ظرف ثمانية أيّام بعد الإعلان عن نتائج الاقتراع[1].

المطلب الثالث: السلطة التشريعية والقضائية:

تعتبر السلطة التشريعية تلك الجهة التي تملك حق إصدار القواعد العامة الملزمة التي تحكم تصرّفات الجماعة في الدولة،وتختلف الأنشطة السياسيّة فيما بينها من حيث تكوين برلمانها،فقد يتكون من مجلس واحد أو من مجلسين،كما تختلف تسمية السلطة التشريعية من دولة إلى أخرى فعلى سبيل المثال: أمريكا تعرف بالكونجرس الذي يضم مجلس الشيوخ ومجلس النواب،وفي بريطانيا تعرف بالبرلمان والذي يضم مجلس العموم ومجلس اللّوردات ، أما في الكويت فتعرف بمجلس الأمة والذي يتكون من مجلس واحد فقط[2].

أما في تونس قام المجلس القومي التأسيسي سنة 1959م تكريس برلمان ذو مجلس واحد، فكان مجلس النواب في تونس هو البرلمان،فأصبح الشعب يمارس السلطة التشريعية بواسطة مجلس نيابي يسمى منذ 1981م " مجلس النواب"،وهو مجلس ذو هيئة واحدة،يتكون من 163 نائبا يتم انتخابهم لمدة خمس سنوات بطريقة الاقتراع العام،الحر،المباشر،السري[3]

---

(1) دستور الجمهورية التونسيّة ، ص 35 .

(2) السلطة التشريعة ، منتديات الجلفة لكل الجزائريين والعرب ، قسم أرشيف ، ...www.djelfa.infos ، تم الاطلاع عليه : 2016/03/05م ، 20:00.

(3) نزار خضير العبادي ، تونس الخضراء ، ملف خاص بعيدها الوطني ، المؤتمر نت ،(20 مارس 2004) Al motamar . press/news/print.php ?id=7898 ،ص 02، تمّ الاطلاع عليه يوم : 2016/03/05م، 18:07.

ظل الأمر كذلك إلى أن جاء تعديل جوان 2002م، فأصبح بمقتضاه البرلمان التونسي برلمانا ذو مجلسين،بعدما كان يتكون من مجلس واحد وهو مجلس النواب أصبح هناك مجلس آخر وهو مجلس المستشارين[1] ،وبهذا دخل النظام التونسي في دائرة البرلمانات ذات المجلسين،فأصبح الشعب يمارس السلطة التشريعية بواسطة مجلس النواب ومجلس المستشارين أو عن طريق الاستفتاء،حيث أصبحت السلطة التشريعية تتألف من مجلسين،مجلس النواب وجلس المستشارين .

ينتخب أعضاء مجلس النواب انتخابا عاما،حرا،مباشرا،سريا، حسب الطريقة والشروط التي يحددها القانون الانتخابي.

يتكون مجلس المستشارين من أعضاء لا يتجاوز عددهم ثلثي عدد أعضاء مجلس النواب، ويحدد القانون الانتخابي طريقة ضبط هذا العدد كل ست سنوات باعتبار عدد أعضاء مجلس النواب القائم،ويوزع أعضاء مجلس المستشارين كما يلي:

عضو أو عضوان عن كل ولاية باعتبار عدد السكان يتم انتخابه أو انتخابهما على المستوى الجهوي من بين أعضاء الجماعات المحلية المنتخبين .

ثلث من أعضاء المجلس يتم انتخابه على المستوى الوطني من بين الأعراف والفلاحين والأجراء، وذلك بترشيح من المنظمات المهنية المعنية ضمن قائمات لا يقل عدد الأسماء بها عن ضعف عدد المقاعد الراجعة إلى كل صنف ،وتوزع المقاعد بالتساوي بين القطاعات المعنية.

يتم انتخاب أعضاء مجلس المستشارين عن طريق الاقتراع الحر والسري من قبل أعضاء الجماعات المحلية المنتخبين .

يعين رئيس الجمهورية بقية أعضاء مجلس المستشارين من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية، ولا يتقيد أعضاء مجلس المستشارين بمصالح محلية أو قطاعية،كما لا يمكن الجمع بين عضوية مجلس النواب وعضوية مجلس المستشارين[2].

يمكن لكلا مجلسين بأغلبية مطلقة،أن يأذنا للرئيس بإصدار المراسيم والموافقة على القوانين

---

(1) محمد شفيق صرصار ، **المرجع السابق** ، ص 50 .

(2) دستور الجمهورية التونسية ،ص 11.

العادية كانت تجري بأغلبية بسيطة من المجلسين، ولكنها تصدر من قبل الرئيس[1].

يعتبر ناخبا كل مواطن يتمتع بالجنسية التونسية منذ خمسة أعوام على الأقل،وبلغ من العمر عشرين سنة كاملة وتتوفر فيه الشروط التي يحددها القانون الانتخابي .

الترشح لعضوية مجلس النواب حق لكل ناخب ولد لأب تونسي أو لأم تونسية،وبلغ من العمر على الأقل ثلاثا وعشرين سنة كاملة يوم تقديم ترشحه.

يجب على المترشح لعضوية مجلس المستشارين أن يكون مولودا لأب تونسي أو لأم تونسية وأن يكون بالغا من العمر على الأقل أربعين سنة كاملة يوم تقديم ترشحه،وأن يكون ناخبا،وهذه الشروط تنطبق على جميع أعضاء مجلس المستشارين.

يعتبر كل نائب بمجلس النواب نائبا للأمة جمعاء.

لا يمكن تتبع أو إيقاف أحد أعضاء مجلس النواب أو مجلس المستشارين طيلة نيابته في تهمة جنائية أو جناحية ما لم يرفع عنه المجلس المعني الحصانة[2] .

يمارس مجلس النواب ومجلس المستشارين السلطة التشريعية طبقا لأحكام الدستور،ولرئيس الجمهورية ولأعضاء مجلس النواب على السواء حق عرض مشاريع القوانين .

لمجلس النواب و لمجلس المستشارين أن يفوّضا لمدة محدودة ولغرض معين إلى رئيس الجمهورية اتخاذ مراسيم يعرضها حسب الحالة على مصادقة مجلس النواب أو المجلسين،وذلك عند انقضاء المدة المذكورة .

أصبحت المصادقة على مشاريع القوانين اختصاصا مشتركا بين مجلس النواب ومجلس المستشارين ، باستثناء القوانين الدستورية التي لا يتدخل مجلس المستشارين في سنها،لكن لا يحق لأعضاء مجلس المستشارين المبادرة بمشاريع القوانين ، فحق المبادرة يبقى حقا محصورا في يد رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس النواب .

يشارك رئيس الجمهورية بشكل فعال في ممارسة وظيفة التشريع،هذا علاوة على أن أغلب مشاريع القوانين في تونس تكون من إعداد السلطة التنفيذية،وقد ساهمت الفقرة الثالثة

---

(1) التاريخ الدستوري لتونس ، شبكة الدستور ، -www.constitution net :org/…/ constitution history tumisia ،تم الاطلاع عليه : 2016/03/04م ، 15:30 .

(2) دستور الجمهورية التونسية ،ص 15 .

من الفصل "28" في تدعيم هذه النزعة إذ نصت على أن مشاريع القوانين المقدمة من قبل أعضاء مجلس النواب مقبولة إذا كان إقرارها يؤدي إلى تخفيض في الموارد العامة أو إلى إضافة أعباء أو مصاريف جديدة،وهذا الشرط يقيد بشكل كبير إمكانية النواب في المبادرة بمشاريع القوانين(1).

لرئيس الجمهورية أن يتخذ خلال عطلة مجلس النواب ومجلس المستشارين مراسيم يقع عرضها حسب الحالة على مصادقة مجلس النواب أو المجلسين ، وذلك في الدورة العادية الموالية للعطلة .

يصادق رئيس الجمهورية على المعاهدات.

لا تجوز المصادقة على المعاهدات المتعلقة بحدود الدولة،والمعاهدات التجارية والمعاهدات الخاصة بالتنظيم الدولي وتلك المتعلقة بالتعهدات المالية للدولة،والمعاهدات المتضمنة لأحكام ذات صبغة تشريعية أو المتعلقة بحالة الأشخاص إلاّ بعد الموافقة عليها من قبل مجلس النواب .

تحال المراسيم من طرف رئيس الجمهورية إلى رئيس مجلس النواب،الذي يحيلها بدوره إلى اللجنة القارة المختصة المقدّر عددهم سبع لجان،تصدر رأيها بشكل قرار يوقّعه رئيس اللجنة إما بالمصادقة أو التعديل أو الرفض،ثم بعد ذلك التصويت عليه من قبل مجلسين(2) .

أمّا بالنسبة لدور اللجنة في هذا الأمر،يرى البعض أن دور اللجنة هو دور شكلي وأنّ موافقتها ليست مطلوبة لمحتوى المرسوم،فاتفاقها يصبّ حول موافقتها للسلطة التنفيذية في التدخل في اختصاص السلطة التشريعية،وهي مجرد خلية للعمل داخل البرلمان وليست ممثله(3)

على سبيل المثال إذا كانت الدساتير المغاربية قد سمحت للسلطة التنفيذية لممارسة اختصاص يدخل في مجال السلطة التشريعية،فهو يمارس اختصاص استثنائي،وليس عام لأن الغرض منه هو مواجهة أوضاع غير طبيعية،أي حالة الضرورة قد تتعرض لها الدولة بين دورتي البرلمان،وعليه فقد اشترطت هذه الدساتير عرض المراسيم أو الأوامر التي اتخذتها السلطة التنفيذية

(1) شفيق صرصار ، **المرجع السابق** ، ص 51.

(2) النظام الداخلي لمجلس النواب التونسي الصادر بتاريخ 28 جويلية 2004م ، (الفصول 09 ، 33 ، 43 ، 45).

(3) سيدي أحمد ولد سيد آب ، "**الوظيفة التشريعية في دول المغرب العربي**" . ط1 ، المملكة المغربية : منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ، 2001م ، ص 387 .

على البرلمان ليوافق عليها أو يرفضها .

كما حددت أوّل دورة عادية للبرلمان والتالية لصدور المراسيم والأوامر هي الدورة التي يتم فيها عرض المراسيم والأوامر المتخذة،وهذا المنع إهمال وتقصير رئيس الدولة[1].

كما أن التشريع بواسطة المراسيم أو الأوامر إجراء استثنائيا،باعتبار أن الوظيفة التشريعية تعود للبرلمان صاحب الاختصاص،ذلك أنه قد تحدث في الدولة ضرورة ملحة تستدعي إصدار تشريعات ويكون البرلمان في عطلة أي دورتي البرلمان،ففي هذه الحالة يسند الدستور التونسي الاختصاص للسلطة التنفيذية،وفكرة الضرورة تقضي بأن التشريعات القائمة لم تتمكن من مواجهة الأوضاع غير الطبيعية التي قد تظهر[2] .

النصوص الدستورية لم تعبّر صراحة عن الضرورة[3] ،وإنّما ضمنيا على أساس أن التشريع استثنائي وتقدير حالة الضرورة متروك للسلطة التنفيذية ذاتها،كما أن هذه الأخيرة مقيّدة برقابة برلمانية تتمثل في مصادقة البرلمان على المراسيم والأوامر،فالبرلمان يملك رفض هذا التشريع أي الأوامر ، المراسيم،ورفضه قد يكون مبني على عدم توفر شرط الضرورة أو على الموضوع ذاته .

باعتبار أن الدساتير المغاربية سمحت للسلطة التنفيذية بالتداخل في المجال المخصص للسلطة التشريعية عن طريق المراسيم والأوامر،فمنطقيا يمكن للمراسيم أو الأوامر أن تعدل أو تلغي تشريعات صادرة عن السلطة التنفيذية،فليس بإمكان المراسيم والأوامر أن تخالف الأحكام الدستورية،ذلك أن السلطة التشريعية لا تستطيع أن تصدر تشريعات مخالفة للدستور .

فالنصّ الدستوري التونسي في فصله الواحد والثلاثين،لم يستثني القوانين النظامية،مع وجوبيه رقابة دستورية سابقة قبل صدورها .

أمّا الطبيعة القانونية للمراسيم والأوامر التي تتخذها السلطة التنفيذية لها أهمية بالغة،فعلى أساسه يتم تحديد الآثار القانونية المترتبة على تلك المراسيم والأوامر ولا سيما من حيث الرقابة عليها ، ومعرفة ما إذا كانت قرارات إدارية تخضع لرقابة القضاء الإداري،أو ذات طبيعة

---

(1) مراد بدران ، " الاختصاص التشريعي لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة "124" النظام القانوني للأوامر ". العدد11، **مجلة المدرسة الوطنية للإدارة** ، 2000م ، ص 16.

(2) نفس المرجع ، ص 20 .

(3) الدستور المغربي الصادر بتاريخ 1971/09/11م ، المادة (01/47).

التشريعية تخضع لرقابة المجلس الدستوري[1] .

مع تعديل الدستور في 08أفريل 1976 م،عرفت وظيفة مراقبة الحكومة تطورا كبيرا حيث تولى مجلس النواب مراقبة عمل الحكومة وهو مسؤول أمام رئيس الدولة،ولهذا الغرض،فإن لمجلس النواب الحق في التوجه إلى الحكومة بأسئلة واستفسارات كتابية وشفهية[2] ،فهي وسيلة لرقابة البرلمان على الحكومة،والغرض من هذه الأسئلة استيضاح أمر من الأمور أو مسألة تتعلق بالسياسة العامة،كما أن مجلس النواب مؤهل للطعن في مسؤولية الحكومة من خلال التصويت على لائحة لوم،وهي وسيلة تمّ تكريسها لأول مرة،وتتمثل في مشروع عريض يتقدم به مجموعة من النواب يعبّرون فيه عن معارضتهم لمواصلة الحكومة ممارسة مهامها،ويؤدي التصويت عليها بالأغلبية المطلوبة إلى استقالة الحكومة.

يمثل مجلس النواب السلطة التشريعية،ويشرع القوانين الجزائية،ويصادق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية،ويعمل على تحسين ظروف العيش في البلاد،كما يشرّع القوانين المتعلقة بالمصلحة العليا للدولة،وفي الأخير يرجع التنفيذ إلى رئيس الدولة كممثل عن السلطة التنفيذية، ويمنح الدستور التونسي لرئيس مجلس النواب مهام رئاسة الدولة بصفة وقتية في حال شغور المنصب ، وذلك لمدة لا تتعدى ستين يوما[3].

أما رئيس مجلس المستشارين يتولى مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة إذا تزامن الشغور النهائي مع حل مجلس النواب، ويؤدي القائم بمهام رئيس الجمهورية اليمين الدستورية أمام مجلس النواب ومجلس المستشارين الملتئمين معه[4].

نرى في الأخير بأن البرلمان جاء في هذه البلاد وليدا لثلاثة أسباب هي: شخصنة السلطة، الميراث الاستعماري وتهميش المعارضة،فلم توجد مؤشرات تقوي السلطة التشريعية في المجلس

---

(1) عمار عوابدي ، "**نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري**" .ط11 ، الجزائر : دار هومة ، 1999م ، ص148.

(2) نزار خضير العبادي ، **المرجع السابق** ، ص 03 .

(3) وليد شريط ، التشريع بأوامر في ظل النظام الدستوري الجزائري ، حالة غيبة البرلمان (دراسة مقارنة) ، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات** ، العدد16 ، 2012م ، ص 301.

(4) زهير المظفر ، **جمهورية الغد الأسس والأبعاد** ، تونس : منشورات المطبعة الرسمية التونسية ، 2002م ، ص 93.

مثل توجيه الاستجوابات أو سحب الثقة من أحد الوزراء أو اتهام رئيس الجمهورية والوزراء جنائيا،فهو برلمان يوصف بأنه هيكل بلا أثر يذكر،يحركه شخص الرئيس،ومازالت هذه العقبة تضع تساؤلات إمام مستقبل الديمقراطية في تونس.

_السلطة القضائية:

تستمد الدولة كينونتها من وجود القانون، الذي ينظم سلوك الأفراد وعلاقاتهم بها،والغاية من السلطة القضائية تطبيق القانون،والقواعد القانونية المنظمة لسلوك الأفراد والجماعات هي من صنع الأجهزة المختصة بالتشريع،وعمل القانون في الدولة،كما أن القضاة عامة لا يصنعون القانون وإنما يطبقونه،وتعتبر السلطة القضائية من أهم السلطات الثلاث،وهي التي تعّبر بصدق عن دولة القانون،وعلى أنّ الجميع متساوون في الحقوق والواجبات[1] ،وهذه السلطة بالفعل هي التي تضمن توازن المجتمع كما تحفظ تماسكه،فهي السلطة الثالثة التي تحكم المجتمع وتسيره، وتمارس في إطار القانون،كما تحمي المجتمع والحريات،وتضمن للجميع ولكل واحد المحافظة على حقوقهم الأساسية.

يضمن الدستور التونسي استقلال السلطة القضائية،حيث ينص في الفصل "65" على أنّ " القضاة مستقلون،لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون "[2].

كما تكون تسمية القضاة بأمر رئاسي بمقتضى ترشيح من مجلس القضاء الأعلى الذي يرأسه رئيس الجمهورية ويتركب من قضاة سامين يتم تعيينهم،ومن قضاة ينتخبهم زملائهم،ويضم هذا المجلس وجوبا عضوين من العنصر النسائي.

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن النساء يمثلن أكثر من 23% من مجموع سلك القضاة[3].

حيث يسند التنظيم في هذا المجال إلى مبدأ التقاضي على درجتين،بما يدعم حقوق الدفاع ويوفر المزيد من الضمانات للمتقاضين،فهناك مجموعتان كبيرتان من المحاكم الممكن التقاضي

---

(1) السلطة القضائية – المجلس الأعلى للقضاء ، www.sjc-bh/website/page-016.php?pID=11، تم الاطلاع عليه :2016/03/09م ، 18:57.

(2) دستور الجمهورية التونسية ، ص 35 .

(3) نزار خضير العبادي ، **المرجع السابق** ، ص ص 03-04 .

لديها .

تضم المجموعة الأولى المحاكم المختصة (مجالس العرف والمحكمة العقارية) ،أما المجموعة الثانية تضم المحاكم غير المتخصصة (محكمة الناحية،والمحكمة الابتدائية،ومحكمة الاستئناف) ،ويتمثل دورها في النظر في صحة الأحكام الصادرة من الوجهة القانونية لا في وقائع القضايا،والمحاكم الموجودة هي: محكمة التعقيب،محاكم استئناف،محكمة ابتدائية،محكمة ناحية .

يضمن دستور الجمهورية التونسية أحكاما تعلّقت بالسلطة القضائية والإطار القانوني لصدور الأحكام والمحاكم واستقلالية القضاة وتسميتهم والضمانات اللازمة لهم وتركيبة المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة العليا ومجلس الدولة واختصاصها[1].

كان القضاء في عهد الرئيس زين العابدين بن علي تابعا للسلطة التنفيذية ويفتقر إلى الاستقلالية[2] ،ولم يكن قابلا للطرح سواء في وسائل الإعلام أو داخل المؤسسة القضائية في حد ذاتها بل كان من أكثر المواضيع المسكوت عنها،وكل من حاول طرق بابه كان مصيره العقاب. وظل القضاء لسنوات طويلة رهين السلطة التنفيذية وكان القاضي يعيش صراعا بينما يتطلبه واجب الحكم وبين ما تطلبه الإدارة وكل من حاول التمسك باستقلاليته وبمواقعه كان العزل أو التجميد سيفا حادا يسلّط على رقبته،فعدم الولاء للإدارة والانصياع لأوامرها يقابله النقل التعسفية دون رضا القاضي وتجميد في الرتبة والرواتب.

كان استقلال القضاء مطلب ظل حلما راسخا في أذهان القضاة على مدى نصف قرن، فكثيرا ما ناشد القضاة الأنظمة الحاكمة بتمتيعهم بقوانين تضمن لهم استقلاليتهم إلاّ أنهم كثيرا ما كانوا يجابهون بالرفض وخاصة في ظل النظامين الحاكمين السابقين قبل اندلا ع الثورة ،فكثيرا معاني القضاة إبان نظام الحكم في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة،فقد كانوا مقيدين وغير قادرين على الدفاع عن استقلالية القضاء إذ كان القضاء في ذلك العهد يعتبره النظام الحاكم جهازا من أجهزة الدولة تتحكم فيه كما تشاء،ورغم ذلك كان القضاة يتصدون لاستبداد السلطة

---

(1) السلطة القضائية في تونس – المكتبة القانونية -sabri-rebhi.over-blog.com/article-88593511.html (13Novmbre2011)، تم الاطلاع عليه : 2016/03/06م ،11:46.

(2) تونس تعزز ضمانات استقلالية القضاء-http://www-hrw.org/ar/News/2014/01/13/252329,Humen right ، تم الاطلاع عليه : 2016/03/06م ،11:57.

التنفيذية،وكانوا يصارعون من أجل تحقيق العدل وإيصال الحقوق إلى أصحابها إلى حد تعرّض البعض منهم إلى العزل والتأديب،وظل القضاة يناضلون من أجل تحقيق استقلالية القضاء في عهد الرئيس المخلوع التي امتدت طيلة ربع قرن،عمل خلال هذا الأخير على ضرب استقلالية القضاة من خلال الضغوطات التي كان يمارسها على القضاة من نقل تعسفية وإحالات على مجلس التأديب دون أسباب واضحة(1).

كما تتطلب مرحلة الانتقال الديمقراطي التي تعيشها البلاد الإصلاح العاجل للسلطة القضائية ودعم استقلالها وترسيخ مبدأ المساواة بين الجميع أمام القانون .

لكن في عهد الرئيسين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي كان النظام مسيطر ومهيمن على القضاء بشكل كبير من خلال فرض وصايته على المحاكم بوسائل شتى ومن خلال تطويع القانون الأساسي المنظم للمهنة وفقا لمصالح الفئات الحاكمة،كما تنوعت أشكال الهيمنة والتدخل في شؤون السلطة القضائية،فوزير العدل كان يتحكم بالمجلس الأعلى للقضاء الذي ينقل القضاة ويرقيهم ويعينهم،كما كان يتحكم بهم عبر العقوبات المقنعة وغيرها من الأساليب(2).

المبحث الثالث: المجتمع المدني في تونس ومقاربة التحول :

النظم السياسية في العالم تختلف فيما بينها من عدة جوانب وخصائص وذلك باختلاف نمط الحكم السائد فيها،فالنظام السياسي يرتبط بوجود مؤسسات رسمية وأخرى غير رسمية،وذلك باختلاف الأنظمة في كل دول العالم سواء كانت هذه الأنظمة ديمقراطية أو غير ديمقراطيه وبوجود مؤسسات فعالة في الدولة يؤدي إلى نجاح أي نظام سياسي،فالمؤسسات غير الرسمية عبارة عن هيئات ومنظمات التي تمثل قوة سياسية معينة وملموسة في المجتمع،وهي غير معترف لها قانونا بصنع قرارات ملزمة لكل مجتمع،فهي تلك القوى التي لها نشاط سياسي أو نشاط

---

(1) إيمان بن عزيزة ، " استقلالية القضاء في تونس : ما هي شروط تحقيقها ؟" ،**جريدة الشروق** ، www.turess.com/alchourouk/192349.(07/06/2011)، تم الاطلاع عليه : 2016/03/09م، 17:50.

(2) السلطة القضائية بين رهان الانتقال الديمقراطي ومعوقات الإصلاح ، اقتصاد تونس ، www.dw.com/...a-15664، تم الاطلاع عليه : 2016/03/09م، 18:17.

يتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالسلطة العامة في المجتمع،ومن هذا المنطلق سوف نتطرق إلى بعض المؤسسات غير الرسمية في تونس كالآتي :

المطلب الأوّل: المجتمع المدني :

شهدت الدول العربية العديد من التحولات والتغيرات في السنوات الأخيرة،حيث برزت فيها فواعل جديدة أسهمت في الرفع من وتيرة تلك التغيرات،ومن أبرز هذه الفواعل المجتمع المدني بكل تشكيلاته وحركاته .

يطرح مفهوم المجتمع المدني الكثير من الجدل والنقاش نتيجة تعدد المساهمات واختلاف وجهات النظر في طريقة فهم ومتابعة وتقصي تطور معاني المفهوم التاريخية وسياقاته والاجتماعية فرغم ما يطرحه من جدل ونقاش حول تعدد مكوناته وتباين تشكيلاته،إلا أن الشيء الذي يلقى إجماع الدارسين هو الفلسفة التي يقوم عليها التي يجب أن تتجاوز فكرة القبول بالآخر و الإقرار بحق الاختلاف والالتزام في إدارة مسائل الخلافة بالطرق السلمية بعيدة عن مختلف وسائل العنف والإكراه،وعلى أساس أن المجتمع المدني هو حلقة وصل فعالة بين الحاكم والمحكومين وطريق سلس وآمن لتنمية الممارسة السياسية بما يسهم في ترقية وتوطين الفعل الديمقراطي[1] ،وهذا ما يحسب للمجتمع المدني الذي أسهم في كسر منظومة التسلّط وسعيه نحو بناء دولة الحق والقانون بفضل معارضته لمختلف السياسات،ويشكل المجتمع المدني في تونس نموذجا متميزا لما بعد ما عرف " بثورة الياسمين ".

المجتمع المدني في تونس له تقاليد جدّ متميزة ثمنت منذ القدم دوره في تنشيط الساحة السياسية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية،فمنذ وضع دستور قرطاج منذ ثلاثة آلاف سنة،والذي أثمر آنذاك حياة سياسية متطورة كتكريس حقوق الإنسان،وجود ثنائية برلمانية،وجود ثنائية حزبية وجود سلطة قضائية مستقلة...، كانت توجد منظمات شعبية هي أقرب إلى المنتديات الثقافية والمهنية،تبرز أراء مختلف الحساسيات الفكرية والفئات الاجتماعية،وتشارك في ممارسة السلطة

---

(1) كربوسة عمراني ، " المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن ...أي دور ؟" . **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، العدد 16 : سبتمبر 2014م ، ص ص 153 -154 .

من خلال الضغط على الهيئات المنتخبة[1].

في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تميزت البنية المجتمعية في تونس بظاهرتين متلازمتين وهما أهمية ما يعرف بالطبقة الوسطى التي راهنت عليها السلطات العمومية منذ الاستقلال سنة 1956 م،وهي طبقة متوسطة الدخل،مما جعلها تتطور تدريجيا على المستوى الاقتصادي والثقافي والتعليمي لتصبح بمثابة العمود الفقري للمجتمع التونسي رغم الأزمات التي مرّت بها،وتتميز البنية المجتمعية أيضا بالنزعة العامة لدى عموم المواطنين بالاهتمام بالشأن الوطني،لكن دون الانتماء أو الانخراط بالضرورة في أحزاب سياسية أو التعصب المبالغ فيه إلى إيديولوجيات معينة،وذلك لعدة أسباب من بينها: العامل التاريخي المتمثل في انغلاق العمل السياسي والحزبي طيلة عقود،والعمق التاريخي للعمل المدني والتطوعي في المجتمع .

كان المجتمع المدني تحت السيطرة طوال النظام السابق للرئيس زين العابدين بن علي باعتبار أن الدولة كانت تهيمن على المجتمع وتسعى إلى احتواء الجمعيات والمنظمات المهنية والنقابية[2]، وبالرغم من هذه الوضعية برزت بعض المنظمات التي ساهمت بشكل كبير في معارضة الاستبداد وفي الضغط على النظام،واستخدمت طرقا ووسائل مختلفة للمقارنة،وكانت جاهزة مع اندلا ع ثورة 2010/12/17م .

تميز حكم الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة أنه أرسى دعائم دولة ورثت الدولة الاستعمارية،من حيث توجهاتها الفكرية والثقافية والسياسية، وقامت على منطق اجتثاث المجتمع من جذوره العربية والإسلامية،وقطعه عن محيطه،ووصله بمحيط جديد،هو محيط المستعمر السابق خصوصا ،والغرب عموما.

---

(1) المجتمع المدني في تونس ثمرة وفاق وطني ، http://www.almaktabah.net/vb/showthred.php?t=25234 ص 02 ، تم الاطلاع عليه :2016/03/11م ، 13:52.

(2) منير السنوسي ، البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس : الواقع والآفاق . تونس : 2013/09/30م ، www.icn/org/programs/Mounirsnoussi/ ، ص ص 02-03، تم الاطلاع عليه: 2016/03/11م،13:52.

كما كان يحلو للرئيس الحبيب بورقيبة أن يردّد أنّ البحر الذي يفصل تونس عن فرنسا خاصة وأوروبا عامة،يصلح أن يكون جسر وصل وتواصل أكثر مما تصلح الصحراء لذلك،التي تفصل تونس عن المشرق العربي حسب قوله،لكن تلك المحاولة ظلت،بالرغم من طابعها الاستعلائي والعنيف،تقف عند حد معين من العنف المادي والرمزي،لكن الدولة لم تتحول في عهده إلى جهاز متخصص للعنف،إذ بقي للسياسة والإيديولوجية فيها حضور .

أما في عهد الرئيس زين العابدين بن علي، واستفحال حالة التدهور المميزة للعلاقة بين الدولة والمجتمع في تونس،تجدّد الطابع العنيف،الذي حكم العلاقة بين الدولة ومجتمعها(1)، وتوجه هذا العنف في وجوهه الرمزية الصارخة،والمادية المتطرفة،إلى تحطيم الحدود والسقوف،التي كانت الدولة تقف عندها في عهد سلفه الرئيس الحبيب بورقيبة .

كما عبّر الصراع بين الدولة والمجتمع عن نفسه،ومحاولة الدولة صبّ المجتمع في قوالب تطور محددة وموجهة،من خلال تدخل الدولة في سائر النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتعليمي،بهدف توجيه المجتمع التونسي بالقوة في ميدان التربية وفي ميدان الثقافة،ونوعية القضايا التي تبحثها الجامعة ونوادي الثقافة،وتقام حولها الملتقيات والندوات،وهو ما يجعل مرحلة حكم الرئيس زين العابدين بن علي بحق مرحلة استفحال العلاقة القهرية،بين الدولة التونسية ومجتمعها،وبين التونسيين وحكومتهم .

في عام 1956م قبل أن تنال تونس استقلالها،شهدت حضورا مميزا للعديد من الجمعيات والمنظمات الأهلية،لكن هذا الحضور تراجع في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة،ثم عاود الظهور مجددا في عهد الرئيس زين العابدين بن علي حرص على تضخيم عدد هذه المنظمات لاستخدام أغلبها في الدعاية للنظام وتنفيذ توجيهاته(2)، أما المنظمات والأحزاب التي ظلت صامدة بعيدة عن التوظيف،فكان عددها محدودا،ورغم ذلك ساهمت بتفاوت في النضال ضد النظام الغاشم،وبعد الثورة شهدت البلاد تزايدا كبيرا في أعداد الأحزاب والجمعيات

---

(1) نور الدين العويديدي ، " ماذا خسرت تونس في عهد الرئيس زين العابدين بن علي؟ " . **مجلة فكرية سياسية تعنى بشؤون المغرب الكبير** ، تونس : العدد السادس ، السنة الثانية ، نوفمبر 2002م ، ص ص 01-02.

(2) حسين يعقوب ، ورقة حقائق عن الوضع السياسي التونسي بعد الثورة . Heinrich boll stiftung-Middle East office :2015. ص ص 05-06.

حتى وصل عددها ما تقدم منها للحصول على تأشيرة العمل القانوني،وهي ذات أهداف وتوجهات فكرية وخلفيات سياسية متباينة جزئية .

كما شهدت الحركة الإسلامية التونسية تحولات حقيقية غاية في الجذرية،هيأت لها أوضاع داخلية وخارجية،وتبلورت في الأطروحات الإسلامية الجديدة المستنيرة،التي صاغها المفكر والفيلسوف الإسلامي راشد الغنوشي* في الكتب التي ألفها أو في الندوات الفكرية المتخصصة أو في الصحف والمجلات العربية،والتي تضمنت هوية الحركة الإسلامية التونسية،فحركة النهضة أصبحت تمثل تيارا عصريا ومتناميا داخل الساحة الإسلامية العربية.

كما أكدت حركة النهضة أنها لا تحتكر الصفة الإسلامية،وإنما تقدم مشروعا اجتهاديا بشريا في معالجة أزمة المجتمع،وطالبت حركة النهضة بضرورة بناء مجتمع مدني حديث بالتلازم مع دولة الحق والقانون،وبرفع وصاية الأجهزة الأمنية على الحياة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، واحترام حرية الصحافة والمنظمات الشعبية الوطنية .

تعتبر حركة النهضة أنّ الأوضاع في تونس ظلت تتأزم إلى الحد الذي فقد فيه العمل السياسي كل معانيه ، واتسعت الهوة بين المجتمع والدولة،واغتربت نخبة الحكم عن شعبها .

فتونس تمثل استثناء سياسيا سواء نظرنا إليها بالمقاييس المغاربية أو العربية،ليس لأنها تعدّ من أكثر دول المنطقة استبدادا وتسلطا فحسب،بل لأنها فضلا عن ذلك تمثل حالة استبدادية مغلفة بشعارات ديمقراطية[(1)].

ففي الذي لا تكّف السلطة عن الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني تشتد القبضة الأمنية على المجتمع أكثر فأكثر وعلى نشطاء حقوق الإنسان.

*راشد الغنوشي : اسمه الحقيقي راشد الخريجي ولد في 22يونيو 1941م بالحامة ، هو سياسي ومفكر إسلامي تونسي ، زعيم حركة النهضة التونسية ومساعد الأمين العام لشؤون القضايا والأقليات في الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ونائب رئيسه ، وعضو مكتب الإرشاد العام العالمي لجماعة الإخوان المسلمين ، عاش راشد الغنوشي في المهجر في لندن بعد نفيه من بداية التسعينات إلى أن عاد بعد الثورة التونسية في 2011م.

(1) توفيق المديني ، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية** .دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2006م ، ص ص 336-339.

كما أنّ مختلف مؤسسات المجتمع المدني من منظمات مهنية واجتماعية ومن جمعيات حقوقية وإنسانية،تعاني من السياسة المتبعة إزاءها،والتي تراوحت بين الإلغاء والنفي،وبين تفجير الصراعات الداخلية بما حجبها عن ممارسة دورها التأطيري الجاد،وهي تخضع لحصار سياسي وضغط أمني،ومنعهما من ممارسة دورهما الحقوقي في إبراز الانتهاكات الواسعة المسجلة في مجالي الحريات وحقوق الإنسان.

بالرجوع إلى نظام الرئيس زين العابدين بن علي لم يكن قادرا على تغيير المجتمع المدني ، كان بإمكانه أن يخمد صوته أحيانا،ولكنه لم يكن قادرا على أن يغيره،أي أن ينتزع منه روحه المدنية ونضالا ته التاريخية،لأن المجتمع المدني في تونس على فترات متعددة حتى في فترة حكم الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة كان دائم الوجود حين تكون هناك معارك كبرى،فهو ليس وليد اللحظة، قد يكون الرئيس زين العابدين بن علي جرّب أقصى أنواع القمع البوليسي لكنه لم يخمد كل الأصوات،لذلك عندما تحررت أصوات التونسيين والتونسيات،صارت كل الناس تحلم بالعمل السياسي والعمل المدني .

فالمجتمع المدني التونسي كانت له كذلك من أدوات العمل العقلانية التي كونها على مدى أكثر من ثلاثة عقود،فالمنظمات حافظت على استقلاليتها رغم كل المشاكل في عهد الرئيس زن العابدين بن علي،تربّت هذه المنظمات في وضع إقليمي ودولي تعلّمت حقوق الإنسان مع المنظمات العربية والدولية(1)، أي تأخذ بالمعرفة في مجال حقوق الإنسان،وكانت جزء من شبكات كبيرة من العمل في مجال حقوق الإنسان .

بعد فترة وجيزة على استقلال تونس في عام 1956م،وعلى مدى العقود التالية من الحكم الحزبي والاستبدادي،شكلّ الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يعتبر عمودا أساسيّا من أعمدة المجتمع المدني التونسي ملاذا لأعضاء المعارضة،ومنبرا يتيح لهم أن يسمعوا أصواتهم ويطالبوا بحقوقهم ويتعلموا الديمقراطية.

فالاتحاد العام التونسي للشغل ليس مجرد منظمة عمالية،بل هيئة تضم الجميع و منفتحة

---

(1) مقابلة مع رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان ، عبد الباسط بن حسن ، دور المجتمع المدني في الثورة ، www.jadaliya.com ، ص 06 ، تم الاطلاع عليه : 2016/03/11م ، 14:08.

على المهنيين كافة،سواء كانوا معلمين أو أطباء أو عمال أو غير ذلك،وهو يوحد الشرائح الفقيرة في المجتمع والطبقات الوسطى،التي تشكّل معا جزء كبيرا من سكان تونس (يضم الاتحاد العام التونسي للشغل مليون منتسب من مجموع السكان البالغ عشرة ملايين نسمة) ، وباعتباره المنادي بالمطالب الاقتصادية،يعتبر الاتحاد العام التونسي للشغل صلة الوصل بين الدولة و المجتمع،وهو في الوقت نفسه مجموعة ضغط ومنظمة شعبية أكثر ميلا إلى الحوار منه إلى المواجهة(1).

إنّ لقيام مجتمع مدني لابد من وجود مجموعة من المنظمات،والمؤسسات والهيئات،التي تعمل في ميادين مختلفة بصفة مستقلة،كالجمعيات بمختلف أهدافها،والنقابات التي تدافع عن مصالح أعضائها،والمنظمات التي تهتم بالدفاع عن الأفراد وعن قضايا معينة،وتوفّر كل مكوّنات المجتمع المدني قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام وفي المجال السياسي ، وتعدّ أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة،والمشاركة الايجابية النابعة من التطوّع،قصد المساهمة في التحرير والتطوير والتحديث(2)، كما أن تشكيلات المجتمع المدني لا تقوم على مبدأ الربح وذلك للحرص على استقلاليتها .

المطلب الثاني: الجمعيات:

تعتبر الجمعيات أحد أبرز المكونات الفاعلة في المجتمع المدني لأنها تشكل فضاء واسع لفهم جانب أساسي من المجتمع المدني،مثلما تعتبر إطارا تنظيميا لتأطير المواطنين وتوعيتهم قصد الاندماج والمشاركة في تفعيل عمل المجتمع المدني(3).

برزت الجمعيات في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وشكلت ما اعتبر النواة الأولى لمنظمات المجتمع المدني أو الأهلي،فقد تكوّنت جمعيات ومؤسسات فكرية وتعليمية وثقافية كان لها دور هام في توعية المواطنين بضرورة النهوض بالمجتمع التونسي وتحديثه،ومن

---

(1) محمد كرو ، خطوة تونس التاريخية نحو الديمقراطية ، مركز كارينيغي للشرق الأوسط ، carnegie-mec.org/22/04/2014 ، ص ص 02-03، تم الاطلاع عليه : 2016/03/11م ، 14:12.

(2) المجتمع المدني في تونس ثمرة وفاق وطني ، **المرجع السابق** ، ص 01 .

(3) جمعيات المجتمع المدني : التعريف + دليل ، منتدى الجمعيات التربوية ، www.profvp.com ، ص 01 ، تم الاطلاع عليه: 2016/03/12م ، 18:03.

الملاحظ وعلى غرار مجتمعات أخرى أنّ ظاهرة الجمعيات المدنية والأهلية سبقت الظاهرة الحزبية والسياسية في تونس وأنّ معظم الجمعيات التي تكوّنت في بداية القرن العشرين ساهمت فيما بعد في لجوء نفس النخب الفكرية إلى تكوين أحزاب سياسية لخوض معركة الاستقلال بداية من سنة 1920م،ومن أهم هذه المنظمات الجمعية الخلدونية،جمعية قدماء تلاميذ المدرسة الصادقية [(1)]، والجمعية الخيرية الإسلامية .

سميّت بالجمعية الخلدونية نسبة إلى العلامة عبد الرحمان بن خلدون،وتأسست هذه الجمعية في أواخر ديسمبر 1896م،وتم افتتاحها في 15 ماي 1897م،وقد أقبل على الدروس الليلية للخلدونية طلبة جامع الزيتونة المتعطشين للتاريخ والجغرافيا والطب والرياضيات،كما ترتكز على وجوب إصلاح التعليم الإسلامي عن طريق إدخال المناهج الفرنسية والعلوم في كل ما لا يمسّ بجوهر التعليم الديني[(2)].

أما جمعية قدماء تلاميذ المدرسة الصادقية فعملت على نشر التربية والديمقراطية بين الشبيبة حين جمعت على مقاعد مشتركة وفي نفس المرقد والمطعم،أطفالا من كافة طبقات المجتمع التونسي،تلك الشبيبة التي كانت تقاوم التمييز الذي كان قائما ومازال ، فنشأ التعارف والتآخي بين الأمير والبرجوازي وبن الشعب،وبفضل النظام الداخلي احتك أبناء الريف والأقاليم بابن العاصمة الذي كان يحتقرهم سابقا بل على التعرف بهم واستحسانهم،إنّ مثل هذا النمط الحديث في المعيشة،الذي كان مجهولا سابقا أفضى إلى تكريس مشاعر الصداقة والاتحاد والتضامن بين الشبيبة التونسية،وتحوّل قدماء تلاميذ المدرسة الصادقية إلى عائلة واسعة تتألف من أفراد،رغم تبعثرهم في أنحاء البلاد،سيحتفظون برباط قوي بالفترة التي قضوها في المدرسة، إنّها مشاعر الصداقة والوحدة والتضامن وهي كلّها تقاليد مستجدة يجب العمل على تطويرها والمحافظة عليها[(3)].

(1) نشأة الحركة الوطنية التونسية : التاريخ والمؤرخون العرب ، https://www.Fb.com/permalink.php?id ، ص 01 تم الاطلاع عليه : 2016/03/12م ، 16:14.

(2) نور الدين سريب ، ممارسات ثقافية وجمعية سياسية : المثال التونسي ، Insaniyat.revues.og/8318 ، ص 02 ، تم الاطلاع عليه : 2016/03/12م ، 16:07.

(3) **المرجع نفسه** ، ص 03.

كما عرف المجتمع التونسي العمل الجمعياتي كإطار للمساهمة في خدمة المنافع المشتركة، والمصلحة العامة،منذ قرون طويلة،سواء من خلال الجمعيات المائية التي عرفتها الواحات منذ القدم،أو الجمعيات الخيرية التي ظهرت بأشكال مختلفة في المرحلة العربية الإسلامية،أو الجمعيات الثقافية التي بدأت تظهر منذ أواخر القرن التاسع عشر مع حركة الإصلاح.

كانت الحياة الجمعياتية منذ ظهورها في تونس متنوعة ونشيطة،ولم تكن في يوم من الأيام موالية للأجنبي،أو للغير،بل كانت أحد فضاءات المقاومة الثقافية،ومدرسة لتربية المواطنين وخاصة الشباب،وتنشئته على حب الوطن والدفاع عنه،وزرع قيم الوطنية في كافة شرائح المجتمع التونسي فكانت الجمعيات خير رافد للحركة الوطنية،وخير سند للمقاومة في تصديها للمستعمر.

فقد ضمن دستور الجمهورية التونسية في فصله الثامن حرية تأسيس الجمعيات وترك ضبط تنظيمها وممارستها للقانون،تحديدا لقانون07نوفمبر1959م،هذا القانون الذي تعددت حوله الاجتهادات والتأويلات،فوصفه البعض بأنه غير دستوري،ومخالفا للدستور[(1)].

ظهرت بعض المنظمات التي ساهمت بشكل كبير في معارضة الاستبداد،وفي الضغط على النظام واستخدمت طرقا ووسائل مختلفة للمقاومة وكانت جاهزة مع اندلا ع الثورة،إذ تولت أهم الجمعيات والمنظمات التاريخية كالإتحاد العام التونسي للشغل،الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان،هيئة المحامين،جمعية القضاة،نقابة الصحافيين،جمعية النساء الديمقراطيات...

فبمقتضى القانون الأساسي عدد التسعين سنة 1988م المؤرخ في 02 أوت 1988م،تميز هذا النظام القانوني بالتضييق على حرية تأسيس الجمعيات بالاعتماد على نظام التسجيل أو التأشيرة الذي أسند إلى وزير الداخلية صلاحيات تقديرية واسعة لقبول أو رفض مطلب التأسيس وكان الإجراء يتطلب إيداع تصريح لدى الإدارات التابعة لوزارة الداخلية مقابل تسليم وصل الإيداع وهو نظام تسجيل مقنّع باعتبار إمكانية الرفض من وزارة الداخلية،وأضاف

---

(1) المجتمع المدني في تونس ثمرة وفاق وطني ، **المرجع السابق** ، ص ص02_03.

القانون تصنيفا وجوبي للجمعيات بحسب نشاطها،مما أدى إلى مزيد التضييق على حرية تكوين الجمعيات بإجبارها على النشاط في مجالات معينة ومحددة[1]، لا يمكن أن تعمل خارج إطارها.

كما ظهرت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات في تونس في الثمانيات،وتجمع في صلبها نخبة من النساء ذوات الحساسية اليسارية والعلمانية،حيث تعود الجذور الأولى لهذه الجمعية في أواخر السبعينات عندما تجمع عدد من المثقفات بالعاصمة التونسية لتدارس بعض القضايا المتعلقة بالمرأة،ثم أصدرنا في أفريل 1985م مجلة نساء التي صدر منها في مارس 1987م: ثمانية أعداد،وطوّرن عملهن بعد ذلك من خلال تأسيس الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات التي حصلت على تأشيرة العمل القانوني في 06 أوت 1989م،تعمل هذه الجمعية على تحقيق عدد من الأهداف،كإلغاء كل مظاهر التمييز ضد المرأة،توعية النساء بحقوقهن والدفاع عن مكاسبهن العمل على تغيير المنطق الأبوي السائد ثقافيا،وتحقيق المواطنة الكاملة للمرأة[2].

بقيت هذه الجمعية نخبوية نتيجة التركيبة المهنية والعمرية لمناضلاتها،فبقي نشاطها محدودا يكاد يقتصر على بعض الندوات الفكرية و الورشات والبيانات الصحفية،ومن أهم ما قامت به في هذا الصدد أنها فتحت مركزا مختصا في التصدي لكل أنواع العنف المسلّط على النساء ومن ضمنه مشكل التحرش الجنسي .

كما برزت جمعية أخرى تمثلت في جمعية الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان فهي المنظمة الحقوقية الرئيسية في تونس،تأسست في07ماي 1977م،وهي أول جمعية من نوعها تظهر بإفريقيا والوطن العربي،تمسكت منذ تأسيسها بمنهج الاستقلالية عن السلطة التنفيذية وكل دوائر النفوذ السياسي والمالي،مما جلب لها شتى أنواع التضييقات،وصلت أحيانا إلى حد تجميد النشاط وإغلاق المقرات ومحاصرتها وملاحقة ناشطيها،واكبت كل الأزمات العصيبة التي عرفتها البلاد تحت عهدي الاستبداد،كأحداث الخميس الأسود

---

(1) منير السنوسي ، **المرجع السابق** ، ص 04 .

(2) الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ، /http://ar_wikipidia.org ، ص 03 ، تم الاطلاع عليه : 2016/03/12م، 16:19.

في جانفي 1978م،أحداث قفصة في جانفي 1990م،انتفاضة "الخبز" في جانفي 1984، المحاكمات التي طالت مختلف العائلات السياسية،والاحتجاجات التي أدت إلى ثورة 14 جانفي 2011م ...

بعد فترة قصيرة من الاستقرار النسبي في علاقاتها بالسلطة،عودة التوتر والمضايقات مع بداية محاكمات التيار الإسلامي وتعدد خروقات حقوق الإنسان بداية التسعينات[1]، عقدت الرابطة خمسة مؤتمرات،وكان المؤتمر الرابع قد انعقد في فيفري1994م،والمؤتمر الخامس في أكتوبر 2000م،وخطّطت لعقد مؤتمرها السادس في سبتمبر2005م،إلاّ أنه تم منعه بقرار قضائي،ثم حاولت ثانية في شهر ماي 2006 م،إلاّ أنّ السلطات التونسية منعتها من ذلك،على خلفية الشكوى المقدمة ضدها من عدد الأعضاء من المنتمين إلى التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم وبلغ عدد مشتركي الرابطة في أواسط الثمانينات حوالي أربعة آلاف عضو يتوزعون على حوالي أربعين فرعا بأهم مدن البلاد شمالا وجنوبا.

فازت الرابطة سنة 2015م بجائزة نوبل للسلام،وذلك ضمن الرباعي التونسي الراعي للحوار التونسي،وقد منحت الجائزة تقديرا لمساهمته الحاسمة في بناء ديمقراطية متعددة بعد ثورة الياسمين في العام 2011م[2]، والغاية من ذلك هو دعم الشعب التونسي والسلام المدني،من خلال الإشادة بالمجموعات التي تمثل المجتمع المدني حول العالم والتي تناضل غالبا في ظل مخاطر حقيقية في سبيل حقوق الإنسان واحترام كرامة كل فرد.

المطلب الثالث: الأحزاب السياسيّة: (خارطة جديدة):

تعتبر الأحزاب السياسية من المفاهيم الحديثة،وهي حجر الزاوية في المبادئ الديمقراطية،وتعدد الأحزاب تعتبر من المظاهر الجوهرية للديمقراطية،وتنتهي الديمقراطية بانتهاء تعدد

---

(1) الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان https://www.dw.com ، ص ص 02_03 , تم الاطلاع عليه : 2016/03/12 ، 22:29.

(2) تاريخ الرابطة LTDH . www.ltdh.tm/ ?q=ar/article ، ص01 ، تم الاطلاع عليه : 2016/03/12م ، 22:51 .

الأحزاب وإلغاءها[1]، كما تعتبر إحدى الظواهر البارزة في الحياة السياسية ولا سيما في الأنظمة الديمقراطية وذلك لما تقوم به من تنافس على السلطة وتجسيدا لمبدأ المشاركة السياسية،إضافة إلى التعبير عن إرادة المجتمع بكافة أطيافه ومصالحه[2]، فهي مؤشرا على التعدديّة السياسية وإمكانية التداول السلمي للسلطة إذا سمح لها بالعمل العلني والتنافس فيما بينها وذلك للحصول على أغلبية المقاعد وتشكيل الحكومات[3]. فالحزب هو تنظيم دائم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول على مساندة شعبية،بهدف الوصول إلى السلطة من أجل تنفيذ سياسة محدّدة[4].

بعد رحيل الرئيس زين العابدين بن علي توجهت تونس نحو تأسيس نظام ديمقراطي،وظهرت ملاحم حراك سياسي وجهود لمحاربة الفساد،ولكن مرحلة ما بعد رحيل الرئيس المخلوع كانت مليئة بالتحديات،فالحرية الجديدة أثمرت احتجاجات استمرت في رفع شعارات الثورة وتزايدت مؤشرات البطالة والمتاعب الاقتصادية .

تميزت الساحة السياسية في تونس بعد 14 يناير،وخلال المرحلة الانتقالية بحالة حراك حزبي كثيف،حيث قامت العديد من القوى السياسية بتأسيس أحزاب جديدة مستفيدة لأول مرة من حالة الانفتاح السياسي .

كما اتسمت الخريطة الحزبية التونسية خلال المرحلة الانتقالية وقبل انتخابات المجلس التأسيسي بارتفاع حدّة الاستقطاب،ووجود فجوة بين تطلعات النخب والسياسيين وتطلعات الفئات المهمشة والمحرومة سياسيا واقتصاديا،وازداد العزوف السياسي عن اعتبار الهيئة العليا لتحقيق

---

(1) ناجي الغزي ، مفهوم الأحزاب السياسية العربية للديمقراطية ، www.NadjiAlghezi.com ، ص 03 ، تم الاطلاع عليه : 2016/03/13م ، 20:02.

(2) مفهوم الحزب السياسي و وظائفه ، https://www.Fb.com/notes ، (21 ماي 2011م ، 04:15) ، تم الاطلاع عليه : 2016/03/14م ، 17:57.

(3) الأحزاب السياسية في الوطن العربي ، www.Aljazeera.net/.../E16672D-22B9-4708-B1AE-1... ، تم الاطلاع عليه : 2016/03/14م ، 17:00.

(4) سعاد الشرقاوي ، **الأحزاب السياسية (أهميتها ، نشأتها ، نشاطها)** .كلية الحقوق جامعة القاهرة ، 2005م ، ص 13.

أهداف الثورة هيئة ذات شرعية لأنها ببساطة تعتبر أنّ لقراراتها صفة الإلزام بما يتجاوز دورها كهيئة استشارية[1].

تعتبر أول انتخابات ديمقراطية تجرى بعد الثورة ومنذ استقلال البلاد عن الاحتلال الفرنسي سنة 1956م،وبهذا انتقلت تونس من شرعية الأمر الواقع التي دامت ما يقرب من عشرة أشهر متتالية تقريبا إلى الشرعية الديمقراطية التي تستند إلى آليات الانتخاب والتداول السلمي على السلطة .

وقّعت الأحزاب السياسية في تونس على اتفاق حول كيفية المضي قدما في عملية التحول من أجل توطيد الديمقراطية،ورغم أنّ هذه العملية كانت بطيئة وثابتة في تونس،إلاّ أنها كانت خالية من التدخلات الداخلية أو الخارجية غير المرغوبة مثل الانقلاب الذي وقع في مصر أو التدخلات الخارجية في ليبيا أو سوريا،وبإمكان هذه العوامل أن تؤدي فعلا إلى نجاحها في النهاية ويجب الإشادة بها.

فقد وافقت جميع الأحزاب السياسية الرئيسية على خارطة طريق جديدة لإكمال الفترة الانتقالية في تونس[2].

أصبح المشهد السياسي يغصّ بكثرة الأحزاب السياسية في تونس،والذي زاد في حيرة التونسي إلى جانب ذلك عدم إدراكه بحقيقة هذه الأحزاب وتوجهاتها وأفكارها وبرامجها السياسية المستقبلية وإن كان التونسي حديث العهد بكل هذه الأمور إلاّ أن عزمه على اختيار ما يمثله تمثيلا مشرفا وحقيقيا يجعله يبحث ويتعلم ويفهم[3]. وهذا هو التونسي الذي أعطى للعالم درسا يذكره التاريخ إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها فيما يلي قائمة لأهم الأحزاب السياسية بعد الثورة في تونس ونذكر البعض منها:

---

(1) محمد احمد صافيناز ، من الثورة التونسية : المسار والتحديات عام من الثورة التونسية ، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx ?Serial=55 ، تم الاطلاع عليه : 2016/03/14م، 18:34.

(2) هارون ي . زيلين ، عملية التحول السياسي الهشة في تونس . معهد واشنطن لسياسة الشرق ، www.washingtoninstitute.org/.../policy/tunisias-Frag ، (17أكتوبر 2013)، تم الاطلاع عليه:2016/03/13م ، 18:37.

(3) قائمة الأحزاب السياسية في تونس ، خواطر تونسي حرّ ، https://khawatertounis7or.wordpress.com/.../، تم الاطلاع عليه : 2016/03/13م، 17:52.

أولا : حركة النهضة :

هي حركة ذات مرجعيّة إسلامية،ظهرت في أواخر الستينيات تحت اسم الجماعة الإسلامية من أبرز مؤسسيها،أستاذ الفلسفة راشد الغنوشي،المحامي عبد الفتاح مورو،وانضمّ إليهم لاحقا عدد من النشطاء من أبرزهم صالح كركر،حبيب المكني،علي العريضى،حيث اقتصر نشاط الجماعة في البداية على الجانب الفكري من خلال إقامة حلقات في المساجد ومن خلال الانخراط بجمعيات المحافظة على القرآن الكريم.

في عام 1974م سمح لأعضاء الجماعة بإصدار مجلة المعرفة التي أصبحت المنبر الفعلي لأفكار الحريّة ، وفي أوت 1979م،أقيم بشكل سري المؤتمر المؤسس للجماعة الإسلامية تمت فيه المصادقة على قانونها الأساسي الذي أنبتت على أساسه هيكلة التنظيم[(1)].

أعلن عن الحركة رسميّا في 06يونيو1981م وتغيّر اسمها لاحقا ليصبح حركة الاتّجاه الإسلامي وفي فبراير 1989م أصبحت حركة النهضة.

رحّبت الحركة بالإطاحة بالرئيس الحبيب بورقيبة في07نوفمبر1987م،وأفرج الرئيس زين العابدين بن علي منذ الأشهر الأولى عن أغلب الحركة المسجونين،ووقعت هي بدورها على وثيقة الميثاق الوطني التي دعا إليه الرئيس السابق كقاعدة لتنظيم العمل السياسي في البلاد[(2)].

في فبراير 1989م،طارد نظام الرئيس الحبيب بورقيبة وسجن قيادات الحركة من بينهم راشد الغنوشي،وعبد الفتاح مورو،وزادت شعبيتها في الثمانينات واتّهمتها السلطة بالتورّط في أعمال عنف استهدفت أربعة فنادق تونسية[(3)] ،كما شاركت الحركة في الانتخابات التشريعية في أبريل 1989م .

(1) الأحزاب السياسيّة تعريفها وبرامجها ، منتديات تونيزيا سات ، www.tunisia-sat.com، (2011/08/02م)، ص 09 ، تم الاطلاع عليه: 2016/03/14م، 15:26.

(2) الأحزاب السياسية في تونس ، www.Aljazeera.net/.../CEc1F3c7-7D94-497c-9BEB، ص 03، تم الاطلاع عليه: 2016/03/13م ، 17:42.

(3) خريطة الأحزاب السياسية في تونس ، www.France24.com/.../20110118-tunisia-political، ص 03، تم الاطلاع عليه: 2016/03/05م ، 17:41.

اصطدمت النهضة بالسلطة منذ سنة 1991م،وأعلنت الحكومة في ماي 1991م إبطال مؤامرة للحركة لقلب نظام الحكم واغتيال الرئيس زين العابدين بن علي،وشنّت قوات الأمن تبعا لذلك حملة شديدة على أعضائها ومؤيّديها،وقبض على الكثيرين وفرّ عدد من قيادييها من بينهم راشد الغنوشي،وبقيّ عملها محظورا في تونس إثر ذلك[1].

أجريت انتخابات المجلس التأسيسي في تونس يوم 23أكتوبر2011م،حيث تقدّم إلى الانتخابات نحو 11 ألف مرشح يتنافسون على 218 مقعدا في المجلس الوطني التأسيسي، تمخّضت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي عن فوز واضح لحركة النهضة،التي قالت 90مقعدا من المجلس بنسبة تصل إلى 14.47% من المقاعد،وقد كان فوز حركة النهضة أمرا متوقّعا بالنسبة للمطلعين على مجريات الشأن السياسي في تونس،فقد أعطت أغلب استطلاعات الرأي التي أجريت قبيل الانتخابات نسبا متقدمة للحركة مقارنة ببقيّة الأحزاب السياسية،وما فاجأ الكثيرين هو قدرة النهضة تخطي السقف الذي رسم لهم سلفا[2].

ثانيا: المؤتمر من أجل الجمهورية :

هو حزب سياسي غير معرّف به،تأسّس يوم 25جويلية 2001م،إيمانا منه بعلوّ مبادئ الجمهورية،أسّسه الدكتور المنصّف المرزوقي رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وينوبه في رئاسة الحزب المحامي عبد الرؤوف العبادي ومؤسّسون آخرون،بدأ نشاطه السياسي في خضم سنين الجمر رافضا السرية ومشهرا بالاستبداد والفساد،ملتزما بإرساء جمهورية حقيقية وديمقراطية تشاركية.

أعلن صراحة مناهضته لنظام الرئيس زين العابدين بن علي،شعاره: " السيادة للشعب، الكرامة للمواطن ، والشرعية للدولة "،ولحزب المؤتمر من اجل الجمهورية علاقات متينة مع أحزاب فرنسية وأوروبية[3]، وبفضل ثورة 14 جانفي وما فتحته من آفاق للحرية والكرامة

---

(1) الأحزاب السياسية في تونس ، **المرجع السابق** ، ص 03.

(2) النموذج الثوري التونسي : المسار ، التحديّات ، رهانات الانتقال ، nama.center.com/ActivitieDatials.aspx ?id=125 ، ص03 ، تم الاطلاع عليه: 2016/03/14م ، 18:34.

(3) خريطة الأحزاب السياسية في تونس ، **المرجع السابق** ، ص 03 .

وإمكانات واسعة وغير محدودة للعمل السياسي والمشاركة في الشأن.

تمكّن حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الحصول على قرار من وزير الداخلية بالترخيص في العمل القانوني مؤرخ بتاريخ 09مارس 2011م،وكان مؤسّسو الحزب قد تمسكوا برغم واقع المحاصرة والإقصاء والتهميش بحقهم في الممارسة الفعلية للحريات الفردية والسياسية تحت شعار " نمارس حقوقنا ولا نطالب بها"،وذلك عبر المقاومة المدنية وليس المعارضة دون رخصة أو إذن من أحد خارج قوانين الديكتاتورية وعلى نقيضها كأول فعل نضالي .

عمل المؤتمر على إقامة أوسع جبهة سياسية لمقاومة الاستبداد والإطاحة به،كما تعرّض مناضلو الحزب منذ التأسيس إلى كل أنواع التضييق من سجن وملاحقة ومصادرة بيوت ونفي وتهجّم على الشرف[1]، وتميّز المؤتمر في غضون كل ذلك بالدقة في تشخيص السلطة الدكتاتورية والجرأة في مواجهتها والدعوة الصريحة إلى إسقاطها والتحريض الدائم عليها والمشاركة الطليعية في مقاومتها .

احتل حزب المؤتمر من أجل الجمهورية المرتبة الثانية بـ: 20 مقعدا بنسبة تصل إلى 13.82% في انتخابات 23 أكتوبر 2011م[2].

يهدف حزب المؤتمر من أجل الجمهورية إلى إقامة دولة مدنية وذلك من أجل نظام جمهوري حقيقي يقوم إراديا على سيادة الشعب عبر الممارسة الفعلية لحرية الرأي والتنظيم للجميع، وإقامة الانتخابات الحرة والنزيهة لضمان تمثيلية الشعب ومشاركته في القرارات السياسية،يهدف أيضا إلى ترسيخ المواطنة وذلك بمناضلة الحزب من أجل عدم السماح بأي شكل من أشكال الوصاية والإقصاء والتهميش للأفراد والمجموعات والتعدي على الكرامة أو على حق المشاركة في القرار السياسي[3].

يعمل حزب المؤتمر من اجل الجمهورية على ترسيخ الديمقراطية عبر أبعادها الثلاثة من مشاركة،

---

(1) الأحزاب السياسية تعريفها وبرامجها ، **المرجع السابق** ، ص 33.

(2) النموذج الثوري التونسي : المسار ، التحديات رهانات الانتقال ، **المرجع السابق** ، ص 03 .

(3) حزب المؤتمر من أجل الجمهورية ، parti tunisien.blogspot.com(2011).../blog-post.7516h...، ص 02، تم الاطلاع عليه : 2016/03/16م ،11:12.

مساءلة ومداولة،وذلك عن طريق إرساء نظام ديمقراطي ووضع دستور جديد يكرّس قدر من التدقيق ووضوح مبادئ الفصل بين السلطات وتثبيت روح المواطنة وضمان الحريات الفردية والجماعية،وهذا إلى جانب إرساء الديمقراطية الاجتماعية عبر تشجيع الجمعيات المدنية وتمويلها[1].

ثالثا: حزب العمال الشيوعي التونسي:

يعتبر من أكبر و أقدم الأحزاب السياسية الماركسية النشطة في تونس،تأسّس في الثالث من يناير سنة 1986م،تحت اسم "حزب العمال الشيوعي التونسي"، وفي العاشر من يوليو سنة 2012م،غير اسمه"لحزب العمال"،وهو منظمة ثورية،تجمع مناضلين انظموا إليها عن طواعية للنضال سويا من أجل تحقيق الهدف الأسمى الشيوعي على مستوى وطني عالمي،لقد تأسس هذا الحزب استجابة لحاجة الطبقة العاملة والكادحين التونسيين عامة،يكرّس نشاطه العملي للدفاع عن مصالحهم وطموحاتهم بإخلاص وتفان حتى يتسنى لهم تحقيقها،وكان ولا يزال حزب العمال في مستوى المهمة التاريخية التي تأسس من أجلها وأنّه يسير بثبات نحو انجازها[2].

منع الحزب من الترخيص لدى إعلان تأسيسه في أواسط الثمانينيات،لكنه استمر في نشاطه السياسي والنقابي المناهض للحكومة والمطالب بمزيد من الحريات النقابية والسياسية ومزيد من تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

في السنوات الستّ الأولى من عقد ثمانينات القرن العشرين وبقيادة حمة الهمامي،كان الحزب فاعلا ضمن القطب اليساري مقابل حركة الاتجاه الإسلامي،التي يتزعمها راشد الغنوشي .

بعد الإطاحة بالرئيس الحبيب بورقيبة وتسلم الرئيس زين العابدين بن علي مفاتيح السلطة، وقّعت جميع المنظمات والهياكل،والأحزاب على ما يعرف بوثيقة الميثاق الوطني،التي قدمتها الحكومة على أنها الحل لتنظيم الحياة السياسية في البلاد،إلاّ أن حزب العمال الشيوعي

---

(1) الأحزاب السياسية تعريفها وبرامجها ، **المرجع السابق** ، ص ص 33-34.

(2) حزب العمال الشيوعي التونسي – الذكرى العشرين لتأسيس الحزب ، .www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid=58391، ص 01 ، تم الاطلاع عليه : 2016/03/16م، 15:00.

التونسي كان الوحيد الذي رفض الإمضاء على هذه الوثيقة(1)، ووافقت عليه بقية القوى والأحزاب السياسية وبالموازاة مع صراع الحزب ومؤسّسيه ضد نظامين الرئيسين السابقين،خاض صراعا لا يقل شراسة ضد حركة الاتجاه الإسلامي التي أصبحت فيما بعد تسمى "النهضة "، حيث كان الحزب من أشد خصومها نقدا ومعاداة .

لكن الحزب عاد نهاية التسعينيات لمراجعة خطابه ومواقفه في التعاطي مع حركة النهضة،وظل يطالب بإطلاق معتقليها،وأجرى حوارات مع بعض قادتها،بل ودخل في تحالف سياسي معها ضمن ما عرف بلجنة الثمانية عشر أكتوبر التي طالبت بإطلاق الحريات العامة وإنهاء الاستبداد السياسي،والتي ضمّت حقوقيين وسياسيين من بينهم إسلاميون ويساريون وقوميون وعلمانيون .

إلى جانب عدم الترخيص القانوني،تعرّض الحزب للكثير من الملاحقات والمطاردات،وتمّ اعتقال ومحاكمة عدد من قادته وكوادره خلال فترة حكم الرئيس زين العابدين بن علي التي دامت 23 سنة .

كان زعيم الحزب"حمة الهمامي"من أكثر هؤلاء تعرّضا للمحاكمات والاعتقالات،فقد أمضى أكثر من عشر سنوات على فترات متقطعة في السجون والمعتقلات في فترتي حكم الرئيسين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي(2).

بعد رحيل الرئيس زين العابدين بن علي بقيّ الحزب معارضا ومطالبا بإسقاط الحكومة التي شكلها "محمد الغنوشي"*،وأسّس مع آخرين جبهة سياسية أطلق عليها جبهة الأربعة عشر

---

(1) تقديم وتعريف الأحزاب والحركات السياسية الناشطة في تونس ، Nasrichelbi.canalblog.com.politique ، ص 17، تم الاطلاع عليه : 2016/03/13م، 18:06.

(2) حزب العمال الشيوعي التونسي ، www.Aljazeera.net/.../7B4EB441-7D87-448C-9DOC...، ص 02 ، تم الاطلاع عليه : 2016/03/16م ، 15:56.

*محمد الغنوشي : سياسي واقتصادي تونسي ،ولد في 18 أغسطس 1941م ، شغل منصب الوزير الأول منذ17 نوفمبر 1999م ، تولى مناصب عديدة في كتابة الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني قبل أن يعين مديرا للإدارة العامة للتخطيط كلّف لفترة وجيزة بوزارة التخطيط في حكومة الرئيس زين العابدين بن علي ، عين أيضا وزيرا للمالية ، كلّف بوزارة التعاون الدولي والاستثمار الخارجي .

جانفي ، تطالب بحماية الثورة ومعاقبة الفاسدين والمسؤولين عن جرائم الماضي .

في مارس 2011م،منحت وزارة الداخلية الترخيص القانوني للحزب،وبذلك أصبح حزبا معترفا به وبإمكانه النشاط بكامل الحرية(1).

رابعا : حزب حركة الوطنيين الديمقراطيين :

هو حزب سياسي تونسي،يعمل في إطار الجبهة الشعبية،عرف عن نوابه الجرأة والمعارضة،وله تاريخ نضالي واسع،ظهر الوطنيون الديمقراطيون في1975م في الجامعة التونسية،حيث نشط الوطنيون الديمقراطيون باسم الوطنيون الديمقراطيون،كما عرفوا بالمسائل المثيرة للجدل والتي طرحوها،مثل طبيعة المجتمع في تونس والذي يعتبرونه شبه مستعمر وبدعوتهم إلى الثورة الوطنية الديمقراطية واعتبارهم لما حصل في 20 مارس1956م انتقالا إلى الاستعمار الجديد وليس استقلالا،كما يدّعي الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة،كان الوطنيون الديمقراطيون من أول من تعرّض للمدّ الإسلامي في تونس،خاضوا صراعا مريرا مع طلبة الاتجاه الإسلامي(2).

عاش تيار الوطنيون الديمقراطيون طويلا في أروقة الجامعات والكليات،وكانت لهم إسهامات في مسار الحركة الطلابية وكذلك الحركة النقابية دون أن يمنحهم عهدا الرئيس الحبيب بورقيبة والرئيس زين العابدين بن علي فرصة التنظيم القانوني والمساهمة في الحياة السياسية الوطنية.

برزت قيادات هذا التيار خلال أيام الثورة وفي أعقابها وخاصة رمزه الوجه السياسي المعروف "شكري بلعيد"،وبعد تقسيمات أولية انسجمت مع خيار شعبي واسع منتقد ورافض لحكومة محمد الغنوشي الأولى والثانية،حيث رفض التيار تقديم مطلب للحصول على تأشيرة العمل القانوني،وبعد تولي السيد باجي قائد السبسي رئاسة الوزراء أقدمت حركة الوطنيين الديمقراطيين على التوجه إلى مصالح وزارة الداخلية بتصريح بتأسيس حزب سياسي،وذلك بتاريخ 08 مارس 2011م،تحصل على قرار وزاري بالترخيص الرسمي للعمل القانوني(3).

---

(1) اليسار الديمقراطي والعلمانية في المغرب العربي ، حزب العمال الشيوعي التونسي ، **الحوار المتمدن** ، العدد : 1475 ، (2006/02/28م ، 10:38) ، تم الاطلاع عليه : 2016/03/16م ، 15:00.

(2) حزب الوطنيين الديمقراطيين ، wataduni.org، ص 02 ، تم الاطلاع عليه : 2016/03/18م ، 14:42.

(3) الأحزاب السياسية التونسية ، partitunisien-blogspot.com/2011/.../blog-post-5574.h ، ص01 ، تم الاطلاع عليه :2016/03/16م ، 22:21.

بذلك كان تأسيسه في 22 مارس 2011.

تميزت حركة الديمقراطيين بثراء النقاش في صفوف مناضلها ومفكريها،وقد أفضى هذا الوعي في كل مرة إلى طرح رؤى جديدة لتغيير المجتمع بطرح مفهوم جديد للثورة وهي الثورة الوطنية الديمقراطية ينخرط فيها العمال والفلاحون الفقراء والمتوسطون والبرجوازية الصغيرة وكبار ملاك الأراضي وبقايا الإقطاع والإدارة الفاسدة،ويعتبر الوطنيون الديمقراطيون أنّ لهذه الثورة مهمتين أساسيتين: مهمة تهدف إلى تخليص البلاد من التبعيّة للخارج اقتصاديا وسياسيا،والمهمة الديمقراطية،وتهدف إلى بناء الجمهورية الديمقراطية الاجتماعية[1].

خامسا: حزب العمل الوطني الديمقراطي:

هو حزب سياسي ماركسي،تقدّم في 29 أفريل2005م،بمطلب للحصول على تأشيرة النشاط القانوني[2]، أصدر الحزب في ماي 2005م بيانه التأسيسي كحزب يتوجه إلى العمال ومختلف فئات الشعب الكادح،يترأس هذا الحزب عبد الرزاق الهمامي،وآخرون،يعنى الحزب بمشاغل الطبقة العاملة وجماهير الشعب من فلاحين وطلبة ومثقفين وعموم الفئات الشعبية.

تقدّم حزب العمل الوطني الديمقراطي بمطلب للحصول على جريدة الإرادة،لكنه لم يحصل على الترخيص،وهو يقوم بنشرها على الانترنت مع عنوان" نشرية سياسية إخبارية جامعة "[3] تم الاعتراف بحزب العمل الوطني الديمقراطي بعد فرار الرئيس زين العابدين بن علي من تونس في 14 جانفي 2011م،حيث منح التأشيرة يوم الأربعاء 19جانفي [4].

(1) الحبيب الميساوي ، الوطنيون الديمقراطيون التاريخ والهوية ، https://www.F.b.com ، (2013/02/07م، 13:01)، تم الاطلاع عليه : 2016/03/18م ، 14:51.

(2) أحزاب وجماعات تونس ، ...www.kamaljoumblatt.com/.../l4DjwB-parties-and-Gr ، ص 05 ، تم الاطلاع عليه : 2016/03/16م ، 22:00.

(3) الأحزاب السياسية في تونس ، http://www.tunisia-sat.com/vb/showthread.php?p=7801980، ص17 ، تم الاطلاع عليه 2016/03/13م ، 15:06.

(4) الأحزاب السياسية تعريفها وبرامجها ، **المرجع السابق** ، ص 07.

خلاصة واستنتاجات :

ركز موضوع الدراسة على الجانب التطبيقي لتطور النظام السياسي والإداري في تونس،فتطرقنا إلى دراسة سسيولوجية للنظام السياسي قبل وبعد عملية التحول الديمقراطي،بالإضافة إلى البناء المؤسساتي ومختلف مكونات المجتمع المدني.

كما استنتجنا من خلال ما تقدم ما يلي:

ــ كان يوم 14 يناير 2011،يوما تاريخيا عظيم الشأن بالنسبة لتونس،يوما تتردد أصداؤه في أرجاء المنطقة،فمظاهر الاحتجاج الجماهيرية التي أزاحت الرئيس زين العابدين بن علي من السلطة،قد انطلقت شرارتها حرفيا ومأساويا من عمل شاب واحد،شكل ذلك التصرف اعتداء بالغا على كرامته إلى حد أنه أقدم على إضرام النار في نفسه،مطلقا بذلك سلسلة من الأحداث

ــ إن التضحية بالنفس التي قام بها محمد البوعزيزي،قد أصابت وترا حساسا في مجتمعه،مما أطلق العنان لمشاعر الإحباط لدى أفراد الشعب من ظروفهم المعيشية القاسية.

ــ لم يكن الخوض في مسار المرحلة الانتقالية التي تمر بها تونس بالأمر اليسير ذلك أن المعطيات غير متوفرة إلاّ في النظام السياسي الذي عرفته حقبة الرئيس الحبيب بورقيبة،وحقبة الرئيس زين العابدين بن علي،والنتيجة المستنبطة من الحقبتين كلتيهما هي أن النظام السياسي التونسي هو نظاما رئاسيا،واستنادا إلى المعطيات أن الخلل ليس في شكل النظام السياسي،وإنما في تركيز السلطات بيد الرئيس وامتلاكه مقومات السلطة والثروة،الأمر الذي أثر سلبا في بقاء النظام واستمراره،فالظروف التي أدت إلى حركة الاحتجاج وإسقاط النظام متداخلة ومتشابكة،غير أن الأبرز منها في التأثير على النظام هو سوء التوزيع،بالإضافة إلى احتكار حرية التعبير ومصادرتها من القوى السياسية الموجودة في داخل تونس أو خارجها،ولذلك شكلت مصادرة حرية التعبير السبب الآخر في الإطاحة بالنظام الرئاسي في تونس،وبالتالي شكلت حركة الاحتجاج رفضا لكل ما له علاقة بحقبة الرئيس زين العابدين بن علي،ومن ذلك طبيعة النظام السياسي

ــ ما طبع التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي وخاصة في مرحلتها الأولى،هو التردد

وغياب اليقين في الطريق إلى المستقبل،وقد بدا ذلك التردد واضحا منذ اللحظة التي شغر فيها منصب الرئاسة،ولا شك أنّ التغيير المفاجئ الذي حصل بمغادرة الرئيس السابق التراب التونسي قد ولّد حالة من الحيرة لدى من بقي يمسك بزمام الأمر،وأربك حسابات المسؤولين وسادت بينهم الخشية من انهيار مؤسسات الحكم،وبالتالي دخول البلاد في المجهول.

ـ مساهمة الجيش التونسي في عرقلة عملية التحول الديمقراطي في تونس محدودة ومرتبطة بفترة السبعينات والثمانينات،عندما شارك في عمليات قمع الاحتجاجات والتظاهرات الشعبية،أما عندما اندلعت الثورة التونسية،فكان دوره محفزا لعملية التحول الديمقراطي باحترامه لإرادة الشعب واختياره .

ـ غياب التوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية،وذلك لتمتع السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية) بصلاحيات واسعة تكرس هيمنة السلطة التنفيذية وتدخلها في صلاحيات السلطات الأخرى .

ـ السلطة التشريعية في تونس تعاني من الضعف والتهميش وجعلها مؤسسة شكلية فقط دون فاعلية أمام السلطة التنفيذية،التي تملك آليات لحلها والضغط عليها لتحقيق ما تصب إليه من قرارات.

ـ السلطة القضائية في تونس تعاني من عدم الاستقلال والتبعية للسلطة التنفيذية التي تهيمن عليها وتجعلها وسيلة لتحقيق سياساتها رغم نص الدستور على استقلاليتها .

ـ تعج الساحة السياسية بوجود الكثير من الأحزاب السياسية ذات التوجهات السياسية المتعددة لكن تعددية شكلية فقط .

ـ يوجد عدد كبير من المنظمات المدنية المتنوعة تتسم بها الساحة السياسية،إلا أنّ ممارستها الواقعية تؤكد ضعف أدائها ومساهمتها في تكريس عملية التحول الديمقراطي .

الفصـــــل الثالـــث
مؤشرات السياسات العامة في تونس

تمهيد:

إن تطبيق السياسات العامة في الدول يخضع إلى عدة معايير تسمح له بإيجاد أرضية للتطبيق . وعليه فإن جودة القرار تنطلق من نوعية الشراكة الموجودة بين فواعل النظام السياسي،وهذا الفعل السياسي نجد صوره في النظام السياسي التونسي. فهل حقيقة لعب شركاء النظام دورهم بفعالية.وفي هذا الفصل نتعرض لمؤشرات السياسات العامة في تونس من خلال :

_المجتمع المدني وديناميكية النهوض بسياسة التشغيل: واقع وآفاق التحول(2011_2015)

_المجتمع المدني وترقية الخدمة العمومية: برامج الإدارة الالكترونية أنموذجا.

المبحث الأول: المجتمع المدني وديناميكية النهوض بسياسة التشغيل:واقع وآفاق التحول (2011_2015)

عملت الأحزاب السياسية في تونس على النهوض بقطاع التشغيل،فقد عملت على تسطير برامج ثرية قبل وبعد التحول،وقد تجسد في عدد من الآليات التي تؤثر في السياسات العامة، فالأحزاب السياسية في بعض الأحيان تتحول إلى جماعات ضغط وذلك لتحقيق نتائجها بالضغط على الحكومات،وبالتالي الوصول إلى أهدافها وتحقيق أكبر نتائج ممكنة،كما تقوم بتجميع المصالح والتعبير عنها،ومن ثم تقوم بالاتصال والربط بين المجتمع والحكومة،أي أنها تترجم في حقيقتها لمدى علاقتها بالحكومة أو التأثير عليها [1]، كما تمثل أحيانا وسيلة من وسائل الرقابة السياسية على الحكام،ويكون ذلك حول مراقبة النشاط الحكومي .

فالأحزاب السياسية باعتبارها قوى اجتماعية فإنها تساهم بطرق مختلفة في التعبير عن انشغالات الطبقات الاجتماعية والنخب السياسية ، وتطلعاتها ورغباتها ومصالحها ، فإذا كانت الأحزاب السياسية في المعارضة(خارج السلطة) فإنها تقوم بمراقبة نشاطات السلطة وتنتقدها وتحللها،فهدف كل معارضة سياسية في كل مكان وزمان الوصول إلى السلطة،فلا وجود لحزب سياسي هدفه التبشير بفكرة عليا،دون السعي للسلطة التي من خلالها يمكنه تحقيق أهدافه،أما أحزاب السلطة تقوم بشرح سياسة الحكومة وموافقتها،وهذا الأخير هو المتواجد في السلطة، أما أحزاب المعارضة لا وجود لها،وإن وجدت تكون بشكل ضيق محاطة بمجموعة من القوانين بحجة حفظ الأمن العام والهوية الوطنية .

إضافة إلى الأحزاب السياسية فهناك أيضا النقابة التي تعتبر أحد مكونات المجتمع المدني حيث تلعب دورا بارزا في استقطاب عدد كبير من العمال حولها وذلك بالضغط على الحكومة من خلال القيام بالإضرابات التي تنشب بينها وبين السلطة،وذلك لتحقيق جملة من مصالحها وأهدافها،وأقوى تنظيم نقابي في تونس هو الاتحاد العام التونسي للشغل[2] ،

---

(1) أماني قنديل ، " **دور الأحزاب وجماعات المصالح في السياسات العامة** ". بحث ضمن كتاب : تحليل السياسات العامة ، ص143.

(2) ليلى سيدهم ، "**إشكالية التحول الديمقراطي في تونس**" ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2008_2009م، ص90.

باعتباره التنظيم الوحيد الذي له القدرة على منافسة الحزب الحاكم .

المطلب الأول: دعم المجتمع المدني لبرامج النهوض بسياسة التشغيل:

من بين آليات النهوض بسياسة التشغيل نجدها تراوحت مابين الانخفاض والارتفاع وهذا من سنة 2010 إلى 2014.

الجدول رقم (01): إنجازات برامج النهوض بسياسة التشغيل[1].

البرنامج	2010	2011	نسبة التطور السنوي 2010-2009 (%)
تربصات الإعداد للحياة المهنية	45 245	45 018	-0,5
عقد إدماج حاملي شهادات التعليم العالي	3 996	1 018	-74,5
عقد التأهيل والإدماج المهني	34 954	37 629	7,7
عقد إعادة الإدماج في الحياة النشيطة	750	621	-17,2
برنامج مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى	16 075	12 083	-24,8
عقد التشغيل والتضامن	28 336	30 216	6 ,6
برنامج الخدمة المدنية التطوّعية	5 901	6 719	13,9
برنامج تكفّل الدولة بنسبة 50 % من الأجور	167	248	48,5
المشاريع الممولة من طرف البنك التونسي للتضامن	82 598	30 892	-62,6
المجموع	218 022	164 444	-24,6

من خلال الجدول رقم (01) يتضح أنّ تربصات الأعداد للحياة المهنية فقد كانت نسبة التطور السنوي منخفضة جدا بنسبة تصل إلى (0.5%-) ما مابين سنة 2010_2011، أما عقد إدماج حاملي شهادات التعليم العالي فنسبة التطور السنوي ارتفعت إلى نسبة (74.5%-)

(1) مؤشرات النشاط، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل،ص25.

مابين سنة 2010-2014،وبالنسبة لبرنامج عقد التأهيل والإدماج المهني ارتفعت نسبة التطور السنوي ووصلت إلى (7.7%) ما بين سنة 2010-2014،إلى جانب تراجع نسبة التطور السنوي لبرنامج عقد إعادة الإدماج في الحياة النشيطة وبلغت نسبته(% 17.2-) مابين سنة 2010 إلى 2014،أما برنامج مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى ارتفعت نسبة التطور السنوي إلى (24.8%-) ما بين سنة 2010-2014،بالنسبة لبرنامج عقد التشغيل والتضامن،فبلغت نسبة التطور السنوي (6.6%) حيث ارتفعت مرة أخرى مابين سنة 2010-2014،أما برنامج الخدمة المدنية التطوعية فقد ارتفعت نسبة التطور السنوي إلى (13.9%) ما بين سنة 2010-2014 كما ارتفع المؤشر بنسبة (48.5%) وهذا بالنسبة لبرنامج تكفل الدولة بنسبة 50% من الأجور مابين سنة 2010-2014،أما برنامج المشاريع الممولة من طرف البنك التونسي للتضامن تراجعت نسبة التطور السنوي وانخفضت إلى نسبة (62.6%-) ما بين سنة 2010-2014،وبالنسبة إلى محصلة برامج سياسة التشغيل فكانت منخفضة،حيث بلغ مجموع برامج النهوض بالتشغيل نسبة (24.6%-) من نسبة التطور السنوي خلال الفترة مابين 2010-2014.

_تربصات الإعداد للحياة المهنية :

إن تربصات الإعداد للحياة المهنية يهدف إلى مساعدة المنتفع به على اكتساب مهارات مهنية ليسير إدماجه في الحياة النشيطة [1]، وينتفع بتربص الإعداد للحياة المهنية طالبو الشغل لأول مرة من ذوي الجنسية التونسية المتحصلين على شهادة تعليم عالي أو على شهادة معادلة منذ مدة لا تقل ستة أشهر[2]، كما يتلقى المتربص منحة شهرية تقدر بـ: 150 دينار تسندها الدولة،منحة تكميلية شهرية من قبل المؤسسة المحتضنة طيلة كامل فترة العقد مقدارها الشهري 150 دينار،كما تضبط قائمة الشهادات والاختصاصات المستثنات من الانتفاع بتربص الأعداد للحياة المهنية بقرار من الوزير المكلف بالتشغيل،ويتم قضاء تربص الإعداد للحياة

(1) التشغيل في تونس ، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل ، ص03 ، http://emploi.nat.tn/fo/ar/global.php?menu1=1.libre=477، تم الاطلاع عليه : 2016/04/06م،17:17.

(2) تربصات الاعداد للحياة المهنية –آليات وبرامج التشغيل ، ص14، www.emploi.gov.tn/.../، تم الاطلاع عليه : 2016/04/06م، 16:07.

المهنية بالمؤسسات الخاصة،المهن الحرة،القطاع العمومي[1].

الجدول رقم (2): تطور المنتفعين بتربصات الإعداد للحياة المهنية (SIVP)[2]:

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد المنتفعين	13 378	18 492	25 381	31 357	36 638	33 629	45 245	45 018

من خلال الجدول رقم (2) يتضح أنّ عدد المنتفعين في السنوات (2004،2005،2006، 2007،2008) في تزايد مستمر،أما في سنة 2009 انخفض عدد المنتفعين بتربصات الإعداد للحياة المهنية،أما في سنة 2010 ارتفع عدد المنتفعين مرة أخرى،ثم انخفض في سنة 2011، 2014، وبهذا كان المنتفعين بتربصات الإعداد للحياة المهنية في ارتفاع وانخفاض .

(1) تربصات الإعداد للحياة المهنية ، **المرجع السابق** ص 14.

(2) مؤشرات النشاط ، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل ،ص26.

الجدول رقم (3) : تطور عدد المنتفعين بتربصات الإعداد للحياة المهنية (SIVP)حسب الجهة(1):

الجهة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إقليم تونس	7 501	10 018	13 117	15 668	17 665	15 613	19 921	21 403
الشمال الشرقي	1 187	1 897	2 718	3 240	3 909	3 368	4 749	4 106
الشمال الغربي	469	684	1 093	1 218	1 459	1 269	1 745	1 328
الوسط الغربي	404	630	916	1 181	1 415	1 921	3 100	1 436
الوسط الشرقي	2 583	3 466	4 873	6 626	8 155	7 560	10 395	11 728
الجنوب الغربي	789	1159	1 723	2 161	2 653	2 691	3 597	3 576
الجنوب الشرقي	445	638	941	1 263	1 382	1 207	1 738	1 441
المجموع	**13 378**	**18 492**	**25 381**	**31 357**	**36 638**	**33 629**	**45 245**	**45 018**

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن عدد المنتفعين بتربصات الإعداد للحياة المهنية بالنسبة لجهة إقليم تونس في ارتفاع مستمر من سنة 2004،2008،ثم انخفض في سنة 2009،وفي سنة 2010 إلى2014 عاود الارتفاع من جديد،أما بالنسبة لجهة الشمال الشرقي والشمال الغربي كان عدد المنتفعين بتربصات الإعداد للحياة المهنية منخفض في سنة 2004، ثم ارتفعا في سنة 2005 ،2006،2007،2008،أما في سنة 2009 انخفضا مجددا،ثم عاودا الارتفاع في سنة 2010،ثم انخفضا مرة أخرى من سنة 2011،2014، أما بالنسبة لكل من جهة الوسط الغربي والوسط الشرقي فكان عدد المنتفعين بتربصات الإعداد للحياة المهنية في سنة 2004منخفضا ثم ارتفع من سنة 2005 إلى سنة 2008،أما في سنة 2009و2010 استمر الارتفاع بالنسبة لجهة الوسط الغربي،أما جهة الوسط الشرقي كان منخفضا في سنة 2009،ثم في سنة 2010 إلى غاية 2014 عاود الارتفاع مجددا،أما جهة الوسط الغربي فانخفض سنة 2011،أما بالنسبة لجهة الجنوب الغربي والجنوب

---

(1) مؤشرات النشاط، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل،**المرجع السابق** ، ص 26.

الشرقي كان عدد المنتفعين بتربصات الإعداد للحياة المهنية منخفضا في سنة 2004،ثم ارتفعا من سنة 2005 حتى سنة 2008،واستمر عدد المنتفعين بالنسبة لجهة الجنوب الغربي في الارتفاع حتى سنة 2010،بينما بقي عدد المنتفعين لجهة الجنوب الشرقي منخفضا في سنة 2009،ثم ارتفع في سنة 2010،أما من سنة 2011 إلى 2014 تراجع عدد المنتفعين لكلا الجهتين أي جهة الجنوب الغربي وجهة الجنوب الشرقي في الانخفاض .

بالتالي نوصل إلى حصيلة تطور عدد المنتفعين بتربصات الإعداد للحياة المهنية **(SIVP)** حسب الجهة،حيث اختلفت في كل مرة،ففي سنة 2004 كانت منخفضة،ثم ارتفع مجددا من سنة 2005 حتى 2008،ثم تراجع عدد المنتفعين وانخفض في سنة 2009،ثم ارتفع في سنة 2010،ثم عاود الانخفاض مرة أخرى من سنة 2011 إلى 2014.

الجدول رقم (04) : تطور عدد المنتفعين بتربّصات الإعداد للحياة المهنية (SIVP) حسب الولاية[1] :

الولاية	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
تونس	4 919	5 761	7 656	9 040	10 531	9 098	11 546	12 754
أريانة	1 233	2 310	2 859	3 666	3 760	3 576	4 585	4 910
بن عروس	1 106	1 551	2 046	2 359	2 735	2 383	3 043	3 052
منوبة	243	396	556	603	639	556	747	687
نابل	621	924	1 285	1 622	2 097	1 947	2 662	2 306
زغوان	88	143	253	363	350	349	539	474
بنزرت	478	830	1 180	1 255	1 462	1 072	1 548	1 326
باجة	187	258	391	423	531	305	458	380
جندوبة	126	193	296	332	333	346	502	323
الكاف	108	138	288	311	414	395	653	500
سليانة	48	95	118	152	181	223	132	125
القيروان	103	139	186	262	290	334	554	431
القصرين	199	351	531	674	850	1 167	1 810	559
سيدي بوزيد	102	140	199	245	275	420	736	446
سوسة	604	766	1 246	1 864	2 505	2 487	3 007	3 573
المنستير	729	1 150	1 491	1 941	2 123	1 897	2 660	2 856
المهدية	134	183	286	361	398	294	450	513
صفاقس	1 116	1 367	1 850	2 460	3 129	2 882	4 278	4 786
قفصة	407	645	947	1 279	1 621	1 597	1 806	1 519
توزر	157	213	321	384	443	398	687	886
قبلي	225	301	455	498	589	696	1 104	1 171
قابس	122	245	354	502	560	588	871	667
مدنين	292	353	539	679	742	552	782	729
تطاوين	31	40	48	82	80	67	85	45
المجموع	**13 378**	**18 492**	**25 381**	**31 357**	**36 638**	**33 629**	**45 245**	**45 018**

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن عدد المنتفعين في بعض الولايات في انخفاض مستمر ابتداء من سنة 2004،مقارنة ببعض الولايات الأخرى مثل: تونس،بنزرت،القيروان،القصرين، سوسة،المنستير،صفاقس،قبلي،مدنين،فهي في ارتفاع نسبي،أمّا في سنة 2005،2006، 2008،2009،2010،حتى2014،نجد أن نفس مجموع الولايات في انخفاض تدريجي ماعدا بعض الولايات فهي في ارتفاع مثل: تونس،نابل،بنزرت،القيروان،القصرين،سوسة،المنستير صفاقس،قبلي،مدنين،أما بالنسبة لسنة 2007،

---

(1) مؤشرات النشاط، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، **المرجع السابق**، ص27.

نجد أن معظم الولايات في انخفاض نسبي،وفي نفس الوقت نجد ارتفاع عدد المنتفعين في نفس الولايات وفي نفس السنوات السابقة،إضافة إلى ولاية قابس.

إنّ محصلة مجموع تطور عدد المنتفعين بتربصات الإعداد للحياة المهنية (SIVP) في ارتفاع مستمر حسب الولاية وهذا ابتداء من سنة 2004 حتى سنة 2010،ثم ينخفض بشكل نسبي وهذا من سنة 2011 إلى 2014.

عقد إدماج حاملي شهادات التعليم العالي :

تهدف آلية عقد إدماج حاملي شهادات التعليم العالي إلى تمكين المنتفع به من اكتساب مؤهلات مهنية بالتناوب بين المؤسسات الخاصة وهياكل التكوين المهنية أو الخاصة،وتتعهد المؤسسة بانتدابهم فيها وينتفع به طالبو الشغل المتحصلين على شهادة تعليم عالي أو على شهادة معادلة[1] ،والذين تجاوزت فترة بطالتهم الثلاث سنوات بداية من حصولهم على الشهادة المعنية،مع إعطاء الأولوية لمن تجاوز سنهم ثلاثين سنة وللحالات الاجتماعية،كما يسند للمنتفع منحة شهرية مقدرة بـ: 150 دينار،علاوة على منحة إضافية تسند للمنتفع الذي يقيم خارج ولاية انتصاب المؤسسة المحتضنة،بحيث لا يتجاوز مقدارها خمسون دينارا،وتتكفل الوكالة بكلفة تكوين المنتفعين في حدود 400 ساعة خلال مدة العقد،كما تتعهد المؤسسة بانتداب المنتفعين الذين أنهوا تربصهم[2]، وتسند للمؤسسة التي تنتدب المتربص منحة قدرها 1000 دينار.

(1) آليات التشغيل في تونس ، www.tunisieconcours.net/2016/1/blog-port-52.html، تم الاطلاع عليه: 2016/04/07م ، 14:40 .

(2) مستجد آليات وبرامج التشغيل في تونس – منتدى التعليم التونسي : www.jawhara-soft.com/vb/showthread.php?t=71080، تم الاطلاع عليه : 2016/04/07م، 15:00.

الجدول رقم (05) : توزيع عدد المنتفعين بعقود إدماج حاملي شهادات التعليم العالي حسب الاختصاص إلى موفى شهر ديسمبر2011[1]:

	عدد المنتفعين	النسبة %
الفلاحة، والصيد البحري	25	2,5
العلوم والتقنية	314	30,8
الحقوق والتصرف	407	40,0
الآداب والعلوم الإنسانية	230	22,6
الطب والصيدلة	24	2,4
النزل والمطاعم	13	1,3
إختصصات أخرى	5	0,5
المجموع	**1 018**	**100.0**

من خلال الجدول رقم (05) يتضح أن اختصاص الحقوق والتصرف يحتل المرتبة الأولى بنسبة(40%)،ويليه اختصاص العلوم والتقنية في المرتبة الثانية بنسبة (30,8%)،في حين نجد أن اختصاص الآداب والعلوم الإنسانية احتل المرتبة الثالثة بنسبة (22,6%)،أما اختصاص الفلاحة والصيد البحري،واختصاص الطب والصيدلة فاحتلوا المرتبة الرابعة والخامسة بنسب متقاربة (2,5%) ، (2,4%) على التوالي،في حين احتل اختصاص النزل والمطاعم المرتبة السادسة بنسبة منخفضة (1,3%)،مقارنة باختصاصات أخرى في المرتبة السابعة والأخيرة بنسبة منخفضة جدا (0,5%) مقارنة بالنسب السالفة الذكر.

إلى أن نصل إلى محصلة عدد المنتفعين بعقود إدماج حاملي شهادات التعليم العالي حسب الاختصاص ويصل إلى(100%) بالرغم من أن هناك تفاوت في النسب .

(1) الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، ص28.

عقد التأهيل والإدماج المهني :

يهدف عقد التأهيل والإدماج المهني إلى تمكين طالب الشغل من اكتساب مؤهلات مهنية موافقة لمتطلبات عرض شغل تقدّمت به مؤسسة خاصة وتعذّرت الاستجابة له لعدم توفر اليد العاملة المطلوبة في سوق الشغل ، وهذه الآلية تمس الفئات غير المتحصلين على شهادة تعليم عالي والذين لا تستجيب مؤهلاتهم الأولية لحاجيات المؤسسات والقطاعات [1]، يتم إبرام هذا العقد بين المؤسسة المحتضنة والمنتفع لمدة أقصاها سنة ، وتسند الوكالة للمنتفعين منحة شهرية قيمتها 80 دينارا طيلة كامل فترة العقد[2].

الجدول رقم (06) : توزيع عدد المنتفعين بعقود التأهيل والإدماج المهني حسب قطاع النشاط إلى موفى شهر ديسمبر 2011[3]:

	عدد المنتفعين	النسبة %
الفلاحة والصيد البحري	585	1,6
الطاقة والمناجم	148	0,4
الصناعات المعملية	20 589	54,7
البناء والأشغال العامة	904	2,4
السياحة	780	2,1
التجارة	4 372	11,6
النقل	687	1,8
الإدارة	1 595	4,2
خدمات أخرى	7 969	21,2
المجموع	**37 629**	**100.0**

(1) عقد التأهيل و الإدماج المهني – آليات وبرامج التشغيل–وزارة التكوين المهني والتشغيل، /.../ www.emploi.gov.tn، تم الاطلاع عليه في 2016/04/07م،17:12.

(2) عقد التأهيل و الإدماج المهني–منتديات تونيزيا سات ، https://www.tunisia-sat.com/vp/showpost.php?p...4، تم الاطلاع عليه : 2016/04/07م، 17:45.

(3) الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، **المرجع السابق**،ص29.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن قطاع الصناعات المعملية احتل المرتبة الأولى بنسبة (54,7%)،ويليه نشاط خدمات أخرى في المرتبة الثانية بنسبة (21,2%)،في حين نجد أن قطاع التجارة في المرتبة الثالثة بنسبة (11,6%)،أما في المرتبة الرابعة نجد قطاع الإدارة بنسبة (4,2%)،في حين نجد كل من قطاع البناء والأشغال العامة وقطاع السياحة بنسب(2,4%) (2,1%) على التوالي، وفي المرتبتين الخامسة والسادسة،وفي المرتبة السابعة والثامنة هناك قطاع النقل وقطاع الفلاحة والصيد البحري بنسب (1,8%)، (1,6%) على التوالي،وفي المرتبة التاسعة نجد قطاع الطاقة والمناجم بنسبة منخفضة جدا (0,4%)،وبالتالي نصل إلى القول بأن نسب المنتفعين بعقود التأهيل والإدماج المهني حسب قطاع النشاط في تذبذب مستمر،في حين محصلة القطاعات كلها نجد نسبها (100%) .

عقود إعادة الإدماج في الحياة النشيطة :

يهدف عقد إعادة الإدماج في الحياة النشيطة إلى إعادة تأهيل فاقدي الشغل للاستجابة لمتطلبات مواطن عمل مشخصة بمؤسسات القطاع الخاص وأصحاب المهن الحرة،كما تمس هذه الآلية العمال الذين فقدوا شغلهم لأسباب اقتصادية أو فنية أو اثر الغلق النهائي والفجائي وغير القانوني للمؤسسات التي كانت تشغلهم،كما يتم إبرام عقد إعادة الإدماج في الحياة النشيطة بين المؤسسة وفاقد الشغل لمدة أقصاها سنة،تتكفل الدولة طيلة فترة التربص بـ: إسناد منحة شهرية للمنتفع تساوي 200 دينارا(1)، وتلتزم المؤسسات بإسناد منحة تكميلية للمنتفع لا تقل عن 50 دينارا شهريا طيلة فترة التربص،وتتعهد المؤسسة بانتداب كافة المنتفعين الذين أنهوا فترة التربص(2)

---

(1) عقد إعادة الإدماج في الحياة النشيطة – آليات وبرامج التشغيل ، / .../ www .emploi .gov.tn، تم الاطلاع عليه في 2016/04/07م، 20:20.

(2) آليات التشغيل في تونس ، **المرجع السابق** .

الجدول رقم (07) : توزيع عدد المنتفعين بعقود إعادة الإدماج في الحياة النشيطة حسب قطاع النشاط إلى موفى شهر ديسمبر 2011[1]:

	عدد المنتفعين	النسبة %
الفلاحة والصيد البحري	0	0,0
الطاقة والمناجم	1	0,2
الصناعات المعملية	598	96,3
البناء والأشغال العامة	3	0,5
السياحة	0	0,0
التجارة	8	1,3
النقل	3	0,5
الإدارة	3	0,5
خدمات أخرى	5	0,8
المجموع	**621**	**100.0**

يتضح من خلال الجدول رقم (07) أن أعلى نسبة في قطاع الصناعات المعملية قيمتها (96,3%)،ثم يكون هناك انخفاض في باقي القطاعات الأخرى،فنجد أن قطاع التجارة بنسبة (1,3%) ، ويليه قطاع خدمات أخرى بنسبة قليلة (0,8%)،في حين نجد قطاع البناء والأشغال العامة،وقطاع النقل،وقطاع الإدارة بنسب متساوية (0,5%)،نجد أيضا قطاع الطاقة والمناجم بنسبة منخفضة جدا (0,2%)،في حين نجد أن كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري وقطاع السياحة منعدمين في عقود إعادة الإدماج في الحياة النشيطة،فبالرغم من وجود نسب متفاوتة في كل القطاعات نصل إلى مجموع النسب (100%) من عقود إعادة الإدماج في الحياة النشيطة حسب قطاع النشاط .

(1) الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، **المرجع السابق**،ص30.

برنامج مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى:

يهدف برنامج مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى خاصة إلى ما يلي: مساعدة الراغبين في بعث المؤسسات على تشخيص أفكار مشاريع وإعداد دراسة المشروع ومخطط الأعمال الخاص به،كما يمكنهم من التأهيل الضروري في التصرّف داخل المؤسّسات وفي المجالات الفنّية الضّرورية لبعث المشروع،كما يمكن للوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل أن تتكفل بكلفة تنظيم دورات تأهيل لفائدة الراغبين في بعث المؤسسات الصغرى قصد مساعدتهم على تشخيص أفكار مشاريع تتماشى مع مؤهلاتهم وعلى إعداد مخططات الأعمال الخاصة بها[1]، وتتكفل الوكالة الوطنية للتشغيل بكلفة دورات تأهيل تكميلي تقني في حدود 400 ساعة على أقصى تقدير،كما تسند الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل للمنتفعين بدورات التأهيل والمتربصين وباعثي المؤسسات الصغرى خلال المرحلة الأولى لتركيز المشروع بمنحة مقدره بـ: 150 دينارا شهريا لحاملي شهادات التعليم العالي أو لشهادات معادلة و80 دينارا شهريا بالنسبة لذوي المستويات التعليمية والتكوينية الأخرى .

الجدول رقم (08) :تطوّر عدد المنتفعين ببرنامج مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى حسب نوعية التدخل[2]:

	2010	2011	نسبة التطوّر %
دورات تأهيل في المجالات التقنية	679	456	-32,8
تكوين تكميلي في التصرّف	585	296	-49,4
منحة المرافقة	2 062	1855	-10,0
تكوين تكميلي حسب طريقة	545	460	-15,6
بعث المؤسسات وتكوين الباعثين	7 570	6209	-18,0
أنشئ مشروعك CREE	630	290	-54,0
التربصات التطبيقية بالوسط المهني	840	650	-22,6
Moraine 1	3 164	1867	-41,0
المجموع	**16 075**	**12 083**	**-24,8**

(1) التشغيل والتكوين المهني في تونس ، www.centresmigrants.tn/.../، تم الاطلاع عليه في 2016/04/07م،15:11.

(2) الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، **المرجع السابق**، ص31.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن نسبة التطور بالنسبة لدورات تأهيل في المجلات التقنية منخفضة بنسبة تصل إلى (32,8-%) وهذا ما بين سنة من 2010 إلى 2014،أما تكوين تكميلي في التصرف فنسبة التطور ارتفعت إلى نسبة (49,4-%) ما بين سنة 2010 إلى 2014 ، وبالنسبة لمنحة المرافقة انخفضت نسبة التطور إلى (10,0-%) ما بين سنة 2010 إلى 2014،إلى جانب تكوين تكميلي حسب طريقة GERME فإن نسبة التطور ارتفعت بنسبة قليلة ووصلت إلى (15,6-%) مابين سنة2010 إلى 2014،بالنسبة لبعث المؤسسات وتكوين الباعثين،فبلغت نسبة التطور (18,0-%) حيث ارتفعت مرة أخرى مابين سنة 2010 إلى 2014،إلى جانب نسبة ارتفاع التطور بنسبة(54,0-%) فيما يخص أنشئ مشروعك CREE،كما نلاحظ أيضا تراجع نسبة التطور حيث بلغت (22,6-%) للتربصات التطبيقية بالوسط المهني،في حين ارتفاع نسبة التطور بالنسبة لـ:Moraine 1 حيث بلغت نسبة (41,0-%) مابين سنة 2010 إلى 2014،أما بالنسبة لمحصلة عدد المنتفعين ببرنامج مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى حسب نوعية التدخل فكانت منخفضة، حيث بلغ مجموعها نسبة (24,8-%) من نسبة التطور خلال سنة 2010 إلى 2014.

عقد التشغيل والتضامن:

إن عقد التشغيل والتضامن يهدف إلى تيسير اندماج مختلف فئات طالبي الشغل في الحياة النشيطة ضمن عمليّات خصوصية في إطار تنمية المبادرات الجهوية والمحلية للنهوض بالتشغيل و مواكبة متغيرات ظرفية لسوق الشغل، وينتفع بهذا البرنامج كل فئات طالبي الشغل، و يتم إنجاز هذه العمليات الخصوصية في إطار عقود برامج سنوية تبرم بين المجالس الجهوية والوزارات والهياكل المعنية، وتسند للمنتفعين بعقد التشغيل والتضامن من بين حاملي شهادات التعليم العالي أو شهادة معادلة منحة شهرية تتراوح بين 150 و250 دينارا، لمدّة سنة[1] ،و يتمّ

(1) نزيهة بوسعيد ، مكاتبنا هي المرجع القانوني الوحيد للتشغيل ... ولا مجال" للمعارف وللأكتاف " ، www.turess.com/alchourouk/160810(03/04/2010)، تم الاطلاع عليه : 2016/04/06م، 15:45.

التكفّل بكلفة تأهيل المنتفعين بهذه العقود،وتُسند لمؤطّري هذه العمليات منحة شهرية لا يتجاوز مقدارها300 دينارا لمدّة أقصاها سنة، وهو موجه للجهات قصد تمويل برامج خصوصية ذات صبغة جهوية ومحلية لدفع التشغيل والرفع من نسبة الإدماج(1).

الجدول رقم (09):تطور عدد المنتفعين بعقود التشغيل والتضامن :

	2010	2011	نسبة التطور %
عدد المنتفعين	**28 336**	**30 216**	**6,6**
منهم إناث	4 817	10 324	**114,3**
المجموع	**17,0**	**34,2**	-

من خلال الجدول رقم (09) نستشف أن نسبة التطور لدى المنتفعين الإناث تفوق نسبة المنتفعين الذكور،حيث أن نسبة التطور لدى الإناث (114،3%)،ونسبة التطور لدى الذكور (6،6%) ، في الفترة مابين 2010-2014.

المطلب الثاني: حوصلة لإنجازات الصندوق الوطني للتشغيل21-21:

فيما يخص انجازات الصندوق الوطني لتشغيل 21-21،فهي آلية إضافية تعتمد أساسا على التضامن الوطني،وتهدف إلى تيسير إدماج مختلف الفئات من طالبي الشغل الذين يواجهون صعوبات إدماج خصوصية،وذلك دون اعتبار لسنهم أو لمستواهم التعليمي أو للجهات التي ينتمون إليها،وتتمثل تدخلات الصندوق في مجموعة من البرامج التي تساعد على تكوين أو إعادة تأهيل الشبان بهدف مضاعفة فرص تشغيلهم(2)، إما في إطار العمل المؤجر أو العمل المستقل .

---

(1) التشغيل والتكوين المهني في تونس ، http://www.emploi-gov.tn/fr/emploir/programmes-de-lemploi، تم الاطلاع عليه : 2016/04/05م ، 14:10.

(2) الصندوق الوطني للتشغيل 21-21 –القطب التكنولوجي- www .technopole-monastir.rnrt.tn/Arabe/mv45.php، تم الاطلاع 2016/04/07م، 18:00.

الجدول رقم (10): المنتفعون ببرامج الصندوق الوطني للتشغيل 21-21[1]:

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
العدد الجملي للمنتفعين	105976	110831	118431	118605	92 984	112391	117983	108250	110934	61 108

من خلال الجدول رقم(10) نلاحظ أن العدد الإجمالي للمنتفعون في انخفاض وارتفاع،حيث نجد عدد المنتفعون سنة (2010-2008-2007-2005-2004-2003) في ارتفاع مستمر مقارنة بسنة (2014-2011-2009-2006-2002) فهي في انخفاض نسبي لعدد المنتفعون ببرامج الصندوق الوطني للتشغيل (21-21) .

-برامج تمويل المشاريع الصغرى ودورها في التنمية :

تعمل تونس على دعم المؤسسات لذلك قامت بإنشاء العديد من الهياكل المختصة في تمويل المؤسسات الصغرى .

- البنك التونسي للتضامن :

تم التأسيس القانوني للبنك التونسي للتضامن يوم 22ديسمبر 1997،المتعلق بتنظيم مهنة البنوك،ويتمثل هدفه في دعم مجهود الدولة في النهوض بالعمل المستقل من خلال إسناد قروض بنكية صغرى للباعثين الصغار ممن تعوزهم إمكانيات التمويل والضمان البنكي لإقامة نشاط خاص في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية بما يؤمن لهم الرزق ويدمجهم في دورة الإنتاج[2].

---

(1) الصندوق الوطني للتشغيل (21-21)، ص32.

(2) هياكل وصناديق تمويل المؤسسات الصغرى ،www.commune-tunis.gov.tn/publish/.../article.asp?id، تم الاطلاع عليه: 2016/04/06م، 20:10.

الجدول رقم(11) عدد المشاريع الممولة من طرف البنك التونسي للتضامن[1]:

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المشاريع الممولة	**14 551**	**12 324**	**9 910**	**6 469**	**7 584**	**7 666**	**6 152**	**10 282**	**11 234**	**7 497**	**11 400**	**11 522**
مبلغ القروض (م.د)	49.2	41.8	51.6	36.8	39.9	43.0	39.9	81.7	101.6	64.6	105.2	108.2
إحداثات الشغل	19 241	17 354	15 428	10 504	11 434	11 927	9 248	18 712	22 226	14 023	20 372	19 661

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة من طرف البنك التونسي للتضامن وبقروض متفاوتة انها حققت نجاحات في جميع السنوات.

الجدول رقم (12): عدد المشاريع الممولة من طرف البنك التونسي للتضامن حسب الجنس[2]:

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الذكور	10156	8127	6603	4305	4999	5245	4205	7466	8 014	4 927	7 710	8 779
الإناث	4395	4197	3307	2164	2585	2421	1947	2816	3 220	2 570	3 690	2 743
المجموع	**14 551**	**12 324**	**9 910**	**6 469**	**7 584**	**7 666**	**6 152**	**10 282**	**11 234**	**7 497**	**11 400**	**11 522**

نلاحظ من خلال الجدول(12) أن عدد المشاريع الممولة من طرف البنك التونسي للتضامن حسب الجنس مرتفعة عند الذكور مقارنة بالإناث وفي جميع السنوات،كما نلاحظ أن المجموع عند الذكور مرتفع في سنة (2000،2004،2005،2007،2008،2010،2011،2014) ،بينما عند الإناث يكون المجموع منخفض في سنة (2001،2002،2003،2006،2009) .

(1) البنك التونسي للتضامن ، **المرجع السابق** ، ص 33.

(2) **المرجع نفسه**، ص33.

الجدول رقم (13): عدد المشاريع الممولة من طرف البنك التونسي للتضامن حسب المستوى التعليمي[1] :

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
أمي	1 053	711	314	148	198	268	95	153	334	189	345	200
إبتدائي	6 172	5 317	3 742	2 036	2 396	2 244	1 575	2 923	3 142	2 108	3 121	3 822
ثانوي	6 022	5 336	4 457	2 694	3 129	3 248	2 466	4 260	4 686	2 976	4 591	5 215
تعليم عالي	1 304	960	1 397	1 591	1 861	1 906	2 016	2 946	3 072	2 224	3 343	2 285
المجموع	**14 551**	**12 324**	**9 910**	**6 469**	**7 584**	**7 666**	**6 152**	**10 282**	**11 234**	**7 497**	**11 400**	**11 522**

من خلال الجدول رقم (13) يتضح لنا أن عدد المشاريع الممولة من طرف البنك التونسي للتضامن عند المستوى الثانوي تكون في المرتبة الأولى في جميع السنوات ماعدا سنة 2000 فهي في المرتبة الثانية،في حين نجد أن المستوى الأمي في المرتبة الأخيرة وهذا في جميع السنوات من 2000 إلى 2014،أما بالنسبة للمستوى الابتدائي نجده في سنة 2000 في المرتبة الأولى،أما في سنة (2001،2002،2003،2004،2005،2008،2011،2014) ،يحتل المرتبة الثانية بمقارنته بمستوى التعليم العالي في سنة (2006،2007،2009،2010)، أما في سنة (2001،2002،2003،2004،2005،2008،2011،2000حتى 2014) ،نجده في المرحلة الثالثة، أما المستوى الابتدائي نجده في سنة (2006،2007،2009،2010) احتل المرتبة الثالثة،أما بالنسبة لمحصلة مجموع عدد المشاريع فهي ترتفع وتنخفض باستمرار من سنة 2000 إلى سنة 2014.

(1) البنك التونسي للتضامن ، **المرجع السابق** ، ص 34.

الجدول رقم (14): عدد المشاريع الممولة من طرف البنك التونسي للتضامن حسب قطاع النشاط(1) :

	2000	2001	2002	2003	2008	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصناعات التقليدية	881	1 068	506	302	306	348	259	409	361	697	290	**259**
المهن الصغرى	6 219	5 381	3 967	2 501	2 700	2 904	2 146	3 124	2 924	1 811	3 043	**4 087**
الفلاحة	2 677	1 619	1 325	653	1 113	1 030	823	1 624	1 104	826	1 940	**1 149**
الخدمات	4 774	4 256	4 112	3 013	3 465	3 384	2 924	5 125	6 845	4 163	6 127	**6 027**
المجموع	**14 551**	**12 324**	**9 910**	**6 469**	**7 584**	**7 666**	**6 152**	**10 282**	**11 234**	**7 497**	**11 400**	**11 522**

يتضح من خلال الجدول رقم (14) أن قطاع الخدمات مرتفع بالنسبة لمختلف القطاعات الأخرى وفي جميع السنوات،يليه قطاع المهن الصغرى بنسب أقل من قطاع الخدمات،ثم بعد ذلك قطاع الفلاحة بنسب أقل أيضا من قطاع المهن الصغرى،أما قطاع الصناعات التقليدية هو آخر تصنيف بالنسبة للقطاعات الأخرى،وهذا في جميع السنوات،نصل إلى محصلة مجموع عدد المشاريع الممولة من طرف البنك التونسي للتضامن فهو في ارتفاع وانخفاض مستمر بالنسبة لجميع السنوات وفي كل القطاعات .

(1) البنك التونسي للتضامن ، **المرجع السابق** ، ص34.

الجدول رقم (15):عدد المشاريع المموّلة من طرف البنك التونسي للتضامن حسب الفئة العمرية[1]:

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
29-18	2 188	2 561	2 508	1 905	2 669	3 220	2 514	4 199	4 112	1 698	3 007	3 039
39-30	6 793	5 521	4 459	2 955	3 129	2 914	2 457	3 601	3 943	3 254	4 660	4 710
49-40	3 885	3 022	2 172	1 185	1 309	1 158	916	1 811	2 113	1 581	2 344	2 369
50 سنة فما فوق	1 685	1 220	771	424	477	374	265	671	1 066	964	1 389	1 404
المجموع	**14 551**	**12 324**	**9910**	**6 469**	**7584**	**7666**	**6152**	**10282**	**11 234**	**7 497**	**11 400**	**11 522**

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المشاريع المموّلة بنسبة أكبر في الفئة العمرية من 30-39 سنة أما بالنسبة للفئة العمرية من 18-29 سنة نجد أن عدد المشاريع المموّلة منخفضة قليلا،تليها الفئة العمرية من 40-49 سنة نجد عدد المشاريع المموّلة أيضا في انخفاض مستمر،أما الفئة العمرية من 50 سنة فما فوق نلاحظ عدد المشاريع المموّلة في انخفاض سريع وهذا من سنة 2000 إلى 2014.أما محصلة مجموع عدد المشاريع المموّلة من طرف البنك التونسي للتضامن حسب الفئة العمرية في ارتفاع وانخفاض بالنسبة لجميع السنوات .

▪ القروض الصغرى :

تعتبر تونس من أوائل الدول العربية التي سنّت قانونا للقروض الصغرى،والذي يعود تاريخه إلى سنة 1999،والمتعلق بالقروض الصغرى الممنوحة من قبل الجمعيات،ويرمي إلى استكمال حلقات منظومة التمويل وذلك باستهداف العائلات المعوزة المحدودة الدخل من خلال مساعدتها على الحصول على قروض صغيرة لبعث أنشطة منتجة أو لتحسين ظروف عيشها،كما تسند القروض الصغيرة من طرف الجمعيات والمنظمات الغير حكومية المرخّص لها في إطار تدخلات البنك التونسي للتضامن وبدعم من الصندوق الوطني للتشغيل 21-21[2] .

---

(1) البنك التونسي للتضامن ، **المرجع السابق** ، ص35.

(2) خليفة السبوعي ، البنك التونسي للتضامن ، www.lescpertjournal./.../، تم الاطلاع عليه : 2016/04/10م، 17:00 .

الجدول رقم (16): عدد المنتفعين بالقروض الصغرى[1]:

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المنتفعون	24500	32239	38559	46313	58458	63961	72789	79094	82598	30 892
مبلغ القروض (م.د)	18.3	25.0	29.9	38.6	49.8	56.5	–	–	–	–

من خلال الجدول رقم (16) نستشف وجود ارتفاع سريع بالنسبة للمنتفعين بالفروض الصغرى وهذا من سنة 2003 إلى 2010 مع ظهور زيادة متقاربة في مبلغ القروض من سنة 2003 إلى 2007،أما من سنة 2008 إلى 2014 فإن مبلغ القروض ليس له قيمة،أما بالنسبة لسنة 2002 ، 2011 نجد أن عدد المنتفعين منخفض مقارنة بالسنوات الأخرى،إلى جانب مبلغ القروض نجده منخفض في سنة 2002،بينما في سنة 2011،لا توجد قيمة للقروض .

- **الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى :**

يهدف هذا الصندوق إلى النهوض بالعمل المستقل والتشجيع على إنشاء أو تحديث مؤسسات صغيرة والتي لا يتجاوز حجم الاستثمار فيها 50 ألف دينارا،وذلك في مجالات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية،ويتم ذلك عن طريق توفير قروض بدون فائدة[2]، كما ينتفع بهذا الصندوق الأشخاص الراغبين في إحداث أو توسيع مؤسسات صغرى في مجال الإنتاج والخدمات باستثناء الأنشطة ذات الصبغة التجارية أو الفلاحية،ويتمثل تدخل الصندوق في تقديم اعتمادات للباعث لاستكمال أموال ذاتية بنسبة 40% من جملة الاستثمارات،وتقدّم 60% الباقية في شكل قرض بنكي.

---

(1) البنك التونسي للتضامن ، **المرجع السابق** ، ص35.

(2) التجربة التونسية –وزارة التجارة والصناعة ، www.mti.gov.eg/SME/test1.htm، تم الاطلاع عليه :2016/04/11م، 21:05.

الجدول رقم (17): عدد المشاريع المموّلة من طرف الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى[1]:

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المنتفعون	5 747	6 420	1 066	1 971	1 804	1 446	6 858	2 566	3 218	2 577
مبلغ القروض (م.د)	43.1	47.6	17.5	25.9	21.2	17.8	78.9	42.2	60.2	54.5
إحداثات الشغل	22 988	25 680	4 264	7 884	7 216	5 784	27432	10264	12872	10 308

نستشف من خلال الجدول رقم (17) أن عدد المشاريع المموّلة من طرف الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى وبقروض متفاوتة أنها حققت نجاحات معتبرة في جميع السنوات .

منذ اندلاع الثورة طغى على المشهد التونسي البعد السياسي،سواء تعلق الأمر بأداء الحكومة أو بأداء المجلس الوطني التأسيسي أو بإخبار الأحزاب أو الشخصيات الوطنية أو غيرهم،فاختلط السياسي بالمدني،وغابت صورة مكونات المجتمع المدني عن الأذهان بالرغم من الحراك الذي تعيشه منذ 14 جانفي .

طبقت تونس منذ سنة 1987 مخططات اقتصادية،ركزت اهتماماتها كلها على القضايا المصيرية سواء على المدى المتوسط أو البعيد مثل التربية والصحة والتشغيل، كما أقامت مخططات جهوية منسجمة مع المخطط الوطني،وقد حقّقت تونس تنمية شاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية وذلك بخلق نسيج صناعي كثيف ومتكامل،كما تحسن مردود القطاع الفلاحي والسياحي والنفطي ، والنهوض أيضا بالجانب الاجتماعي للمواطن وتحسين مستواه المعيشي،وتمّ الحدّ من التهميش والفقر والإقصاء ومحاربة الأمية .

فرغم ما يميز تونس عن باقي دول المغرب العربي من أنها لا تعاني من المشكل الاثني،إلا أنّها تشكو من عدّة عقبات تتجلى في ضعف المجتمع المدني،وهيمنة الحزب الحاكم وإدماج هياكله وتنظيماته في الهياكل العامة للدولة،إضافة إلى إقصاء المنظمات الحزبية الأخرى من الحياة

(1) البنك المركزي التونسي ، ص36.

السياسية،وعدم إشراك المعارضة في اتخاذ القرار وتهميش الحركات الإسلامية،ويتم التظاهر بتطبيق ديمقراطية اقتصادية واجتماعية وإخفاء معالم دكتاتورية سياسية(1)،كما يطبع النظام التونسي عدم احترامه لحقوق الإنسان،بسبب الاعتقالات الحكومية والتعذيب في السجون،الذي يطال الناشطين في الحقل السياسي وعدم وجود صحافة مستقلة ومعارضة،بل يتم الاعتماد على صحافة الدولة لوحدها والإعلام الرسمي اللّذان يكرسان الوضعية ويزيد الوضع استفحالا وتأزما .

اختلفت الرؤى حول مفهوم المجتمع المدني،فمنهم من يمزج فيه بين الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية وخصوصا المعارضة،ومنهم من يستثني الأحزاب السياسية ويشدّد على دور الجمعيات الطوعية في الانتقال والتحوّل الاجتماعي ، وقد تبنت الأمم المتحدة مقاربة تشاركية بين الدولة والمجتمع المدني أساسها التعاون(2)، ونادت في إطار حرصها على التنمية المستدامة بمزيد من مشاركة الفاعلين الاجتماعيين،لأن التنمية من وجهة نظر الفكر الإنمائي لم تعد من مسؤوليات الدولة وحدها،بل أضحت مسؤولية المجتمع بأسره عبر المؤسسات المدنية،ولتحقيق ذلك لابد من اعتراف الدولة بدور المجتمع المدني والأخذ باقتراحاته والإقرار باستقلاليته وحقّه في محاسبة الدولة في إطار الشفافية،لذا فهو مجتمع المبادرة والمواطنة والمساواة ،والجمعيات المدنية المستقلة تلعب دور الوسيط بين الدولة والفرد في إطار دورها الجوهري ، وهو المساهمة في جهود التنمية ليكتمل الثالوث الإنمائي: ديمقراطية،مشاركة،تنمية .

بالرغم من الحراك الذي تعيشه تونس منذ 14جانفي إلاّ أن المنظمات والجمعيات في تزايد مستمر من حيث العدد والتنوع والاختصاص،عدد منهم برز بروزا ملحوظا والبعض الآخر يبدو أنّه اندثر أو كانت الطريق معطلة أمامها في لغياب الخبرة باعتبار حداثة عهدها بالنشاط المدني إلاّ أنّ ذلك لا ينفي أنّه كان لعدد من مكوّنات المجتمع المدني دور فعال في تغيير الأحداث والضغط على الحكومة من جهة وعلى المجلس الوطني التأسيسي من جهة أخرى،كما لا يمكن نفيّ أهمية مختلف المنظمات والجمعيات التي سهرت على إنجاح كافة مراحل

---

(1) محمد الداسر ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، /...boulemkahel.yolasite.com/، تم الاطلاع عليه : 2016/02/05م،17:18.

(2) التجربة التونسية –المجتمع المدني والتنمية ،/...arabsi.org/، تم الاطلاع عليه : 2016/04/10م,22:00.

العملية الإنتاجية إمّا بالمشاركة في عملية المراقبة أو التدريب والتكوين والتأطير والتوعية والانتشار حتى أنّ بعض المراقبين والخبراء ربطوا تحرّك الجمعيات والمنظمات حسب الظروف والأحداث وحسب ما تقتضيه المرحلة،فلم تجد بعد طريقها للمشاركة في إنجاح المرحلة الانتقالية(1).

قد تحتاج مختلف مكوّنات المجتمع المدني خاصة من كان لها دور في المرحلة الانتقالية الفارطة أي فترة الانتخابات،أن تقيّم تجربتها الحديثة في مجال النشاط الجمعيّاتي حتى يتسنّى لها أن تدرس وتضع إستراتيجية عمل واضحة الأهداف وأكثر دقة في ظل ما تشهده البلاد من تجاذبات وجدال متواصل يرجع كفتها تدخّل المجتمع المدني .

فالمجتمع المدني من غير الممكن أن بتطوّر أو ينمو أو يحصل على دوره الفعلي إلاّ في ظل نظام ديمقراطي،كما أنّ النظام الديمقراطي لا يمكن أن يتأسّس إلاّ بوجود مؤسسات المجتمع المدني و إعطائه الدور الفعلي في التعبير عن المصالح المتمايزة والمنافسة وتمثيلها في أجواء ديمقراطية سليمة(2) ،ومن هذا كلّه فإنّه يمكن التسليم بوجود علاقة طردية بين المجتمع المدني والديمقراطي مؤدّاها أنّه متى ترسّخت أسس الديمقراطية تدعّمت مؤسسات المجتمع المدني،ومتى انحصرت الديمقراطية تراجعت مؤسسات المجتمع المدني بمعنى أنّ دورها يصبح عديم الفاعلية،فمؤسسات المجتمع المدني تشكّل الدعائم الأساسيّة للديمقراطية،فلا ممارسة ديمقراطية حقيقية بدون مجتمع مدني فاعل ونشيط بل أنّ الديمقراطية تتعذّر بوجود تنظيمات المجتمع المدني(3).

المبحث الثاني: المجتمع المدني وترقية الخدمة العمومية:برامج الإدارة الإلكترونية أنموذجا:

الإدارة الإلكترونية هي عبارة عن إدراج منظومات إعلامية مخصّصة للموانئ وللشركات،وأن برنامجها يسعى إلى إرساء إدارة مندمجة تخدم المواطن والتنمية،وذلك من خلال توفير خدمات غايتها تسهيل المعاملات مع الإدارة،إضافة إلى تعزيز آليات الاتصال داخل الإدارة وخارجها،

---

(1) أي مسار لمكوّنات المجتمع المدني في تونس بعد سنة ونصف من الثورة ؟،www.arabsi ,org/…/، تم الاطلاع عليه:2016/04/10م، 21:52.

(2) عبد الجليل مفتاح ، دور المجتمع المدني في تنمية التحوّل الديمقراطي في بلدان المغرب العربي، **مجلة الفكر** : العدد الخامس، مارس ، 2010، ص 13.

(3) أحمد شكر الصبيحي ، **المرجع السابق** ، ص 221.

وذلك للتعريف بخدمات الإدارة الإلكترونية وتفعيل استعمالها.

المطلب الأول: الإدارة الإلكترونية في تونس ودورها في التنمية :

عرفت الإدارة الإلكترونيّة في تونس تطوّرا يمكن تبويبه ضمن خمسة مراحل أساسيّة، مرحلة أولى تمهيديّة تعلّقت بإدخال الإعلامية داخل الإدارة وأربعة مراحل أخرى تمّ خلالها إرساء الدعائم الأوليّة للإدارة الإلكترونيّة التي خوّلت بدورها تحقيق العديد من الإنجازات في المجال المتجسّمة أساسا في ما تمّ وضعه من خدمات عموميّة على الخط.

مراحل الإدارة الإلكترونية(1) :

-المرحلة التمهيدية (1980-1999):

كمرحلة تمهيديّة، تمّ الاعتماد على الإعلاميّة في العمل الإداري منذ الثمانينات التي مكّنت الإدارة من تطوير العديد من التطبيقات الوطنية الكبرى لتجريد عديد الإجراءات الإداريّة من صبغتها الماديّة على غرار:

* منظومة أدب لمتابعة نفقات الدولة.

* منظومة إنصاف للتصرف في الشؤون الإدارية والمالية للموظفين.

* منظومة رشاد للتصرف في إجراءات بالقيام بالمأموريات بالخارج.

كما تميّزت هذه الفترة أيضا بالانطلاق في تنفيذ برنامج تأهيل الإدارة (سنة 1996) الذي تضمّن 20 نقطة من بينها برنامج الإعلاميّة في الإدارة الذي تمّ تبنيه من قبل كافّة الوزارات في إطار مخطّطات وزاريّة متعلّقة بالإعلاميّة.

-تفتّح الإدارة على الانترنت (2000- 2002):

مكن انفتاح الإدارة التونسيّة على تكنولوجيا الانترنت من تطوير عدد من المواقع العموميّة والتي مثّلت الجيل الأوّل من مواقع الواب باعتبار أنّها لم تتعدّ مستوى توفير المعلومة للمواطن لمساعدته على قضاء شؤونه الإداريّة.

---

(1) http :www.ministeres.tn/index.php?option=com-content &task = view&id = 1375&Itemid=505،01 تم الاطلاع عليه:2016/04/17م،20:20،ص

-بروز النواة الأولى للإدارة الاتصالية (2003- 2005):

خلال هذه المرحلة تمّ تطوير الجيل الثاني من مواقع الواب والتي مكّنت من تطوير آليّات التواصل والتفاعل بين الإدارة ومختلف المتعاملين معها ولو بصفة نسبيّة[1]. على غرار توفير أركان للاتصال عبر الموقع، إتاحة إمكانيّة تحميل المطبوعات الإداريّة وكرّاسات الشروط على الخط. وقد أدّى ذلك ببروز النواة الأولى للإدارة الاتصاليّة التي تدعّمت بإرساء الأطر المؤسساتيّة والقانونيّة الخاصّة بها.

-التوجه نحو وضع الخدمات بصفة كليّة على الخطّ (2006- 2009):

بفضل ما تمّ تحقيقه من إنجازات في المراحل السّابقة أصبحت الإدارة التونسيّة تتمتّع بجاهزيّة لتطوير عدد من الخدمات بصفة كلّية على الخط وقد أدّى ذلك إلى بروز الجيل الثالث من مواقع الواب. وقد شملت هذه الخدمات العديد من الميادين، وكانت موجّهة بالأساس إلى المواطن والمؤسسة على غرار الترسيم الجامعي على الخط، دفع الفواتير على الخط، الإحداث القانوني للشركات على الخطّ، منظومة مدنية (استخراج وثائق الحالة المدنية)،التعليم الافتراضي.

-تقديم خدمات إدارية مندمجة (2009...):

تمّ مع موفى سنة 2009 ضبط إستراتيجية لتطوير الإدارة الإلكترونيّة والشروع في تنفيذها قصد توفير جيل جديد من الخدمات الإداريّة على الخط تقوم على فكرة الدمج بين نظم المعلومات التابعة لهياكل إداريّة مختلفة قصد تيسير تبادل المعطيات بينها وتجنيب المتعامل مع الإدارة عناء التنقّل بين عديد الهياكل للتمكّن من الانتفاع بخدمة في أقصر الآجال وبأقلّ التكاليف. وانطلاقا من هذه الفترة تمّ الشروع في تطوير الجيل الرّابع من مواقع الواب.

تركيز وحدة الإدارة الإلكترونيّة:

تتولّى وحدة الإدارة الإلكترونيّة التي تمّ إحداثها بالوزارة الأولى سنة 2005 بمتابعة تنفيذ خطّة العمل لتطوير الإدارة الإلكترونيّة. وهي بذلك تضطلع بدور المحفّز لمختلف الهياكل العمومية لتطبيق مشاريع الإدارة الإلكترونية و التنسيق بينها قصد تأطير وتوحيد جهودها

---

(1) الإدارة الالكترونية في تونس-بوابة رئاسة الحكومة، تونس:www.pm.gov.tn/pm/article.php ?id=26...ar، تم الاطلاع عليه:2016/04/10م،18:46.

لتحقيق الأهداف والتوجهات الوطنية في المجال. وللاضطلاع بهذا الدور، تعتمد وحدة الإدارة الإلكترونية على فريق يشمل الاختصاصات التنظيمية والفنية كما يمكنها الالتجاء إلى بعض الكفاءات من القطاعين العام أو الخاص كلّما اقتضت الضرورة ذلك. وقد قامت هذه الوحدة منذ إحداثها بربط علاقات مع العديد من الخبراء على المستوى العالمي من القطاع العام والخاص وذلك للاستفادة من تجارب الآخرين والاستئناس بها كلّما أمكن ذلك. كما تمّ على مستوى كلّ وزارة تعيين منسّق لبرنامج الإدارة الإلكترونيّة يمثّل حلقة الوصل بين الوحدة ووزارته لمتابعة كل المسائل المتعلقة بتنفيذ مشاريع الإدارة الالكترونيّة. ولتيسير البتّ في الجوانب الفنيّة التي تتعلّق بمشاريع الإدارة الإلكترونيّة ترجع وحدة الإدارة الإلكترونيّة بالنظر إلى اللجنة الفنيّة للإدارة الاتصاليّة كما يمكنها الرّجوع إلى اللجنة الوزاريّة للإدارة الاتصاليّة للمصادقة على التوجهات العامة التي تهمّ الإدارة الإلكترونيّة.

البرنامج الحالي للإدارة الإلكترونيّة(1):

يسعى برنامج الإدارة الإلكترونيّة في تونس إلى "إرساء إدارة مندمجة تخدم المواطن والتنمية" وذلك من خلال توفير خدمات غايتها تسهيل التعاملات مع الإدارة.

ولوضع خدمات تستجيب إلى تطلّعات المواطن ومختلف أطراف الحياة الاجتماعية والاقتصادية لا بدّ من العمل على تحديث الإدارة على كلّ المستويات بالاعتماد على الإمكانيّات التي توفّرها تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

أهداف برنامج الإدارة الإلكترونيّة:

لتجسيم هذا البرنامج تمّ ضبط خطّة عمل لتطوير الإدارة الالكترونيّة خلال الفترة المقبلة. وتقوم هذه الخطّة على عدد من الأهداف الإستراتيجية في المجال والتي تمّ تبويبها كما يلي:

تطوير عدد من الخدمات الإدارية التفاعليّة على الخط : الهدف هو الوصول تدريجيا وبالنسبة لكل قطاع إلى تحديد مجموعة جديدة من الخدمات لوضعها على الخط وذلك بالأخذ بعين الاعتبار:

---

(1) بوابة الحكومة التونسية ،/www.ministeres.tn،ص02، تم الاطلاع عليه:2016/04/08م، 14:00.

– إعادة هندسة الإجراءات.

–تحديد قيمة الخدمة وعائد الاستثمار،

–الاستجابة إلى حاجيات المستعملين.

تحسين جودة الخدمات الإداريّة على الخط: يتنوع ويختلف هذا الهدف حسب طبيعة المستعمل أخذا بعين الاعتبار خصوصيّة حاجيّاته وتطلعاته التي تميّزه عن غيره من المستعملين:

المواطنون: الحرص على تسهيل المعاملات الإداريّة على المواطن وتقريب الإدارة منه من خلال تمكينه من الإطلاع في أي وقت ومن أي مكان على المعلومات الضروريّة المتعلّقة بإجراءات وشروط الحصول على الخدمة الإداريّة و إتمام الإجراءات والمعاملات الإداريّة إلكترونيّا دون الحاجة للاتصال أو مراجعة الهيكل العمومي أكثر من مرة.

رجال الأعمال: السعي إلى تعزيز مناخ الأعمال في تونس الذي بدوره يمثّل شرطا أساسيّا لدفع الاستثمار الخاص بالبلاد وذلك من خلال إتاحة الإمكانية للمستثمر سواء كان تونسيّا أو أجنبيّا للاتصال بالإدارة إلكترونيّا، بالاعتماد على قنوات متنوعة، للحصول على المعلومة التي يحتاجها بكلّ يسر ولاستكمال المعاملات والإجراءات الإداريّة في أقصر الآجال ودون حاجة للتواجد شخصيّا بالهيكل العمومي المسدي للخدمة.

الموظفون: الرفع من مستوى الكفاءة والفعالية للموظف العمومي بمختلف الهياكل العموميّة من خلال تكوينه على اكتساب الخبرات والمهارات الجديدة التي يحتّمها الاستعمال المتزايد لتكنولوجيّات المعلومات والاتصال داخل الإدارة وتبسيط الإجراءات بالاعتماد على هذه التكنولوجيّات وتمكينه من الحصول على المعلومات التي يحتاجها لإنجاز مهامه وتبادلها مع غيره من الموظفين بأكثر سرعة و نجاعة(1).

(1) بوابة الحكومة التونسية ، **المرجع السابق** ، ص03.

المطلب الثاني: عقبات المجتمع المدني في التأثير على السياسات القطاعية في تونس بعد الثورة :

شهدت تونس قبل أن تنال استقلالها حضورا مميّزا للعديد من الجمعيات والمنظمات الأهلية، لكن هذا الحضور تراجع في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة،ثم عاود الظهور مجددا في عهد الرئيس السابق زين العابدين بن علي الذي حرص على تضخيم عدد من المنظمات لاستخدام أغلبها في الدعاية للنظام وتنفيذ توجيهاته،أمّا المنظمات والأحزاب التي ظلت صامدة بعيدة عن التوظيف فكان عددها محدودا ورغم ذلك ساهمت بتفاوت في النضال ضد النظام الغاشم ، وبعد الثورة شهدت البلاد تزايدا كبيرا في أعداد الأحزاب والجمعيات حتى وصل عددها ما تقدّم منها للحصول على تأشيرة العمل القانوني نحو مائة حزب، تمّ الاعتراف بواحد وخمسين حزبا منها،وأكثر من ثمانين جمعية،وهي ذات أهداف وتوجّهات فكرية وخلفيات سياسية متباينة جزئية، كما أنّ تسلّل بعض العناصر التابعة لحزب المجتمع الدستوري الديمقراطي المنحل ومنظماته،إلى بعض الأحزاب وخاصة المشكلة حديثا،أو إمكانية تأسيس أحزاب جديدة بقيادات تابعة للحزب المنحل .

تبدو تجربة أغلب الأحزاب السياسيّة التونسيّة،بشكل عام محدودة وبنيتها البشرية ضعيفة، ويغلب على الكثير منها الطابع العائلي وحتى القبلي،كما تبدو إمكانياتها المادية متواضعة نظرا لحداثة تأسيسها وهو ما قد يدفعها إلى محاولة دخول الساحة السياسيّة بخطاب يغلب عليه طابع الحدّة والمزايدة اللّفظية كما لا يستبعد ارتباط البعض منها بأطراف خارجيّة من حيث التمويل والتأثير في توجّهاتها وطبيعة نشاطها،الأمر الذي قد يؤدي إلى تنافس غير متكافئ فيما بينها(1) ،كما قد يدفع نحو صراعات هامشيّة تهدر طاقتها ممّا قد يؤثر ذلك على مسار الثورة وأهدافها،فالبعض يرى نشأة مؤسسات المجتمع المدني في تونس إلى الحقبة الرومانية،ألاّ أنّها لازالت تتّسم مؤسّسات المجتمع المدني في تونس بالضعف الشديد ليس فقط بالمقارنة بالديمقراطيات الغربيّة،ومقارنة أيضا بالدول العربية الأخرى،إضافة إلى ضعف مؤسسات

---

(1) حسين يعقوب ، ورقة حقائق عن الوضع السياسي التونسي بعد الثورة ، 2011م، ص 05.

المجتمع المدني وافتقارها إلى الموارد المالية والبنيّة الأساسيّة اللاّزمة لعملها،ونفس الشيء بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية،فإن النسبة الغالبة من تلك المؤسسات تتمتع بعلاقة تحالف أو شراكة قويّة مع الدولة من خلال دورها في العمل على إدماج الفئات الاجتماعية المهمّشة ، وتنمية الوعي لدى الشباب والمرأة بالقضايا الاجتماعية والصحيّة(1).

فالمجتمع المدني في تونس نموذج يستحق الدراسة وخصوصا التحوّل الذي طرأ عليه بعد الثورة، حيث لم تعدم تونس المجتمع المدني منذ الاستقلال على الأقل،لكن ساءت صورته خصوصا في السنوات الأخيرة لحكم الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي،فكثيرا ما تبجح النظام السياسي ما قبل الثورة في تونس بعدد الجمعيات،وطالما تغنّت أبواق السلطة آنذاك بارتفاع عددها من 2000 جمعيّة مثلا سنة 1988م إلى ما يناهز 9000 جمعية سنة 2009م،غير أنّ العبرة ليست في الحكم وإنّما في النوع والكيف،حيث إن المشهد كان يبدو برّاقا من الخارج مع كلّ هذا الكمّ من الجمعيات والمنظمات الأهلية لكنّها لم تكن سوى واجهة للاستهلاك الخارجي لأنّ أغلب تلك المنظمات كانت خاضعة لرقابة النظام،ولا يمكننا الحديث عن ثقافة العمل الجماعي أو روح مدنيّة متطورة،أمّا بعد نجاح ثورة 14 يناير وسقوط نظام الاستبداد والفساد،كان أمام المواطنين خياران: إمّا العودة إلى حياتهم الطبيعيّة باستئناف دراستهم وأعمالهم،أو الانخراط في التنظيمات،والعمل على تشكيل أنفسهم ضمن الجمعيّات،وفيها اختار العديد من الناس التوجه الأوّل فضّل البعض الآخر مواصلة مسيرة النضال من خلال المجتمع المدني والدفع بالتغيير إلى منتهاه ، ورغم التباين أحيانا في توجّهات المنظمات الأهلية،فإن ذلك أمر عادي،فكان ذلك انبثاق أعداد كبيرة جدّا من الجمعيات في فترة وجيزة(2).

كما شهدت تونس ما بعد ثورة الحرية والكرامة تنامي الأعداد وأدوار مؤسسات المجتمع المدني في عديد المجالات لعلّ من أهمّها: التنمية،المواطنة الفاعلة،الانتقال الديمقراطي،المشاركة المدنية والمواطنة البيئيّة،وفي المقابل عرفت المؤسسات العمومية وخاصة المحلية منها تحوّلات

---

(1) أحمد منيسي ، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2004م ، ص209.

(2) المجتمع المدني والتنمية ... التجربة التونسيّة نموذجا ،www.alwasatnews.com/neus/664732.html، تم الاطلاع عليه :2016/04/13م، 19:15.

وتغيّرات كبيرة متأثرة بالحراك الاجتماعي من داخل المؤسسة (الحراك النقابي،التعيينات الجديدة...) أو من خارجها نتيجة تنامي دور منظمات المجتمع المدني المطالبة بالمشاركة الحقيقية في اتخاذ القرار ومناهضة الإقصاء ومقاومة الفساد وتفعيل دور هذه المؤسسات في دفع عملية التنمية ومعاضدة المواطن من تحسين الخدمات والإجراءات الإدارية ودعم الشفافية،إلاّ أنّ العلاقة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لم تكن دائما على النحو الذي يخدم مصلحة المواطن وتحقيق الآثار الإيجابية الملموسة والقابلة للتقييم،وهذا في غياب مناخ الثقة المتبادلة والنفاذ إلى المعلومة أو لكثرة التجاذبات السياسية الملتصقة بالبحث وخاصة غياب رؤية مشتركة لمنوال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسيّة والبيئيّة لتونس(1).

بعد ثورة يناير سنة 2011م ، تعدّدت الأحزاب السياسيّة في تونس لتصل إلى 200حزب، شارك 120 منها في الانتخابات التشريعية لسنة 2014،وذلك حسب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات،حيث وصل عشرة منها فقط للبرلمان(2)، في تعدديّة حزبيّة متقدمة بالنسبة للكثير من الدول العربية،وفي قطع مع نظام الحزب الوحيد الذي طبع الساحة السياسيّة في تونس منذ الاستقلال،وقد أفرزت الانتخابات الحرّة الأولى من نوعها في تونس عن بروز تيار الإسلام السياسي،حيث برزت حركة النهضة التي كانت محظورة أيام الرئيس السابق بزعامة راشد الغنوشي الذي كان مبعدا في الخارج،كما عاد المعارض الرئيسي للرئيس زين العابدين بن علي منصف المرزوقي الذي ترأس تونس في مرحلة انتقالية،وأسس حزبه المؤتمر من أجل الديمقراطية لقد فازت حركة النهضة الإسلامية بالانتخابات الأولى في تونس بعد الثورة،غير أنها لم تنجح في إنقاذ تونس والقضاء على أسباب الثورة نظرا لعدم تجربتها في الحكم،كما أنّ سبب نجاحها الكاسح في الانتخابات كان نتاج لعدم ثقة الناخب التونسي بباقي الأحزاب ورغبته في تجريب التيار الإسلامي الذي ظل محروما من الحكم منذ تأسيس الجمهورية،كما لا يمكن

---

(1) دور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات العمومية المحلية ، http://docs.google.com/Forms/d/1phpfyQumrmut068mpm5ntnwcvpex5cjn04sgud55zo/viewform، تم الاطلاع عليه: 2016/04/13م،18:55.

(2) المشهد الحزبي في تونس بعد خمس سنوات من الثورة ، **مقال صحفي** على موقع وكالة تونس إفريقيا للأنباء،http://www.tap.info.tn/ar، تم الاطلاع عليه : 2016/04/11م،13:10.

إنكار القاعدة الشعبية التي يتوفر عليها والمتعاطفين معه،فالطريق لا يزال طويلا أمام الأحزاب السياسية من أجل التأطير السياسي والنمو الاقتصادي والاجتماعي،إلاّ أنّ ذلك لا يمنع من القول بأن تونس تمشي في الطريق الصحيح دون إغفال انعدام الدعم الخارجي للثورة التونسية من أجل التنمية،بل على العكس،فتونس قد تلقت ضربات موجعة من خلال الهجمات الدموية التي أثرت بشكل كبير على السياحة، القطاع الحيوي والمساهم الأول في القطاع التونسي(1) .

على الرغم من الحركيّة السياسيّة التي عرفتها تونس بعد الثورة،والانفجار العددي في حجم الجمعيات الذي تجاوز 12000 جمعية،هو نمو كمي وسريع نتج عن حالة الانفتاح والتسهيل في الإجراءات التي شهدتها تونس بعد انهيار أعلى هرم السلطة الدكتاتورية،بالإضافة إلى أن المجتمع التونسي بدا في حالة تعطش للعمل المدني،واستعداده للدفاع عن حقوقه في تسيير الشأن العام والتعبير عن أرائه، والمساهمة في بناء مستقبل البلاد،ولكن وبالعودة إلى المسار الفعلي لهذا الكم الكبير من مؤسسات المجتمع المدني تبين حجم التحديات التي يواجهها لاسيما على مستوى المشاركة في بناء دولة القانون والمؤسسات،وتركيز نظام ديمقراطي يضمن الحقوق والحريات للمواطنين،ضف إلى ذلك خروج الجمعيات والمنظمات عن حيادها وتأثرها بموجة الاستقطاب السياسي التي شهدتها البلاد.

تميّزت البيئة العامة السياسية والحزبية في تونس بعد الثورة ولا سيما بعد الانتخابات بالاتجاه نحو الاستقطاب الثنائي وتقسيم المشهد السياسي والاجتماعي،بالاعتماد على معايير متصلة بالهوية ، وبالانتماء الديني والثقافي،وبمدى الارتباط بالنظام السابق،مشهد ألقى بظلاله خاصة على تركيبة المجتمع المدني الذي اتبع في هيكلته العامة على ما يسمى بالحداثيين أو العلمانيين من جهة،وما يسمى بالمحافظين أو الإسلاميين من جهة أخرى،وهو ما انجر عنه نوع من الالتقاء ما بين العمل الجمعياتي والعمل الحزبي،وحدث نوع من التطابق بين المطالب

(1) الأحزاب السياسية وصراعاتها في الدول المغاربية ، /...Barq-rs.com/، تم الاطلاع عليه: 2016/04/13م،18:43.

الصادرة عن المجتمع المدني،والمطالب الصادرة عن الأحزاب السياسية،هذه المعادلة التي أخرجت مؤسسات المجتمع المدني من جوهر مهامه و أهدافه[1]، فالمتابع للشأن السياسي يمكن أن يلاحظ عزوفا للشباب عن الانخراط في الأنشطة السياسية،سواء تعلّق الأمر بالانخراط في الأحزاب السياسية أو المشاركة في الانتخابات،فعزوف الشباب بعد الثورة عن النشاط السياسي هو امتداد لظاهرة سابقة للثورة،وربما كذلك مفسّرة لها،فحسب إحصائيات المرصد الوطني للشباب التي تعود إلى سنة 2008،فإن 17% فقط من الشباب التونسي يهتمون بالسياسة و27% يشاركون في الانتخابات الشكلية التي كانت تقام ، بمعنى أن المجتمع التونسي عموما، وجيل الشباب على وجه الخصوص،الذي نشأ في ظل نظام بوليسي قمعي،ليس له ثقافة المشاركة السياسية،بل هو كان يخاف وينفر من هذه المشاركة،لما لها من عواقب في ظل نظام يكاد يحرم تقريبا أي نشاط سياسي حرّ.

فعزوف الشباب عن النشاط الحزبي والمشاركة في الانتخابات ربما يكون فشل وصدّ من المجتمع مازال يثق في حكمة بياض شعر الشيوخ،أكثر من ثقته في بريق الطموح في عيون الشباب، وهذا ما خلق من خيبة أمل في صفوف الشبّان الطامحين للمشاركة في الحياة السياسيّة،لكن هذا الفشل لا تتحمّله فقط الأحزاب السياسية أو نظرة المجتمع،بل يتحمله جزء من الشباب أنفسهم الذين نجد عددا منهم مترفّعا عن الانخراط في العمل السياسي،على أساس نظرة مثالية،تقوم على أن السياسيين فاسدون بالضرورة ، وأنّ الانخراط في العمل السياسي هو سقوط في عالم الفساد الأخلاقي والمالي[2].

حيث تتلخّص أسباب عزوف الشباب عن الحياة السياسيّة في حالة الإحباط واليأس من الواقع السياسي التي خيّمت على الفئة الشبابيّة،خلال فترة الاستبداد إلى جانب الدور السلبي للإعلام الذي ساهم في نفخ صورة السياسة دون إيلاء أهميته للشباب كعنصر فاعل واستحقاقهم بالعمل السياسي،في وقت اعتمدت نفس الوجوه السياسية المتاجرة بقضيّة

---

(1) المجتمع المدني في تونس بين الآمال ولعبة السياسة ، https://www.dissidentblog.org/org-rt/node/576، تم الاطلاع عليه: 2016/04/13م ، 12:55.

(2) حسام الدين شاشية ، الشباب في تونس : فشل سياسي ونجاح مدني، Hakaekonline.com(10:08،/2016/01/12)، تم الاطلاع عليه : 2016/04/14م،13:05.

الشباب لحشد الدعم دون أن يتم إقحامهم في صلب الأحزاب(1).

من خلال بعض المقابلات التي أجريت مع عدد من الشباب الناشط في المجتمع المدني والاطلاع على ما كتب البعض الآخر في المواقع الإلكترونية والمدوّنات،يمكننا تبويب المعوّقات التي تعرّض لها فيما يلي:

إن أهم الصعوبات التي تواجه معظم الحركات الشبابية هي مسألة التمويل: ففي حالة غيابه، تبقى جلها عاجزة على توفير مقر تعقد به اجتماعاتها وتمارس فيه نشاطها بشكل سليم،كما يمثل غياب عنصر التمويل أو ضعفه عائقا أمام قدرتها على طباعة وتوزيع المنشورات التي تحمل توجهاتها وأفكارها ، أمّا فيما يتعلق بعدم القدرة على دفع نفقات المنشورات والمطبوعات،فقد أفادنا بعض الشباب أنهم استبدلوها باعتماد تطبيقات الانترنت فاستفادوا من مواقع التواصل الاجتماعي والمدوّنات، واعتمدوها كوسائط إعلامية تسهل تبليغ أفكارهم وأرائهم(2) .

يمكن الإشارة أيضا إلى بعض مواطن الضعف والتحديات التي تطرحها المرحلة الراهنة في تونس: للمشاركة السياسية الفعالة والايجابية تكلفة اقتصادية،والتي تتطلب من المشاركين الشباب أن يكونوا قد أمنوا احتياجاتهم الأساسية،إلاّ أن الأوضاع الراهنة للشباب التونسي تشير إلى خلاف ذلك،فضلا عن ارتفاع نسبة البطالة لدى الشباب التونسي،وأصبحت تشكل هاجسا أمام الحكومة المطالبة بتوفير مزيد من فرص العمل لهؤلاء الشباب خاصة منهم الخريجين الجدد من الجامعة .

كما يبقى هذا التحدي من أبرز العوائق التي تحول دون المشاركة السياسية للشباب إذ يعمّ اليأس والإحباط في أوساط هذه الفئة المتعلمة .

كما يؤدّي التطرف إلى العنف ويحد من عملية التعايش السلمي بين الفرقاء السياسيين،وقد يمثل عائقا أمام المشاركة السياسية للشباب(3).

---

(1) محمد بن رجب ، **التقرير** : يأس وإحباط الشباب التونسي وراء عزوفه عن المشاركة في الحياة السياسية، (18: 07, 21/12/2014)altagreer.ws، تم الاطلاع عليه : 2016/04/14م، 13:14.

(2) ريم القريوي ، المشاركة السياسية للشباب التونسي ، ص 05، www .poplas.org/Euro/pdf/studies/Rim20%groui، تم الاطلاع عليه : 2016/04/15م،22:06.

(3) **المرجع نفسه** ، ص ص 07-08.

خلاصة واستنتاجات :

من خلال هذا الفصل تمّ التعرّف على المجتمع المدني ومختلف مؤشرات السياسات العامة، وبالأخص برامج سياسة التشغيل باعتبارها أهم مطلب في التقليل من البطالة،حيث كانت نسبة البطالة قبل الثورة في حدود 13% من القوى العاملة،إلاّ أنها ارتفعت كثيرا بعدها إلى أن وصلت إلى 18,1% في أواخر 2011 ، ثم إلى 16,7% في أواخر سنة 2012، وكذلك تواصلت في الانخفاض إلى حدّ 15,3% في أواخر 2013،وبقيت على تلك النسبة إلى حدود سنة 2015،وتبين هذه المؤشرات إلى أنّ أحد المطالب الأساسية للشعب أثناء الثورة وهي البطالة قد انخفضت كثيرا بعد الارتفاع في الثورة ، وذلك بإصلاح عميق للسياسة النشيطة للتشغيل لمزيد تصويبها نحو الفئات التي تلاقي صعوبات إدماج خصوصية،إلى جانب وضع برنامج للارتقاء بجودة خدمات مكاتب التشغيل إلى مستوى المعايير المعتمدة دوليا،بما يعزّز قدرتها على تيسير عمليات إدماج طالبي الشغل في الحياة المهنية، بالإضافة إلى برامج الإدارة الالكترونية التي تعمل على تكوين الموارد البشرية وتأهيلها .

كما استنتجنا من خلال ما تقدم ما يلي :

- يمثل التشغيل في المنظومة الاقتصادية الحديثة واحدا من أبرز ركائز التوازن الاقتصادي وأهم عوامل دفع التنمية،والمحافظة على نسق التطور،كما يمثل كذلك أهم هاجس اجتماعي لدى الدول والأنظمة باعتباره أحد أكبر عوامل الاستقرار بما يضمنه للأفراد والأسر من الشعور بالأمان ، وما يتيحه للأشخاص من قدرة على التعايش السليم المبني على تبادل المصالح بكل يسر وأما، وهو ما يجعله غاية تهدف إلى تحقيقها مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والقطاعية الأخرى .

- الإدارة الالكترونية هي منظومة الكترونية متكاملة،تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من إدارة يدوية إلى إدارة باستخدام الحاسب،وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وبأقل التكاليف.

- تسعى الإدارة الالكترونية لتطوير اقتصاد المعرفة،وإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف أوجه حياة التونسيين .

– فإستراتيجية تطوير الإدارة الالكترونية تهدف إلى تحسين علاقة الإدارة مع المواطنين، تطوير المناخ العام للرفع من أداء المؤسسات الاقتصادية،كما تقوم أيضا على جعل المواطن المحور الأساسي لاهتمامات الإدارة،ليتسنى لها بذلك توفير خدمات جديدة ذات جودة عالية تتماشى وحاجياته وتطلعاته،إضافة إلى تحديث أساليب عمل الإدارة توفير وسائل عمل متطورة للتبادل والعمل داخل الجهاز الإداري ، وخاصة تحقيق الانسجام بين النظم المعلوماتية التابعة لمختلف الهياكل العمومية،كي لا تكون الإدارة الالكترونية بذلك غاية في حدّ ذاتها،وإنّما وسيلة لخدمة المواطن .

– تحتاج مختلف مكونات المجتمع المدني خاصة من كان لها دور في المرحلة الانتقالية الفارطة أي فترة الانتخابات،أن تقيّم تجربتها الحديثة في مجال النشاط الجمعياتي،حتى يتسنى لها أن تدرس وتضع إستراتيجية عمل واضحة الأهداف وأكثر دقة في ظل ما تشهده البلاد من تجاذبات وجدال متواصل يرجّح كفتها تدخل المجتمع المدني .

– بعد أكثر من سنة ونصف من اندلاع ثورة 14يناير يصعب تقييم عمل المجتمع المدني في ظل التفقير الذي عاشته مكوناته وغياب الخبرة وعدم الوعي بالدور المتوسط لها خاصة الجمعيات والمحدثة بعد الثورة .

– التنظيم في مؤسسات المجتمع المدني وذلك للبروز كقوة فاعلة في المجتمع،حيث طالب الشباب في مرحلة ما بعد الثورة بالانضمام إلى تنظيمات سياسية قائمة أو جديدة تعمل على إعادة بناء أسس ديمقراطية،وروح مواطنة جديدة .

الخاتمة

الخـــاتمة :

سعت هذه الدراسة إلى تبيان السياسة التي تنتهجها تونس في بناء مؤسساتها السياسية والإدارية، والتي تعطي صورة واضحة لنظامها السياسي الذي عانى لسنوات طويلة من الدكتاتورية والاستبداد والقهر والظلم، إلى جانب المجتمع المدني الذي لم يكن فاعلا حقيقيا في القيام بمهامه في تكريس عملية التحول الديمقراطي،وقد اقترحنا الفرضية الرئيسية لإثبات مدى صحتها من خطئها وهي كالتالي:يلعب المجتمع المدني التونسي أدوارا متميزة جعلت منه لاعبا أساسيا في معادلة التنمية،حيث تناولنا في الفصل الأول : المجتمع المدني والسياسات العامة : نحو تفاعل في العلاقات و الأدوار، أمّا الفصل الثاني: فتناولنا تطور النظام السياسي والإداري في تونس ، وتناولنا أيضا في الفصل الثالث: مؤشرات السياسات العامة في تونس .

من خلال هذه الدراسة استنتجنا ما يلي:

- أن السياسة العامة تحتوي على مميزات عديدة التي بدورها تؤدي إلى توضيح الغموض والنقص في مضمونها،مما يساعد على فهم مدلولاتها ومعالمها الأساسية .
- تمرّ عملية صنع السياسات العامة بمراحل متعددة اختلف العلماء في تحديد عددها، ومن هذا المنطلق أفرد علماء السياسة حيزا معتبرا للسياسات العامة من حيث إعدادها وتنفيذها،وتقييمها،في ضوء أثارها المتوقعة وغير المتوقعة على المجتمع والنظام السياسي .
- وجود تكامل بين وظائف المجتمع المدني، فحماية المجتمع المدني لحقوق ومصالح الأفراد والجماعات لا يتعارض مع كونه أداة للتنظيم، والحفاظ على الاستقرار في المجتمع .
- تكمن علاقة المجتمع المدني بالسياسة العامة كونه فاعل من فواعل التأثير غي المباشر على السياسات العامة،وبالتالي يعتبر فاعل مهم وضروري لتفعيل وترشيد السياسات العامة .
- ما طبع التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي وخاصة في مرحلتها الأولى،هو التردد وغياب اليقين في الطريق إلى المستقبل،وقد بدا ذلك التردّد واضحا منذ اللحظة التي شغر فيها منصب الرئاسة،ولا شك أنّ التغيير المفاجئ الذي حصل بمغادرة الرئيس السابق التراب التونسي قد ولّد حالة من الحيرة لدى من بقي يمسك بزمام الأمر،وأربك حسابات المسؤولين وسادت بينهم الخشية من انهيار مؤسسات الحكم،وبالتالي دخول البلاد في المجهول .

– مساهمة الجيش التونسي في عرقلة عملية التحول الديمقراطي في تونس محدودة ومرتبطة بفترة السبعينات والثمانينات،عندما شارك في عمليات قمع الاحتجاجات والتظاهرات الشعبية أمّا عندما اندلعت الثورة التونسية،فكان دوره محفزا لعملية التحوّل الديمقراطي باحترامه لإرادة الشعب واختياره.

– غياب التوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية،وذلك لتمتع السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية) بصلاحيات واسعة تكرس هيمنة السلطة التنفيذية وتدخلها في صلاحيات السلطات الأخرى .

– السلطة التشريعية في تونس تعاني من الضعف والتهميش وجعلها مؤسسة شكلية فقط دون فاعلية أمام السلطة التنفيذية ، التي تملك آليات لحلها والضغط عليها لتحقيق ما تصب إليه من قرارات.

– السلطة القضائية في تونس تعاني من عدم الاستقلال والتبعية للسلطة التنفيذية التي تهيمن عليها وتجعلها وسيلة لتحقيق سياساتها رغم نص الدستور على استقلاليتها .

– تعج الساحة السياسية بوجود الكثير من الأحزاب السياسية ذات التوجهات السياسية المتعددة لكن تعددية شكلية فقط .

– يوجد عدد كبير من المنظمات المدنية المتنوعة تتسم بها الساحة السياسية ، إلا أنّ ممارستها الواقعية تؤكد ضعف أدائها ومساهمتها في تكريس عملية التحول الديمقراطي .

– يمثل التشغيل في المنظومة الاقتصادية الحديثة واحدا من أبرز ركائز التوازن الاقتصادي وأهم عوامل دفع التنمية ، والمحافظة على نسق التطور،كما يمثل كذلك أهم هاجس اجتماعي لدى الدول والأنظمة باعتباره أحد أكبر عوامل الاستقرار بما يضمنه للأفراد والأسر من الشعور بالأمان،وما يتيحه للأشخاص من قدرة على التعايش السليم المبني على تبادل المصالح بكل يسر وأما، وهو ما يجعله غاية تهدف إلى تحقيقها مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والقطاعية الأخرى .

– الإدارة الالكترونية هي منظومة الكترونية متكاملة،تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من إدارة يدوية إلى إدارة باستخدام الحاسب،وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وبأقل التكاليف.

- تسعى الإدارة الالكترونية لتطوير اقتصاد المعرفة،وإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف أوجه حياة التونسيين .
- تحتاج مختلف مكونات المجتمع المدني خاصة من كان لها دور في المرحلة الانتقالية الفارطة
- أي فترة الانتخابات،أن تقيّم تجربتها الحديثة في مجال النشاط الجمعياتي،حتى يتسنى لها أن تدرس وتضع إستراتيجية عمل واضحة الأهداف وأكثر دقة في ظل ما تشهده البلاد من تجاذبات وجدال متواصل يرجّح كفتها تدخل المجتمع المدني .
- بعد أكثر من سنة ونصف من اندلا ع ثورة 14يناير يصعب تقييم عمل المجتمع المدني في ظل التفقير الذي عاشته مكوناته وغياب الخبرة وعدم الوعي بالدور المتوسط لها خاصة الجمعيات والمحدثة بعد الثورة .

المراجـــــع

قائمة المراجع:

أولا:المصادر:

1/- الدستور:

- الجمهورية التونسية ، دستور 2004م.
- الدستور المغربي الصادر بتاريخ 1971/09/11م ، المادة (01/47).
- النظام الداخلي لمجلس النواب التونسي الصادر بتاريخ 28 جويلية 2004م ، (الفصول 09 ، 33 ، 43 ، 45).

2/-المعاجم:

1- هلال ،علي الدين، وآخرون ، **معجم المصطلحات السياسيّة** .

2- الشويخات ،محمد احمد مهدي وآخرون ، **الموسوعة العربية العالميّة** .**www.INTAJ.net** 2004م.

ثانيا: الكتب:

1-أبو زكريا،يحى،"**الحرية الاسلامية في تونس (من الثعالبي وإلى الغنوشي)**".تونس:حقوق النشر محفوظة لناشري، 2003م.

2-أحمد منيسي ، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2004م.

3-احمد نصّار ، هبة " **تقييم السياسة العامة : قضايا للمناقشة** " . **في تحليل السياسات العامة : قضايا نظرية ومنهجية** . المحرّر : علي هلال الدين ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1988م.

4-أندرسون،جيمس،**صنع السياسات العامة** . تر : "عامر الكبيسي" ، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 1999م.

5-الهواري،سيّد،**الإدارة الأصول والأسس العلميّة** . القاهرة : مكتبة عين الشمس ، 1976م.

6-الوريمي،العجيمي،**الإسلاميون والسلطة في تونس : قراءة في مسار الحياة السياسيّة وأفق تطويرها** ، شبكة الحوار نت ، بتاريخ : 7نوفمبر 2009م.

7-الزمزمي ،محمد مصطفى ، **تونس الإسلام الجريح** . القاهرة : دار أفلام للنشر والتوزيع والترجمة ، 2006م.

8-الحسين،أحمد مصطفى،**تحليل السياسات : مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية** . دبي : مطابع البيان التجارية،1994م.

9-الطيّب،حسن أبشر، **الدولة العصرية دولة مؤسسات** . القاهرة : الدار الثقافية ، 2000م.

10- المديني ،توفيق ، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية** .دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2006م.

11-المظفر،زهير ، **جمهورية الغد الأسس والأبعاد** ، تونس : منشورات المطبعة الرسمية التونسية ، 2002م.

12- السرجاني،راغب،**قضيّة تونس من البداية إلى الثورة 2011م** .ط1 ، القاهرة : دار أفلام للنشر والتوزيع والترجمة ، 2011م.

13-العوالمة،عبد الحافظ ،**إدارة المؤسسات العامة الأسس النظرية وتطبيقاتها في الإدارة** . عمان: مؤسسة زهران ، 1993م.

14- الفهداوي،فهمي خليفة،**السياسة العامة:منظور كلي في البنية والتحليل**.عمان:دار المسيرة، 2001م.

15- الصبيحي، احمد شكر ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** . ط 1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000م.

16- القريوتي،محمد قاسم، زويلف ،مهدي حسين ،**المفاهيم الحديثة في الإدارة : النظريات والوظائف**. ط 3،عمان : (د . د . ن) ، 1993م.

17- الشرقاوي ،سعاد ،**الأحزاب السياسية (أهميتها ، نشأتها ، نشاطها)** . كلية الحقوق جامعة القاهرة،2005م.

18- الخزرجي، ثامر كامل محمد،**النظم السياسيّة الحديثة والسياسات العامة** . عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004م.

19- بدران ،محمد محمد ، **النظم السياسية المعاصرة : دراسة تحليليّة مقارنة** . دار النهضة العربية ، 1997م.

20- بشارة ،عزمي ، المجتمع المدني : **دراسة نقدية إشارة إلى المجتمع المدني العربي** .ط1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 98.

21- درويش ، إبراهيم، **الوسيط في الإدارة العامة** . ط2 ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1995م.

22- هلال، علي الدين ، نفين مسعد ، **النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار والتغيير** .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، (د،س،ن).

23- ولد سيد آب ،سيدي أحمد ، "**الوظيفة التشريعية في دول المغرب العربي**" . ط1 ، المملكة المغربية : منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية ، 2001م.

24- حسن خليفة، فريال، **المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك** . ط1 ، القاهرة: مطبعة مدبولي ، 2005م.

25- طشطوش،هايل عبد المولى ،**مبادئ أساسية في العلوم السياسية** . الأردن : دار الكندي للنشر والتوزيع،2006م.

26- كاير،جوزيف،وسلر،لويس ،**الإدارة العامة : تغيير اجتماعي والإدارة المتكيّفة** . تر :" محمد الخطيب " ، عمان : دار البشير للطباعة والنشر ،1996م.

27- مهنا ،محمد نصر، **النظرية السياسية والسياسة المقارنة** . الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، (د . س . ن).

28- ـــــــــــ، **العلوم السياسية بين الأصالة والمعاصرة** . الإسكندرية : مركز الدراسات للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002م.

29- متروك ،الفالح ، **المجتمع والديمقراطية والدولة في الوطن العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000م.

30- نافعة ،حسن ، **مبادئ علم السياسة** . ط1 ، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، 2002م ، ص 145.

31- عبد العزيز شيحا ، إبراهيم ،**أصول الإدارة العامة** . الإسكندرية : منشأة المعارف للنشر والتوزيع ،2004م.

32- عوابدي،عمار،"**نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري**".ط11،الجزائر: دار هومة ، 1999م.

33- فوزي ،صلاح الدين، **واقع السلطة التنفيذية في دساتير العالم مركزية السلطة المركزية**. القاهرة : دار النهضة العربية ، 2002م-2003م.

34- قنديل ،أماني ، " **دور الأحزاب وجماعات المصالح في السياسات العامة** ". بحث ضمن كتاب : تحليل السياسات العامة.

35- رشيد،أحمد،**نظرية الإدارة العامة**. القاهرة : دار المعارف ، 1987م.

36- شبلي،محمد، **المنهجية في التحليل السياسي** . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر : 1997م.

37_ شعراوي جمعة، سلوى،وآخرون ، **تحليل السياسات في الوطن العربي** . القاهرة : مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، 2002م.

38- ـــــــــــ ،" أنماط القيادة والسياسة العامة ، " **في تحليل السياسات العامة : قضايا نظرية ومنهجية** . المحرر : علي الدين هلال ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ،1988م.

39- ـــــــــــ ،**صنع السياسات البيئية في مصر** . القاهرة ، مركز البحوث الاجتماعية ،1997م .

40- خلف التميمي،عبد المالك ، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي – المغرب العربي. فلسطين–الخليج العربي:** دراسة تاريخية مقارنة، (د،س،ن).

41- غالي ،بطرس بطرس، خيري عيسى ،محمود ، " **المدخل في علم السياسة** " . القاهرة : المكتبة الأنجلو مصرية ، 1998م ، ص 106 .

42- غريغوار،حداد المطران وآخرون ، **فكرة المجتمع المدني العربي والتحدّي الديمقراطي** . مؤسسة فريديش ايبرت ، أفريل 2004م .

ثالثا: المجلات:

1- مسلم مولود ،" المجتمع المدني : دراسة نظرية " . **مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية** ، جانفي 2004م .

2-محمد السيّد سعيد ، " فكرة المجتمع المدني العالمي " . **مجلة العربي** ، العدد 447 ، فبراير 1996م.

3- أبو حلاوة عبد الكريم ،" إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني ". **مجلة عالم الفكر** ، العدد الثالث مارس. 1999م.

4- الجمهورية التونسية، تونس: **مجلة الأحوال الشخصية التونسية**،منشور بالرّائد التونسي، عدد 66 الصادر في 17 أوت 1956م.

5- النمري عمر ، تونس الحديثة وصراع الهويّة . **مجلّة البيان** ، بتاريخ ذو الحجة 1421هـ ، مارس 2001م.

6- بن سعيد علي ، مستقبل الإسلام السياسي في تونس. **مجلة أقلام مجلة فكرية سياسيّة** ، العدد 18، السنة الخامسة ، يوليو 2006م.

7- رياض دنش ، المسؤوليه السياسية والجنائية للسلطة التنفيذية في ظل التعديل الدستوري 1996م.**مجلة الاجتهاد القضائي** ، العدد الرابع ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 378، تم الاطلاع عليها : 2016/02/25م ، 22:54.

8-مراد بدران ، " الاختصاص التشريعي لرئيس الجمهورية بمقتضى المادة "124" النظام القانوني للأوامر ". العدد11، **مجلة المدرسة الوطنية للإدارة** ، 2000م.

9- شريط وليد ، التشريع بأوامر في ظل النظام الدستوري الجزائري ، حالة غيبة البرلمان (دراسة مقارنة) ، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات** ، العدد16 ، 2012م.

10- عمراني كربوسة،" المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن ...أي دور ؟" . **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، العدد 16 ، سبتمبر 2014م .

11-نور الدين العويديدي ، " ماذا خسرت تونس في عهد الرئيس زين العابدين بن علي؟ " . **مجلة فكرية سياسية تعنى بشؤون المغرب الكبير** ، تونس : العدد السادس ، السنة الثانية ، نوفمبر 2002م.

11-عبد الجليل مفتاح ، دور المجتمع المدني في تنمية التحوّل الديمقراطي في بلدان المغرب العربي ، **مجلة الفكر** : العدد الخامس ، مارس ، 2010.

رابعا: اليوميات:

1-القادري ،محمد صالح،الدولة و المجتمع المدني بين عالمية المقاربة وخصوصية التجربة التونسيّة،ط1،تونس: **جريدة الحريّة** 2009م.

2-إيمان بن عزيزة ، " استقلالية القضاء في تونس : ما هي شروط تحقيقها ؟" ،**جريدة الشروق** ، www.turess.com/alchourouk/192349.(07/06/2011)، تم الاطلاع عليه : 2016/03/09م، 17:50.

خامسا:التقارير:

1-العلوي سعيد بن سعيد وآخرون،**نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث** . ورقة قدمت إلى: الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية . المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية . ط1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992م.

2- خليل أحمد العيد فهيمة ، " **الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني** . " ورقة بحث قدمت في مؤتمر التوافق السنوي الثالث حول : " هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية " ، الكويت ، 10-11 أفريل 2006م.

3- هوادف عبد الله ، " **مفهوم المجتمع المدني بين العالمية والخصوصية** " ، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الثامن حول : " دور المجتمع المدني في تنمية الدولة " ، الجزائر : جامعة أدرار ، 20-22 نوفمبر 2005م.

4- ياسر صالح ، **الديمقراطية والمجتمع المدني** . بغداد : منشورات طريق الشعب ، سلسلة قضايا فكرية ، 2005م.

5-هيئة الأمم المتحدة ، تقرير منظمة العفو الدولية ، الوثيقة رقم30/02/93 تاريخ 30 يونيو 1993م.

6- طرشونة لطفي ، الثورات والاصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسيّة ، " منظومة الحكم التسلطي والانحراف الاستبدادي " .**سلسلة ملفات** ، الدوحة : آيار / مايو 2011م.

7-الحسين بن الحاج نصر ، ندوة وطنية للاحتفال بالذكرى الخمسين للدستور : الرئيس زين العابدين بن علي : الدستور التونسي أوّل دستور في العالم العربي. الرياض : 2009م ، العدد : 14954.

8-الأحداث من اندلاع الثورة وحرق البوعزيزي نفسه ، **الحوار نت** ،13يناير 2011م ، تمّ الاطلاع عليه : 27جانفي 2016م ، 18:55.

9- الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد ، دراسة حالات ، بيروت : مؤسسة درغام ، 2013م.

10-محمد شفيق صرصار ، مناظرة الدخول إلى المرحلة العليا ، مراجع لإعداد الاختبار الكتابي في الاختصاص بالنسبة لحاملي الشهادة الوطنية لمهندس ، تونس : المدرسة الوطنية للإدارة ، 2007م.

11-حسين يعقوب ، ورقة حقائق عن الوضع السياسي التونسي بعد الثورة .-Heinrich boll stiftung Middle East office :2015.

12-مقابلة مع رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان ، عبد الباسط بن حسن ، دور المجتمع المدني في الثورة ، www.jadaliya.com ، تم الاطلاع عليه : 2016/03/11م ، 14:08.

13-اليسار الديمقراطي والعلمانية في المغرب العربي ، حزب العمال الشيوعي التونسي ، **الحوار المتمدن** ، العدد : 1475 ، (2006/02/28م ، 10:38) ، تم الاطلاع عليه : 2016/03/16م ، 15:00.

14- حسين يعقوب ، ورقة حقائق عن الوضع السياسي التونسي بعد الثورة ، 2011م.

15-المشهد الحزبي في تونس بعد خمس سنوات من الثورة ، **مقال صحفي** على موقع وكالة تونس إفريقيا للأنباء،http://www.tap.info.tn/ar، تم الاطلاع عليه : 2016/04/11م،13:10.

16-محمد بن رجب ، **التقرير** : يأس وإحباط الشباب التونسي وراء عزوفه عن المشاركة في الحياة السياسية، altagreer.ws(21/12/2014 ,07 :18)، تم الاطلاع عليه : 2016/04/14م، 13:14.

سادسا: الرسائل العلمية:

1-الطيبي أحمد شكر، إشكالية مفهوم المجتمع المدني.**أطروحة رسالة دكتوراه**، جامعة القاهرة،2002م.

2- غارو حسيبة " **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة _ دراسة حالة الجزائر من 1997-2007م**".مذكرة شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011-2012م.

3- ناصر الشيخ على ، "**دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسيّة في فلسطين**" . رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسيّة ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس (فلسطين) كلية الدراسات العليا ، 2008م.

4- سالمي سلاف ، "**دور المجتمع المدني في دول المغرب العربي في عهد التعدديّة السياسيّة . دراسة حالة الجزائر**"،رسالة ماجستير،جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2009 – 2010م.

5- إبرير غنية،" **دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية . دراسة حالة الجزائر** " ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة ، جامعة باتنة ، 2009-2010م.

6-عمارة ليلى ، " **دور المجتمع المدني في التنمية السياسية**" . مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص : السياسة العامة والإدارة المحلية ، جامعة بسكرة ، 2012 - 2013م.

7- سيدهم ليلى ، "**إشكالية التحول الديمقراطي في تونس**" ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2008_2009م.

سابعا: الكتب باللغة الأجنبية:

1– Presthus. R , **public administration** , The ronalc press comping, n, y, 1975.

2 Carl fredrick , **public policy and The nature of administrative**

responsibility. edited by francis ERook , Boston : Toromto, little Brown and company , 1984.

3-Thomas RDye , **Understanding public policy** . New Jersey : prentice hall , England cliffs , 1992.

4-Harold lasswell, **polities** : **who gets what**, **when** , **how** . **New york** : Meridian books, 1958.

5- Samuel P . Huntimgton **political Development and political Decay** . world politics vol . 17, No . 3 April 1965.

ثامنا: المواقع الالكترونية:

1-مفهوم الحكومة-شبكة التنمية القانونية ، 8612: Blogposst :eald.net/xn/detail/6578167، تم الاطلاع عليه:2016/02/21م،15:00.

2- مقالة عن الجمهورية التونسية (2011)http://www.tumisie.gov.tm في 15مارس2009م،ص ص 05-06.تم الاطلاع عليها : 2016/01/09م ، 12:15.

3-صلاح الدين الجورشي ، مقارنة تونسية : نمو اقتصادي يقابله تصلب سياسي ، **مقال** بتاريخ 31 أكتوبر 2007م ، **infohttp://www.swissinfo.ch/ara/front**. ، ص 03 تم الاطلاع عليه : 2016/01/27م، 18:00.

4-تقرير شامل عن الجمهورية التونسيّة: **www.startimes.com/F.aspx?t=14733091** ، تم الاطلاع عليه: 2016/01/28م ، 19:10.

5-مجلة جون أفريك التي تصدر في باريس بتاريخ تشرين الأول-أكتوبر1987م، riftvalley.net/publicationslan=396 تم الاطلاع عليه : 2016/01/24م ، 15:00.

6-جريدة السفير البيروتية في 08 تشرين الثاني – نوفمبر 1987م ،http.//assafir.com، تم الاطلاع عليه : 2016/01/25م ، 17:17.

7-الرئيس زين العابدين بن علي ، الدستور التونسي أوّل دستور في العالم العربي.[2009/01/03م]: **http/www.alryad/.com/434774**. تم الاطلاع عليه : 2016/01/26م، 18:15.

8-انتخابات تونس ، تعدديّة مخلصة للأحاديّة ، إسلام أون لاين ، تمّ الاطلاع عليه : 2016/01/27م ، 15:05.

9-التصويت في الانتخابات التونسيّة :BBC، http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle-east-news/newsid-3946000/3946119.stm. تم الاطلاع عليه : 2016/01/27م ، 16:25.

10-نخب الحكم الجمهورية وفنّ التحايل على الدساتير – دار الحياة . تمّ الاطلاع عليه : 2016/01/27م ، 18:45.

11-محمد الهاشمي الحامدي ، مقال بعنوان : الأولويّة الرئيسيّة في تونس إطلاق سراح المساجين الإسلاميين وتطبيع وضع الحركة الإسلامية ، على الرابط : www.alwihdah.com/htm.2488-26-04-2010/issues/other-issues تمّ الاطلاع عليه : 2016/10/20م ، 23:00.

12-الرئيس زين العابدين بن علي يعد بإصلاحات ديمقراطية ، **الجزيرة نت** ، 14 جانفي 2011م ، تم الاطلاع عليه 27جانفي 2016م ، 17:30.

13-رئيس تونس السابق يصل إلى السعودية ، **وكالة الأنباء السعودية** ، 15 يناير 2011م ، تم الاطلاع عليه: 2016/01/26م،14:20.

14-الرئيس زين العابدين بن علي يغادر تونس والغنوشي يتولى الحكم ، بي بي سي العربية ، 15يناير 2011م، تم الاطلاع عليه2016/01/26م، 21:45.

15-الرئيس محمد فؤاد المبزع يؤدي اليمين رئيسا "مؤقتا" لتونس ، سي إن إن العربية ، 15يناير 2011م ، تم الاطلاع عليه:2016/01/26م ،22:00.

16-مشاركة لزعماء المعارضة وفصل للدولة عن الأحزاب وانتخابات خلال ستة أشهر ، العربية نت ، (18 يناير2011) ، تم الاطلاع عليه : 2016/01/23 ، 18:00.

17-الرئيس الباجي قائد السبسي _ ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ، https://ar.wikipedia.org/wiki/ ، تم الاطلاع عليه : 2016/01/20م ، 23:00.

18-تونس ... الجمهورية التونسية ، **الجزيرة نت** ، www.aljazeera.net/.../2014، تم الاطلاع عليه : 2016/01/19م، 13:13.

19-مقالة عن سياسة وحكومة تونس ،" الانتقال الديمقراطي في تونس" ، https://ar.wikipedia.org/ ، تم الاطلاع عليها: 2016/01/19م، 13:00.

20-ناجي صادق شراب،الموقف في تفسير دور المؤسسة العسكرية ،http://almawqef.com/spip.php ?article2472 الثلاثاء 22 فبراير 2011م ، تاريخ الاطلاع عليه: 19فيفري 2016م ، 18:53.

21-عايش علي عواس ، المؤسسة العسكرية في المنطقة العربية وأدوارها المتغيرة ، "في ضوء ثورتي مصر وتونس". تونس : مركز سبا للدراسات الإستراتيجية ، **صحيفة آفاق** ، 05 مارس 2011م ، العدد 15102 ، تم الاطلاع عليها : 2016/02/17م ، 17:45.

22-المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية ، "الجيش سيعود إلى ثكنه".مركز كارينغي للشرق الأوسط ، 2011/11/03م ، carnegie-mec.org/publication/ ?Fa=45909 ، تم الاطلاع عليه: 2016/02/17م ، 14:50.

23-إبراهيم أسعيدي ، دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي في تونس. www.al-watan.com/view news.aspx ?cat=conf.ص 03 ، تم الاطلاع عليه 2016/02/17م ، 15:48.

24-كمال بن يوسف ، منية العرفاوي ، وجيه الوافي ، "أي دور المؤسسة العسكرية في المرحلة القادمة" ؟ تونس :**ندوات الصباح** ، 2015م ، www.assabah.com.tm/... ، تم الاطلاع عليها : 2016/02/17م ، 22:33.

25-المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية ، "الجيش سيعود إلى ثكنه".مركز كارينغي للشرق الأوسط ، 2011/11/03م ، carnegie-mec.org/publication/ ?Fa=45909 ، تم الاطلاع عليه: 2016/02/17م ، 14:50.

26-"رياض بالطيب القيادي في حركة النهضة التونسية "، القادة والمؤسسون حركة التوحيد الإسلامي ، www.altawhid.org/ 2011/05/07م ، تم الاطلاع عليه : 2016/02/17م.16:26.

27--تاريخ الرئاسة في تونس ، صحيفة العرب ، www.alarab.co.uk/?id=37897 ، العدد : 10197، 2013م ، تم الاطلاع عليها : 2016/02/25م ، 20:43.

28-السلطة التشريعة ، منتديات الجلفة لكل الجزائريين والعرب ، قسم أرشيف ، ...www.djelfa.infos ، تم الاطلاع عليه : 2016/03/05م ، 20:00.

29-نزار خضير العبادي ، تونس الخضراء ، ملف خاص بعيدها الوطني ، المؤتمر نت ،(20 مارس 2004) Al motamar press/news/print.php ?id=7898 . ص 02، تمّ الاطلاع عليه يوم : 2016/03/05م، 18:07.

30-التاريخ الدستوري لتونس ، شبكة الدستور ، www.constitution net :org/.../ constitution history-tumisia، تم الاطلاع عليه : 2016/03/04م ، 15:30 .

31- السلطة القضائية – المجلس الأعلى للقضاء ، www.sjc-bh/website/page-016.php?pID=11، تم الاطلاع عليه :2016/03/09م ، 18:57.

32-السلطة القضائية في تونس – المكتبة القانونية sabri-rebhi.over-blog.com/article-88593511.html-(13Novmbre2011)، تم الاطلاع عليه : 2016/03/06م ،11:46.

33-تونس تعزز ضمانات استقلالية القضاء-http://www hrw.org/ar/News/2014/01/13/252329,Humen right ، تم الاطلاع عليه : 2016/03/06م ،11:57.

34-السلطة القضائية – المجلس الأعلى للقضاء ، www.sjc-bh/website/page-016.php?pID=11، تم الاطلاع عليه :2016/03/09م ، 18:57.

35-السلطة القضائية في تونس – المكتبة القانونية sabri-rebhi.over-blog.com/article-88593511.html-(13Novmbre2011)، تم الاطلاع عليه : 2016/03/06م ،11:46.

36-تونس تعزز ضمانات استقلالية القضاء-http://www hrw.org/ar/News/2014/01/13/252329,Humen right ، تم الاطلاع عليه : 2016/03/06م ،11:57.

37-السلطة القضائية بين رهان الانتقال الديمقراطي ومعوقات الإصلاح ، اقتصاد تونس ، www.dw.com/...a-15664، تم الاطلاع عليه : 2016/03/09م ،18:17.

38-المجتمع المدني في تونس ثمرة وفاق وطني ،
http://www.almaktabah.net/vb/showthred.php?t=25234 ،تم الاطلاع عليه:
13:52،2016/03/11.
39-منير السنوسي ، البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس : الواقع والآفاق . تونس : 2013/09/30م ،
www.icn/org/programs/Mounirsnoussi/ ، تم الاطلاع عليه: 13:52،2016/03/11.
40-محمد كرو ، خطوة تونس التاريخية نحو الديمقراطية ، مركز كارينيغي للشرق الأوسط ، carnegie-mec.org/22/04/2014 ،
تم الاطلاع عليه : 2016/03/11م ، 14:12.
41-جمعيات المجتمع المدني : التعريف + دليل ، منتدى الجمعيات التربوية ، www.profvp.com ، تم الاطلاع
عليه: 2016/03/12م ، 18:03.
42-نشأة الحركة الوطنية التونسية : التاريخ والمؤرخون العرب ،
https://www.Fb.com/permalink.php?id ، تم الاطلاع عليه : 2016/03/12م ، 16:14.
43-نور الدين سريب ، ممارسات ثقافية وجمعية سياسية : المثال التونسي ، Insaniyat.revues.og/8318 ، تم
الاطلاع عليه : 2016/03/12م ، 16:07.
44-الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ، http://ar_wikipidia.org/،تم الاطلاع عليه :
16:19،2016/03/12م.
45-الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان https://www.dw.com ، تم الاطلاع عليه :
22:29 ، 2016/03/12.
46-تاريخ الرابطة LTDH . www.ltdh.tm/ ?q=ar/article ، تم الاطلاع عليه : 2016/03/12م ،
22:51.
47-ناجي الغزي ، مفهوم الأحزاب السياسية العربية للديمقراطية ، www.NadjiAlghezi.com ، تم الاطلاع
عليه : 2016/03/13م ، 20:02.
48-مفهوم الحزب السياسي و وظائفه ، https://www.Fb.com/notes ، (21 ماي 2011م ، 04:15)
تم الاطلاع عليه : 2016/03/14م ، 17:57.
49-الأحزاب السياسية في الوطن العربي ، www.Aljazeera.net/.../E16672D-22B9-4708-
B1AE-1... ، تم الاطلاع عليه : 2016/03/14م ، 17:00.
50-محمد احمد صافيناز ، من الثورة التونسية : المسار والتحديات عام من الثورة التونسية ، موقع مركز الأهرام للدراسات
السياسية والإستراتيجية ، http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx ?Serial=55 ، تم
الاطلاع عليه : 2016/03/14م،18:34.
51-هارون ي . زيلين ، عملية التحول السياسي الهشة في تونس . معهد واشنطن لسياسة الشرق ،
www.washingtoninstitute.org/.../policy/tunisias-Frag ، (17أكتوبر 2013)، تم الاطلاع
عليه:2016/03/13م ، 18:37.

52-قائمة الأحزاب السياسية في تونس ، خواطر تونسي حرّ ،
https://khawatertounis7or.wordpress.com/.../، تم الاطلاع عليه : 2016/03/13م،
17:52.
53-الأحزاب السياسيّة تعريفها وبرامجها ، منتديات تونيزيا سات ، www.tunisia-sat.com،
(2011/08/02م ، تم الاطلاع عليه: 2016/03/14م، 15:26.
54-الأحزاب السياسية في تونس ، www.Aljazeera.net/.../CEc1F3c7-7D94-497c-9BEB،
تم الاطلاع عليه: 2016/03/13م ، 17:42.
55-خريطة الأحزاب السياسية في تونس ، www.France24.com/.../20110118-tunisia-
political، تم الاطلاع عليه: 2016/03/05م ، 17:41.
56-النموذج الثوري التونسي : المسار ، التحديّات ، رهانات الانتقال ،
nama.center.com/ActivitieDatials.aspx ?id=125،تم الاطلاع عليه:2016/03/14م،
18:34.
57-حزب المؤتمر من أجل الجمهورية ، parti tunisien.blogspot.com(2011).../blog-
post.7516h...،تم الاطلاع عليه : 2016/03/16م ،11:12.
58-حزب العمال الشيوعي التونسي – الذكرى العشرين لتأسيس الحزب ،
www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid=58391.،تم الاطلاع عليه : 2016/03/16م،
15:00.
59-تقديم وتعريف الأحزاب والحركات السياسية الناشطة في تونس ،
Nasrichelbi.canalblog.com.politique ، تم الاطلاع عليه : 2016/03/13م، 18:06.
60-حزب العمال الشيوعي التونسي ، www.Aljazeera.net/.../7B4EB441-7D87-448C-
9DOC...،تم الاطلاع عليه : 2016/03/16م ، 15:56.
61-حزب الوطنيين الديمقراطيين ، wataduni.org، تم الاطلاع عليه : 2016/03/18م ، 14:42.
62-الأحزاب السياسية التونسية ، partitunisien-blogspot.com/2011/.../blog-post-5574.h
تم الاطلاع عليه :2016/03/16م ، 22:21.
63-الحبيب الميساوي ، الوطنيون الديمقراطيون التاريخ والهوية ، https://www.F.b.com ،
(2013/02/07م ،13:01)، تم الاطلاع عليه : 2016/03/18م ، 14:51.
64-أحزاب وجماعات تونس ، www.kamaljoumblatt.com/.../l4DjwB-parties-and-Gr...
تم الاطلاع عليه : 2016/03/16م ، 22:00.
65-الأحزاب السياسية في تونس ، http://www.tunisia-
sat.com/vb/showthread.php?p=7801980، تم الاطلاع عليه 2016/03/13م ، 15:06.

66-التشغيل في تونس ، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل ،
http://emploi.nat.tn/fo/ar/global.php?menu1=1.libre=477، تم الاطلاع عليه :
2016/04/06م،17:17.
67-تربصات الإعداد للحياة المهنية –آليات وبرامج التشغيل www.emploi.gov.tn/.../، تم الاطلاع عليه :
2016/04/06م، 16:07.
68-آليات التشغيل في تونس ، www.tunisieconcours.net/2016/1/blog-port-52.html، تم
الاطلاع عليه: 2016/04/07م ، 14:40 .
69-مستجد آليات وبرامج التشغيل في تونس – منتدى التعليم التونسي : www.jawhara-
soft.com/vb/showthread.php?t=71080، تم الاطلاع عليه : 2016/04/07م، 15:00.
70-عقد التأهيل و الإدماج المهني – آليات وبرامج التشغيل-وزارة التكوين المهني والتشغيل
www.emploi.gov.tn /.../، تم الاطلاع عليه : 2016/04/07م،17:12.
71-عقد التأهيل و الإدماج المهني-منتديات تونيزيا سات ، https://www.tunisia-
sat.com/vp/showpost.php?p...4، تم الاطلاع عليه : 2016/04/07م، 17:45.
72-عقد إعادة الإدماج في الحياة النشيطة – آليات وبرامج التشغيل ، / .../ www .emploi .gov.tn، تم
الاطلاع عليه في 2016/04/07م، 20:20.
73-التشغيل والتكوين المهني في تونس ، www.centresmigrants.tn/.../، تم الاطلاع عليه في
2016/04/07م،15:11.
74-نزيهة بوسعيد ، مكاتبنا هي المرجع القانوني الوحيد للتشغيل ... ولا مجال" للمعارف وللأكتاف " ،
www.turess.com/alchourouk/160810(03/04/2010)، تم الاطلاع عليه : 2016/04/06م،
15:45.
75-التشغيل والتكوين المهني في تونس ، http://www.emploi-
gov.tn/fr/emploir/programmes-de-lemploi، تم الاطلاع عليه : 2016/04/05م ، 14:10.
76-الصندوق الوطني للتشغيل 21-21 –القطب التكنولوجي www .technopole-
monastir.rnrt.tn/Arabe/mv45.php.، تم الاطلاع 2016/04/07م، 18:00.
77-هياكل وصناديق تمويل المؤسسات الصغرى ،www.commune-
tunis.gov.tn/publish/.../article.asp?id، تم الاطلاع عليه: 2016/04/06م، 20:10.
78-خليفة السبوعي ، البنك التونسي للتضامن ، www.lescpertjournal./.../، تم الاطلاع عليه :
2016/04/10م، 17:00 .
79-التجربة التونسية –وزارة التجارة والصناعة،www.mti.gov.eg/SME/test1.htm،تم الاطلاع عليه
2016/04/11م، 21:05.
80-محمد الداسر ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، boulemkahel.yolasite.com/.../، تم
الاطلاع عليه : 2016/02/05م،17:18.

81-التجربة التونسية –المجتمع المدني والتنمية ،/...arabsi.org، تم الاطلاع عليه : 2016/04/10م,22:00.
82-أي مسار لمكوّنات المجتمع المدني في تونس بعد سنة ونصف من الثورة ؟،/.../www.arabsi ,org، تم الاطلاع عليه:2016/04/10م، 21:52.
83-http :www.ministeres.tn/index.php?option=com-content &task = view&id = 1375&Itemid=505، 20:20،2016/04/17م تم الاطلاع عليه:
84_الإدارة الالكترونية في تونس-بوابة رئاسة الحكومة، تونس:www.pm.gov.tn/pm/article.php?id=26..ar،تم الاطلاع عليه:2016/04/10م،18:46.
85- بوابة الحكومة التونسية ،www.ministeres.tn ، تم الاطلاع عليه:2016/04/08م، 14:00.
86-المجتمع المدني والتنمية ... التجربة التونسيّة نموذجا www.alwasatnews.com/neus/664732.html، تم الاطلاع عليه :2016/04/13م، 19:15.
87-دور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات العمومية المحلية ، http://docs.google.com/Forms/d/1phpfyQumrmut068mpm5ntnwcvpex5cjn04sgud55zo/viewform، تم الاطلاع عليه: 2016/04/13م،18:55.
88- الأحزاب السياسية وصراعاتها في الدول المغاربية ، /...Barq-rs.com، تم الاطلاع عليه: 2016/04/13م،18:43.
89-المجتمع المدني في تونس بين الآمال ولعبة السياسة ، https://www.dissidentblog.org/org-rt/node/576، تم الاطلاع عليه: 2016/04/13م ، 12:55.
90-حسام الدين شاشية ، الشباب في تونس : فشل سياسي ونجاح مدني، Hakaekonline.com(10:08،/2016/01/12)، تم الاطلاع عليه : 2016/04/14م،13:05.
91-ريم القريوي ، المشاركة السياسية للشباب التونسي ، ص 05، www .poplas.org/Euro/pdf/studies/Rim20%groui، تم الاطلاع عليه : 2016/04/15م،22:06.

ملخص :

من ينظر اليوم إلى تونس ما بعد الثورة سيجد تيارات سياسيّة مختلفة جدّا،ولكن شيئا واحدا واضحا،وهو أن الثورة خلّطت الأوراق وغيّرت الظروف السابقة كليّا،وفتحت آفاقا جديدة للثقافة السياسيّة في تونس وبعد هذا الزلزال القوي والمؤثرّ ر باتت الأولويّة الآن للاستقرار .

لا يمكن التعرّف حتى الآن سوى على ملامح لتونس الجديدة،في الوقت الذي مازالت فيه الثورة تصارع ضدّ خطر قيام ثورة مضادة.

فالنظام السياسي التونسي الجديد بمرور الوقت كشف أن الرئيس زين العابدين بن علي،يسير في نفس نهج الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة اتجاه الهوية الإسلامية،وما خطابه عن استرجاع مكانة الهوية الإسلامية العربية إلاّ شعارات وقتية مراوغة،حاول من خلالها تكريس شرعية نظامه والحيلولة دون احتكار الحركة الإسلامية فقط للخطاب الديني .

أما بالنسبة لموقفه من الحركة الإسلامية فكان تكتيكيا سياسيا رافضا لمنحها التأشيرة القانونية خوفا من وصولها إلى السلطة من خلال صناديق الاقتراع .

كما يساهم المجتمع المدني في الدول الديمقراطية في عملية صنع القرار جنبا إلى جنب مع الهيئات الحكومية،ممّا يسمح بتركيز الأضواء على القضايا الملحة التي يعيشها المواطن والتي يغفل عنها صناع القرار بسبب ضغوطات اللوبيّات.

فمنظمات المجتمع المدني تلعب دورا مهما في تجميع آراء المواطنين وفي المناصرة من أجل تغيير السياسات،فهي تمكّن المواطنين من تنظيم أنفسهم ومن التعبير عن مصالحهم المشروعة بطريقة أكثر فعالية،ما يمكّنهم من التأثير على السياسات والقوانين التي تؤثّر على حياتهم .

Abstract :

Who looks today to Tunisia after the revolution will find a very different political currents, but one thing is clear, namely that the revolution mixed with leaves and changed the previous conditions altogether, and opened up new avenues of political culture in Tunisia and after this strong and influential R. earthquake has become the priority now is stability.

You can not be identified so far only on the features of the new Tunisia, at a time when the revolution was still struggling against the risk of a counter-revolution.

The political system of the new Tunisian over time revealed that President Zine El Abidine Ben Ali, is moving in the same late President approach Habib Bourguiba direction of Islamic identity, and his speech on the retrieval of the identity of the Arab Islamic position only slogans temporary evasive, try which devote the legitimacy of his regime and to prevent the monopoly of the Islamic Movement only religious discourse.

As for the position of the Islamic movement was politically tactical refusing to give legal visa for fear of coming to power through the ballot box.

Civil society also contributes to the democratic countries in the decision-making process along with government agencies, allowing the spotlight to focus on pressing issues experienced by the citizen and overlooked by decision makers because of the pressures of lobbies,

Civil society organizations play an important role in the compilation of the views of citizens and advocacy for policy change, they enable citizens to organize themselves and express their legitimate interests more effectively, what they can to influence the policies and laws that affect their lives.

الفهـــرس

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	إنجازات برامج النهوض بسياسة التشغيل.	**98**
02	تطور المنتفعين بتربصات الإعداد للحياة المهنية (SIVP).	**100**
03	تطور عدد المنتفعين بتربصات الإعداد للحياة المهنية (SIVP)حسب الجهة.	**101**
04	تطور عدد المنتفعين بتربّصات الإعداد للحياة المهنية(SIVP) حسب الولاية.	**103**
05	توزيع عدد المنتفعين بعقود إدماج حاملي شهادات التعليم العالي حسب الاختصاص إلى موفى شهر ديسمبر2011.	**105**
06	توزيع عدد المنتفعين بعقود التأهيل والإدماج المهني حسب قطاع النشاط إلى موفى شهر ديسمبر 2011.	**106**
07	توزيع عدد المنتفعين بعقود إعادة الإدماج في الحياة النشيطة حسب قطاع النشاط إلى موفى شهر ديسمبر 2011.	**108**
08	تطوّر عدد المنتفعين ببرنامج مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى حسب نوعية التدخل.	**109**
09	تطور عدد المنتفعين بعقود التشغيل والتضامن.	**111**
10	المنتفعون ببرامج الصندوق الوطني للتشغيل 21-21.	**112**
11	عدد المشاريع الممولة من طرف البنك التونسي للتضامن.	**113**
12	عدد المشاريع الممولة من طرف البنك التونسي للتضامن حسب الجنس.	**113**
13	عدد المشاريع الممولة من طرف البنك التونسي للتضامن حسب المستوى التعليمي.	**114**
14	عدد المشاريع الممولة من طرف البنك التونسي للتضامن حسب قطاع النشاط.	**115**
15	عدد المشاريع المموّلة من طرف البنك التونسي للتضامن حسب الفئة العمرية.	**116**
16	عدد المنتفعين بالقروض الصغرى.	**117**
17	عدد المشاريع المموّلة من طرف الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى.	**118**

فهرس المحتويات.	الصفحة
المقدمة	01
الفصل الأول: المجتمع المدني والسياسات العامة:نظرة في تطور العلاقات و الأدوار.	10
المبحث الأول:السياسة العامة وعلاقتها بالمجتمع.	12
المطلب الأول:السياسة العامة ونشأتها في حقل العلوم السياسية.	12
المطلب الثاني:السياسة العامة:دراسة في تطور المفهوم والخصائص–المكونات.	14
المطلب الثالث:مراحل السياسة العامة:الصنع–التفيذ.	23
المبحث الثاني:المجتمع المدني وأدواره المجتمعية.	28
المطلب الأول:المجتمع المدني:مقاربة تاريخية.	28
المطلب الثاني:المجتمع المدني:مفهومه–خصائصه.	34
المطلب الثالث:المجتمع المدني :الوظائف	36
خلاصة واستنتاجات.	38
الفصل الثاني:تطور النظام السياسي والإداري في تونس.	41
المبحث الأول:النظام التونسي:دراسة سسيولوجية.	42
المطلب الأول:قبل التحول الديمقراطي.	42
المطلب الثاني:بعد التحول الديمقراطي.	52
المبحث الثاني:البناء المؤسساتي في تونس بعد التحول.	56
المطلب الأول:المؤسسة العسكرية.	56
المطلب الثاني:السلطة التنفيذية.	61
المطلب الثالث:السلطة التشريعية والقضائية.	65
المبحث الثالث:المجتمع المدني في تونس ومقاربة التحول.	73
المطلب الأول: المجتمع المدني.	74

المطلب الثاني : الجمعيات .	79
المطلب الثالث:الأحزاب السياسية(خارطة جديدة).	83
خلاصة واستنتاجات.	93
الفصل الثالث:مؤشرات السياسات العامة في تونس.	96
المبحث الأول:المجتمع المدني وديناميكية النهوض بسياسة التشغيل–واقع وآفاق التحول(2015–2011).	97
المطلب الأول:دعم المجتمع المدني لبرامج النهوض بسياسة التشغيل.	98
المطلب الثاني:حوصلة لانجازات الصندوق الوطني 21–21.	111
المبحث الثاني:المجتمع المدني وترقية الخدمة العمومية:برامج الإدارة الالكترونية أنموذجا.	120
المطلب الأول:الإدارة الالكترونية في تونس ودورها في التنمية.	121
المطلب الثاني:عقبات المجتمع المدني في التأثير على السياسات القطاعية في تونس بعد الثورة.	125
خلاصة واستنتاجات.	131
الخاتمة.	134
قائمة المراجع.	138
فهرس الجداول.	153
فهرس المحتويات.	154

Aldjilali Bonaama Khemis Milia University
Faculty Laws and Political Sciences
Department of Political Sciences

Public policy in Tunisia and problematic activating the roles of civil society in the light of the experience of democratic transition.

2010-1015

Submission to Complete the Master's degree in Political Sciences
Speciality: General policy-making

Work dane by:

Khalida Bouabdelli

the supervision of prof :

Khaled Telaiche

Debating jury:

- Dr.Fella Ben Djilali..... President.
- Dr.Khaled Telaiche..... Supervisor and Scheduled .
- Dr.Djamel Ben Merrare..... Members Discussing.

June 2016.